وزارة التعليم العالي وابحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد

قسم العلوم المالية والمصرفية

تأثير الحجم و مخاطر الائتمان والسيولة في القيمة السوقية للاسهم العادية

(دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة من 2014 – 2019)

رسالة تقدم بها

عادل حميد عبد الجبوري

الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

بأشراف

أ. د. عبد الرضا فرج بدراوي

1443هـ 2021م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة أننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة (**تأثير الحجم ومخاطر الائتمان والسيولة في القيمة السوقية للاسهم العادية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (2014- 2019)** التي تقدم بها الطالب (**عادل حميد عبد**) ، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية بتقدير (**جيد جداً**) ، وقد نوقشت بتاريخ 2021/11/1 .

التوقيع :

الاسم : أ.د. احمد جاسم محمد

المرتبة العلمية : أستاذ

العضوية : رئيساً

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. علي احمد فارس

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

العضوية : عضواً

التوقيع :

الاسم : أ.م.د. محمد جاسم محمد

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

العضوية : عضواً

التوقيع :

الاسم : أ.د. عبدالرضا فرج بدراوي

المرتبة العلمية : أستاذ

العضوية : عضواً ومشرفاً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة على إقرار لجنة المناقشة .

أ.د. عبدالحسين توفيق شبلي

عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة

2021 /11/ 29

توصية الأستاذ المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (**تأثير الحجم ومخاطر الائتمان والسيولة في القيمة السوقية للاسهم العادية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (2014- 2019)**) والتي تقدم بها الطالب (**عادل حميد عبد**) قد تمت تحت إشرافي في قسم العلوم المالية والمصرفية / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية , لذا أوصي بمناقشتها .

التوقيع :

المشرف : أ . د . عبدالرضا فرج بدراوي

المرتبة العلمية : أستاذ

توصية رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية

بناء على توصية الأستاذ المشرف أرشح هذه الرسالة للمناقشة

التوقيع :

الاسم : أ . م . د . عقيل عبد محمد عباس

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

إقرار المقوم الاحصائي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (**تأثير الحجم ومخاطر الانتمان والسيولة في القيمة السوقية للاسهم العادية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (2014-2019)**) لطالب الماجستير (**عادل حميد عبد**) قد أنيطت بي مهمة تقويمها إحصائياً , وهي الآن مستوفية الشروط .

التوقيع :

الاسم : أ .م . د . ساهرة حسين زين

المرتبة العلمية : أستاذ مساعد

كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الإحصاء

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (**تأثير الحجم ومخاطر الائتمان والسيولة في القيمة السوقية للاسهم العادية دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة من (2014- 2019)**) لطالب الماجستير (**عادل حميد عبد**) قد أنيطت بي مهمة تقويمها إحصائيا ، وهي الآن مستوفية شروط السلامة اللغوية .

أ.د. صباح عبدالكريم مهدي

كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

2021/6/21

بسم الله الرحمن الرحيم

(لَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ)

سورة النمل الاية 15

صدق الله العلي العظيم

اهداء

الى رمز الوفاء والتضحية روح الشهيد ..... والدي رحمه الله .

الى اعز واغلى انسانه في حياتي , التي انارت دربي بنصائحها , الى من زينت حياتي بضياء البدر , وشموع الفرح الى من منحتني القوة والعزيمة ,لمواصلة الدرب , وكانت سببا في مواصلة دراستي ,الى من علمتني الصبر والاجتهاد , الى الغالية على قلبي , امي .

الى من ساندتني وخطت معي خطواتي , ويسرت لي الصعاب ,الى زوجتي العزيزة التي تحملت الكثير وعانت , ووقوفي في هذا المكان ما كان ليحدث لولا تشجيعها المستمر لي .

الى ابني يوسف الغالي ....

اهدي لهم جميعا ثمرة جهدي .

الباحث

شكر وتقدير

قال تعالى (وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) لقمان الاية :12

وقال رسوله الكريم (ص): "من لم يشكر الناس ,لم يشكر الله عز وجل "

الحمد الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولاه وافضل الصلاة واتم التسليم على حبيب القلوب وشفيع الذنوب ابي القاسم محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين .اما بعد وانا اضع اللمسات الاخيرة لهذه الرسالة لا يسعني الا ان اقدم جزيل الشكر والامتنان الى الاستاذ الدكتور (**عبد الرضا فرج بدراوي**) المشرف على اعداد هذه الرسالة حول الملاحظات القيمة والمهمة والاستشارة التي قدمها لي خلال مرحلة اعداد هذه الرسالة والذي كان له الاثر الكبير في ظهورها بالشكل الذي هي علية الان راجيا من الباري عز وجل ان يوفقه ويمن عليه بالصحة وبالمزيد من التألق والابداع .

واتوجه بالشكر الجزيل الى الدكتور (**عقيل عبد محمد**)رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية والى اساتذتي الافضال الذين قدموا الكثير من جهودهم وعلمهم في الدراستين الاولية والعليا دعواتي للباري عز وجل ان يحفظهم من كل مكروه واتقدم بالشكر الى كل من راجع هذه الدراسة علميا ولغويا وابدى ملاحظات قيمة وفعاله والى عمادة الكلية للجهود المثمرة في المتابعة وتسهيل مهمتنا في التحصيل العلمي والمعرفي وفقها الله وبارك في القائمين عليها

واتقدم بالشكر الجزيل الى السادة رئيس لجنة المناقشة واعضائها لتفضلهم قبول مناقشة الرسالة وكذلك اتقدم بالشكر الوافر لزملائي الطلبة في الدراسات العليا ولكل من ساعدني في انجاز هذه الرسالة واسال الله ان يوفق الجميع انه سميع مجيب

الباحث

قائمة المحتويات

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية	أ
الاهداء	ب
شكرة وتقدير	ت
المستخلص	د
قائمة المحتويات	ت- ج
قائمة الجداول	خ
قائمة الاشكال	خ
المقدمة	2-1
الفصل الاول :- منهجية الدراسة ودراسات سابقة	19-4
المبحث الاول : منهجية الدراسة	8-5
اولا :- مشكلة الدراسة	5
ثانيا :- اهمية الدراسة	5
ثالثا :- اهداف الدراسة	5
رابعا :- المخطط الفرضي للدراسة	6
خامسا :- فرضيات الدراسة	7
سادسا :- حدود الدراسة	7
سابعا :- مجتمع وعينة الدراسة	7
ثامنا :- الوسائل الاحصائية المستخدمة	8
تاسعا :- اساليب جمع البيانات	8
المبحث الثاني :- دراسات سابقة	19-9
اولا :- الدراسات العربية	9
ثانيا :- الدراسات الاجنبية	13
ثالثا :- مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة	18
رابعا :- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	18
الفصل الثاني :- تأثير الحجم و مخاطر الائتمان والسيولة في القيمة السوقية للاسهم العادية	75-21
المبحث الاول :- مخاطر الائتمان	36-21
اولا :- المخاطرة	21
ثانيا :- مفهوم مخاطر الائتمان	28

ثالثا:- انواع مخاطر الائتمان	30
رابعا :- تقسيم مخاطر الائتمان	30
خامسا :- مكونات مخاطر الائتمان	31
سادسا:- اسباب نشوء مخاطر الائتمان	32
سابعا:- خصائص مخاطر الائتمان	33
ثامنا:- العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان	33
تاسعا:- فئات مخاطر الائتمان	34
عاشرا:- قياس مخاطر الائتمان	35
المبحث الثاني :- السيولة ومخاطرها	37 -50
اولا :- مفهوم السيولة	37
ثانيا :- اهمية السيولة	39
ثالثا :- مكونات السيولة	40
رابعا :- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية	43
خامسا :- مفهوم مخاطر السيولة	45
سادسا :- اسباب نشوء مخاطر السيولة	47
سابعا :- لجنة بازل و مخاطر السيولة	48
ثامنا :- مؤشرات قياس مخاطر السيولة	49
المبحث الثالث :- تأثير الحجم	62-51
اولا :- مفهوم حجم المصرف	52
ثانيا :- العوامل التي تساعد في نمو حجم المصرف	54
ثالثا :- التأثيرات المتعلقة بالمصارف كبيرة الحجم	55
رابعا :- العوامل المساهمة في فشل المصارف ذات الاحجام الكبيرة	59
خامسا :- مقاييس حجم المصرف	60
المبحث الرابع :- القيمة السوقية للاسهم العادية المفهوم والعوامل المؤثرة فيها	74-63
اولا :- مفهوم القيمة السوقية	63
ثانيا :- اهمية القيمة السوقية للسهم	65
ثالثا :- قياس القيمة السوقية للاسهم العادي	66
رابعا :- محددات القيمة السوقية للسهم	67
خامسا :- العوامل المؤثرة في القيمة السوقية	69
سادسا :- الدوال التي تؤثر في القيمة السوقية	73
الفصل الثالث :- الجانب التحليلي للدراسة	111-76
المبحث الاول :- تحليل حجم المصرف	81-77

المبحث الثاني :- تحليل مخاطر الائتمان	86 -82
المبحث الثالث:- تحليل مخاطر السيولة	91-87
المبحث الرابع :- تحليل مؤشرات القيمة السوقية للاسهم العادية	96 -92
المبحث الخامس :- تحليل البيانات واختبار الفرضيات	107-97
اولا :- اختبار فروض الدراسة	98
ثانيا :- قياس العلاقة بين متغيرات الدراسة	105
المبحث السادس :- الاستنتاجات والتوصيات	111 -108
اولا :- الاستنتاجات	108
ثانيا :- التوصيات	110
المصادر	128-113
الملاحق	

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	المصارف التجارية عينة الدراسة	8
2	مقاييس مخاطر الائتمان	36
3	تأثير الحجم السنوي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2014-2019)	77
4	مؤشر مخاطر الائتمان السنوي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2014-2019)	82
5	نسب السيولة السنوي للمصارف التجارية العراقي للمدة(2014-2019)	87
6	القيمة السوقية للاسهم العادية السنوية للمصارف التجارية العراقية للمدة (2014-2019)	92
7	نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد	99
8	قيمة اختبار Housman	104
9	نتائج اختبارات استقرارية متغيرات الدراسة	106
10	نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	107

قائمة الاشكال

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	المخطط الفرضي للدراسة	6
2	انواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف	24
3	مكونات مخاطر الائتمان	32
4	العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية	45

المستخلص

ان الفكرة الاساسية من هذه الدراسة تسليط الضوء على المخاطر المصرفية المتمثلة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة التي تؤثر في القيمة السوقية للاسهم ومقدار الخسائر المحتملة التي يمكن ان توجهها المصارف التجارية الخاصة , والتي تعتمد كأداة للقياس والسيطرة على الخطر, وكما هو معروف فان هدف المصارف النهائي يتثمل في زيادة الارباح وتقليل الخسائر, وعلى ادارات المصارف تقع المسؤولية الكاملة للسيطرة على المخاطر , ومن اجل تحقيق اهداف الدراسة تم بناء مخطط فرضي يحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع القيمة السوقية للاسهم العادية لتحديد نقاط الضعف والقوة في جوانب التأثير ومدى انعكاسها على القيمة السوقية للاسهم .

وقد اعتمد الباحث في دراسته في الجانب التحليلي على مجموعة من التقارير المالية السنوية المنشورة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و التقارير السنوية عن حركة التداول في السوق و النشرات الاحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي التي تم اختيارها اعتمادا على توافر البيانات لمدة الدراسة (2014- 2019) وشملت الدراسة عينة مكونة من (10) مصارف.

واستخدمت في هذه الدراسة مجموعة من الأساليب والمؤشرات المالية و الإحصائية لتحقيق اهداف الدراسة ,مثل استخدام اسلوب الدمج بين البيانات (Panel data) ومعامل التحديد (R2)والوسط الحسابي واختباري (T)و (F) باستعمال برنامجي **(Eviews) و(Microsoft Excel) .**

و توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات كان من اهمها : وجود علاقة وتأثير ذات دلالة احصائية معنوية ما بين مخاطر الائتمان والسيولة والحجم في القيمة السوقية للاسهم . وان اهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة والتي يمكن للمستثمرين الاستفادة منها عند اتخاذ قرارتهم الاستثمارية, وأن تعمل ادارة المصارف على وفق سياسة اقراضية معتدلة وكذلك يجب على المستثمرين تقييم أوضاع المصارف الموجودة في السوق العراقية من حيث درجة العائد والمخاطرة والسيولة قبل اتخاذ قرار الاستثمار فيها.

المصطلحات الرئيسة/ تأثير الحجم ، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة ، القيمة السوقية للاسهم .

المقدمة

تعد المخاطر المصرفية وادارتها من اهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون ولا سيما اعقاب توالي الازمات المالية والمصرفية, فالمصارف اصبحت اليوم تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف الى اخر , ونظرا للتطور الاقتصادي الذي يشهده العالم بشكل عام والدول النامية بشكل خاص فان التنمية الاقتصادية تحتل اهميه تتزايد بمرور الزمن وذلك بهدفين الاول رفع المستوى الاقتصادي والثاني رفع المستوى الاجتماعي لأ فراد المجتمع و بسبب تزايد الوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين مختلف افراد المجتمع .

هناك ثلاثة مؤشرات تؤدي دورا مهما في النظام المصرفي وهي الحجم و الائتمان والسيولة و لما لها من دور حيوي ومهم اذ يؤدي الائتمان دورا بارزا واساسيا في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف النشاطات الاقتصادية وتوجيه هذه الموارد الى خدمه القطاعات الاقتصادية بالشكل السليم اذ يرى الكثيرون ان التغير في حجم الائتمان له تأثير كبير في مستوى النشاط الاقتصادي من حيث الازدهار والانكماش فالائتمان المصرفي يعد من النشاطات المالية المهمة التي تنعكس نتائجها على الحسابات المالية الإجمالية للمصارف في الخسارة والربح , والوظيفة الائتمانية هي مصدر توليد الربح التشغيلي بالنسبة للمصرف مما يستدعي من ادارته العمل على ادارة المخاطر بشكل عام وادارة مخاطر الائتمان بشكل خاص.

كما ان مخاطر السيولة لها دور بارز وتعد من اهم المخاطر التي تواجهها المصارف و من اهم القضايا الحرجة التي تزايدت اهميتها في الوقت الحاضر بسب التغيرات السياسية والاقتصادية وتأثيرها في المصارف في معظم البلدان اذ تواجه المصارف العراقية كباقي المصارف في العالم تحديات كبيرة منها مخاطر السيولة وعليه فان الخطوات والإجراءات اللازم اتخاذها ضمان سلامة المصرف من اجل تجاوز الازمات والخروج منها بشكل يتناسب مع تحقيق النمو فلابد من وجود نظام جيد يوفر المعلومات الصحيحة والمناسبة لتقليل هذه المخاطر التي قد تواجهها المصارف العراقية .

اما تأثير الحجم فقد شهد القطاع المصرفي مؤخرا تطور وتحسنا كبيرا ناتجا عن استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في اعمال المصارف والنمو في اعداد المستثمرين والتوسع ,اذ يشكل حجم المصرف وقيمه السوقية الهدف الاكبر للمساهمين من خلال زيادة عدد فروع المصارف وحجم استثماراتها , أذ اصبح قطاع المصارف التجارية يمثل الجزء الاكبر من الجهاز المصرفي ,

ومن اجل تحقيق ارباح عالية اتجهت المصارف للنمو في الحجم الكبير من اجل خلق وفورات الحجم التي تسهم في تخفيض متوسط التكلفة ومن ثم ينعكس ذلك ايجابيا على ارباح المصارف .

تضمنت الدراسة ثلاثة فصول وهي كالاتي :

الفصل الاول اشتمل على مبحثين المبحث الاول : منهجية الدارسة ,و الثاني : دراسات سابقة **.اما الفصل الثاني فقد تكون من اربعة مباحث :** الاول خصص لمخاطر الائتمان , والثاني : لمخاطر السيولة ، والثالث :تأثير الحجم المصرف, والرابع: للقيمة السوقية للاسهم العادية.

الفصل الثالث احتوى على ست مباحث الاول : لتحليل حجم المصرف ،والثاني لتحليل مخاطر الائتمان , والثالث :لتحليل مخاطر السيولة ، والمبحث الرابع :لتحليل مؤشرات القيمة السوقية للاسهم العادية ,والمبحث الخامس : لاختبار الفرضيات .والمبحث السادس خصص للاستنتاجات والتوصيات , اولا : للاستنتاجات التي توصلت الدراسة اليها لاستكمال عمليات أثبات او نفي فرضية الدراسة. و ثانيا : حصرت به التوصيات التي تقدمت بها الدراسة.

الفصل الاول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

المبحث الاول :- منهجية الدراسة

المبحث الثاني :- الدراسات السابقة

الفصل الاول

منهجية الدراسة والدراسات السابقة

تمهيد:

تتضمن المنهجية الاطار الحاكم والموجه لسير عرض معلومات وتوجهات الرسالة بما يحافظ على اسلوب البحث العلمي الرصين على وفق سياقات معمول بها وصولا الى نتائج وتقديم توصيات محكومة بطبيعة عرض المادة والموضوع والمتغيرات الخاضعة للدراسة والبحث ,ان الدراسة الحالية للباحث التي قام بدراستها من خلال عدة طرائق لتوضيح الهدف منها ، للوصول إلى نتائج علمية مقبولة، منها **المبحث الأول :** منهجية الدراسة من خلال تحديد مشكلة الدراسة، أهدافها، أهميتها، فرضيتها، والمخطط الافتراضي للدراسة، فضلا عن التعرف على حدود الدراسة، مجتمع وعينة الدراسة، وأساليب جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل الجانب العملي. **والمبحث الثاني :** جرى فيه استعراض عدد من دراسات سابقة شملت متغيرات الدراسة الحالية او ذات صلة بها .

المبحث الاول :- منهجية الدراسة

تعد منهجية الدراسة خريطة طريق تستند إليها الدراسة الحالية، وتتضمن الاتي :-

اولا :- مشكلة الدراسة

تعاني المصارف التجارية الخاصة المسجلة في سوق الأوراق المالية من انخفاض اسعار الاسهم للمصارف ويرجع ذلك الى عوامل وظروف مختلفة كالظروف السياسة والاقتصادية والأمنية التي يمر بها البلد مما جعلها تحتفظ بسيولة عالية في المصارف فضلا عن اجراءات البنك المركزي وانخفاض ربحية المصارف وبقية المؤشرات التي تسهم في انخفاض أسعار الأسهم. لذا تتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل التالي : ((هل تؤثر المخاطر المصرفية المتمثلة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر الحجم في القيمة السوقية للاسهم العادية في المصارف التجارية العراقية الخاصة)).

ثانيا :- اهمية الدراسة

تتمثل اهمية الدراسة بالنقاط الاتية :-

1- عرض تأطيري لبيان أهمية وتأثير انخفاض القيمة السوقية للاسهم .
2- دراسة مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والحجم واثرها في القيمة السوقية للسهم العادي.
3- مساعدة المصارف التجارية العراقية في توضيح كيفية قياس المخاطر واثرها في القيمة السوقية .
4- اهمية هذه الدراسة للمصارف التجارية العراقية هي للإفادة من نتائجها في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والامنية .

ثالثا :- اهداف الدراسة

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية :

1- تسهم الدراسة الحالية في عرض وافي لتأطير نظري وعملي لتقييم تأثير المخاطر المصرفية في استقرار القطاع المصرفي.

2- تسعى الدراسة الى تقديم مجموعة من التوصيات فيما يتعلق بالمخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف التجارية العراقية وتخفيض اثارها لتحقيق الاستقرار المصرفي في العراق .

رابعا :- المخطط الفرضي للدراسة

اعتمادا على ما جاء في الادبيات التي تخص متغيرات الدراسة (مخاطر الائتمان ,مخاطر السيولة ,مخاطر الحجم ,القيمة السوقية) وبالرجوع الى مشكلة الدراسة وأهدافها تم بناء انموذج فرضي للدراسة يجسد طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات واتجاهات التأثير فيها . ويوضح الشكل (1)المخطط الفرضي للدراسة الذي يتكون مما يأتي :

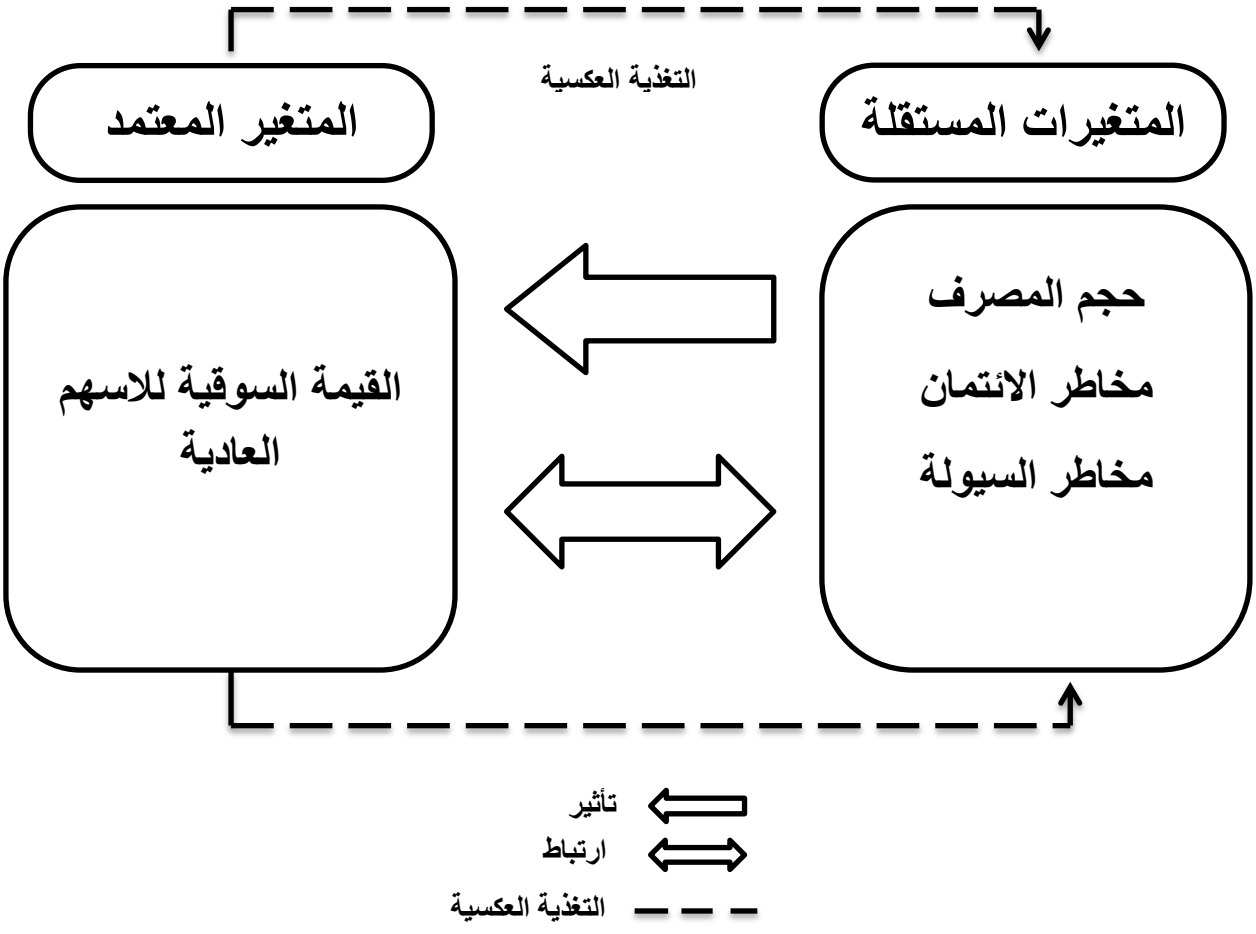

شكل (1) المخطط الفرضي للدراسة

خامسا :- فرضيات الدراسة

انطلقت الدراسة من الفرضيات الرئيسة الاتية :-

الفرضية الاولى : لا توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم المصرف و القيمة السوقية للأسهم العادية.

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية للأسهم العادية.

الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والقيمة السوقية للأسهم العادية.

سادسا :- حدود الدراسة

1- **الحدود الزمانية: -** تتمثل الحدود الزمانية للجانب التحليلي في المصارف التجارية عينة الدراسة في السنوات التي اعتمدتها الدراسة على وفق سلسلة زمنية للمدة2014 -2019.

2- الحدود المكانية: - تتمثل الحدود المكانية بالمصارف التجارية الخاصة المسجلة في سوق الأوراق المالية وقد شملت 10 مصارف.

سابعا :- مجتمع وعينة الدراسة

أ **مجتمع الدراسة :-** المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية .

ب **عينة الدراسة :-** تم اختيار عينة دراسة من مجتمع الدراسة المتمثل بالمصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية وبعدد (10)مصارف: (مصرف اشور الدولي للاستثمار مصرف الائتمان العراقي، المصرف التجاري العراقي ، مصرف المنصور للاستثمار ، مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار ,مصرف الاتحاد العراقي ,مصرف الاهلي العراقي ,مصرف الخليج التجاري ,مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ,مصرف المتحد للاستثمار) للمدة 2014-2019 .

جدول (1) المصارف التجارية عينة الدراسة

(مليون دينار)

ت	اسم المصرف	تاريخ التأسيس	راس المال عند التأسيس	راس المال المدفوع
1	الشرق الاوسط العراقي	1993	400,000,000	250,000,000,000
2	الائتمان العراقي	1998	200,000,000	250,000,000,000
3	الاتحاد العراقي	2004	1,000,000,000	252,000,000,000
4	الخليج التجاري	1999	600,000,000	300,000,000,000
5	الموصل للتنمية والاستثمار	2001	1,000,000,000	252,500,000,000
6	الاهلي العراقي	1995	400,000,000	250,000,000,000
7	التجاري العراقي	1992	150,000,000	250,000,000,000
8	اشور الدولي الاستثمار	2005	25,000,000,000	250,000,000,000
9	المنصور الاستثمار	2005	55,000,000,000	250,000,000,000
10	المتحد الاستثمار	1994	1,000,000,000	300,000,000,000

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد البيانات والتقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة.

ثامنا :- الوسائل الاحصائية المستخدمة

تم استخدام مجموعة من الأساليب والمؤشرات المالية و الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وقياسها عن طريق البرنامج الاحصائي **(Eviews)** و**(Microsoft Excel)**

.

تاسعا :- أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحث على عدة طرائق لجمع المعلومات والبيانات للدراسة الحالية ولغرض استكمال الجانب النظري والعملي (التحليلي) وهي كالاتي :-

1-الجانب النظري

اعتمد الباحث في تأطير الجانب النظري على مجموعة من المصادر المتاحةَ؛ المتعلقة بموضوع الدراسة والمتمثلة بالكتب والرسائل والأطاريح والبحوث والدراسات العربية والأجنبية فضلا عن الاستفادة من شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت) بهدف إغناء الجانب النظري .

2 - الجانب العملي

جمع الباحث البيانات من التقارير السنوية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية وهيأة العراق للأوراق المالية، للمصارف بشكل عام وعينة الدراسة على وجه التحديد بعد مراجعة ما توافر من تلك البيانات في المواقع الرئيسة للمصارف على شبكة المعلومات الدولية، واعتمد الباحث على البيانات والكشوفات المالية أبرزها (الميزانية العمومية) المسموح بها من المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة.

المبحث الثاني :- الدراسات سابقة

يهتم هذا المبحث بتقديم موجز لعدد من دراسات مرجعية سابقة والتي وفرت للباحث مسارات حددت ملامح التعامل مع معطيات المعلومات وبلورتها لخدمة اهداف الدراسة الحالية وخاصة في الجانب النظري منها وبالتحديد تلك المتعلقة بمتغيرات الدراسة (تأثير الحجم ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر السيولة ، والقيمة السوقية) والتي تعد نقطة انطلاق في اكمال متطلبات الدراسة الحالية .

اولا :- الدراسات العربية

1- دراسة (سعيد ,1996)	
عنوان الدراسة	المخاطر الائتمانية واثرها في السياسة الاقراضية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية)
عينة الدراسة	عينة من 8 مصارف عراقية من عام 1995-1989
الاساليب الاحصائية المستخدمة	التوزيع التكراري للوسط الحسابي؛ توزيع مربع كاي ؛تحليل التباين ,معامل الارتباط ؛ معامل الانحدار المتعدد ,تحليل المركبات الرئيسة والتحليل المميز.
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى قياس مخاطر الائتمان والسياسة الاقراضية من خلال تقسيم العملية الاقراضية الى ثلاثة عناصر (المصرف ,المقرض ,والمقترض)
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى وجود ترابط موضوعي بين المخاطرة الائتمانية , والسياسة الاقراضية .

2- دراسة (حميدي , 2014)	
عنوان الدراسة	المخاطرة السوقية واثرها في كفاية رأس المال على وفق اتفاقية بازل II
عينة الدراسة	العينة مصرف الرافدين من عام 2006-2011
الاساليب الاحصائية المستخدمة	استخدمت القيمة المعرضة للمخاطر (VARY) كأسلوب لقياس المخاطر السوقية
هدف الدراسة	تحديد مفهوم المخاطر السوقية واثرها في كفاية راس المال من خلال استخدام الاساليب الرياضية (VARY) القيمة المعرضة للمخاطرة لتقدير الخسائر المحتملة للمخاطر ة السوقية
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى اثبات الاختبارات الاحصائية لفرضية البحث الرئيسة التي تنص على وجود اثر لا نواع المخاطرة السوقية كافة ما عدا (حوالات الخزينة) في كفاية راس المال

3- (الزبيدي ,2014)	
عنوان الدراسة	العلاقة بين العائد والمخاطرة واثرها في القيمة السوقية للاسهم .
عينة الدراسة	16مصرفا للمدة من 2006- 2010 .
الاساليب الاحصائية المستخدمة	تم اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة عن طريق استخدام معامل الارتباط والانحدار المتعدد.
هدف الدراسة	مدى تأثير العائد والمخاطرة في القيمة السوقية للاسهم .
نتائج الدراسة	يوجد ارتباط قوي بين العائد على السهم والقيمة السوقية للاسهم الانها غير معنوية اي انعدام الاثر ذي الدلالة الاحصائية وهذا ما اثبته التفاوت بين المتوسطات الحسابية للعائد على السهم والقيمة السوقية , ويوجد ارتباط قوي بين المخاطر النظامية والقيمة السوقية للاسهم ويعزا السبب الى الظروف الاقتصادية للبلد غير المستقرة .

4- دراسة (حسين والتميمي ,2016)	
عنوان الدراسة	تأثير جودة الابلاغ المالي في القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .
عينة الدراسة	13 شركة من مختلف القطاعات المدرجة في سوق الأوراق المالية للمدة من (2007- 2011).
الاساليب الاحصائية المستخدمة	معامل الارتباط , الانحدار
هدف الدراسة	توفير مؤشر عن مستوى جودة الابلاغ المالي للشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية , وبيان تأثير جودة الابلاغ المالي في القيمة السوقية للشركات عينة الدراسة
نتائج الدراسة	تتأثر القيمة السوقية بمجموعة من قرارات الاستثمار والتمويل والتوزيع وتوقعات الارباح المستقبلية , والتنبؤ بمقدار التوزيعات , والظروف الاقتصادية والسياسة المتوقعة , مع وجود علاقة معنوية موجبة بين جودة الابلاغ المالي والقيمة السوقية , تتعاظم القيمة السوقية للشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال تأثير جودة الابلاغ المالي فيها .

5- دراسة(الموسوي ,2016)	
عنوان الدراسة	تأثير الهيكل المالي المصرفي في مخاطر السيولة.
عينة الدراسة	(10) مصارف تجارية مدرجة في سوق الأوراق المالية للمدة(2005-2014).
الاساليب الاحصائية المستخدمة	المتوسط الحسابي ومعامل الارتباط البسيط , ومعامل الانحدار البسيط (b), معامل التحديد , والاختبارات الاحصائية .
هدف الدراسة	قياس مؤشرات الهيكل المالي المصرفي وتحليلها وقياس نسب السيولة وتحليلها لعينة من المصارف , بيان علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة ودرجة تأثير الهيكل المالي المصرفي في السيولة المصرفية.
نتائج الدراسة	وجود علاقة ارتباط واثر ذو دلالة احصائية بين الهيكل المالي المصرفي ومؤشرات السيولة المصرفية.

6- دراسة (منذر , 2017)	
عنوان الدراسة	اثر السيولة والربحية في امان المصارف التجارية الخاصة السورية
عينة الدراسة	(11) مصرفا تجاريا في سوريا
الاساليب الاحصائية المستخدمة	تم استخدام معامل ارتباط بيرسون ونموذج الانحدار الخطي المتعدد لدراسة علاقة كل من السيولة والربحية بالأمان المصرفي وتأثيرهما فيه .
هدف الدارسة	دراسة تأثير كل من السيولة والربحية في الامان المصرفي للمصارف التجارية الخاصة السورية وعلاقتهما به .
نتائج الدراسة	وجود علاقة ارتباط طردية قوية ذات دلالة احصائية بين نسب السيولة (اجمالي الاصول السائلة وشبة السائلة / اجمالي الودائع , اجمالي الاصول السائلة / اجمالي الودائع ,اجمالي الاصول السائلة / اجمالي الاصول) والامان المصرفي في المصارف التجارية السورية .

7 - دراسة (عمر و فروحات ،2018)	
عنوان الدراسة	ادارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية المصارف التجارية في الجزائر .
عينة الدراسة	عينة من (6) مصارف تجارية ناشطة في الجزائر للمدة من (2011 – 2016).
الاساليب الاحصائية المستخدمة	تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel) , بالاعتماد على نموذج الانحدار التجميعي الملائم للدراسة ,والاستعانة ببعض البرامج الاحصائية .
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى ابراز مدى تأثير ادارة مخاطر السيولة في ربحية المصارف التجارية في الجزائر .
نتائج الدراسة	وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين العائد على حقوق الملكية ونسبة التغطية النقدية ، في حين عدم وجود هذه الدلالة الاحصائية فيما يتعلق بنسبتي التوظيف والسيولة القانونية كمؤشرات لقياس مخاطر السيولة.

ثانيا:- الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Davis ,2003)	
عنوان الدراسة	Liquidity Management in Banking Crises ادارة السيولة في الازمات المصرفية
عينة الدراسة	عدد من المصارف في ولاية (Mexico)
الاساليب الاحصائية المستخدمة	استخدام مؤشرات ادارة السيولة
هدف الدراسة	إدارة السيولة المصرفية لمواجهة الازمات التي من الممكن ان تتعرض لها
نتائج الدراسة	1- إن مخاطر السيولة حاضرة بقوة في المصارف التي تعطي فترة الاستحقاق التي تتحملها هذه المخاطر. 2- يجب أن يكون خط الدفاع الأول هو سياسة السيولة الكافية على جانب الأصول والخصوم ، مدعومة برأس مال كافٍ ورقابة ثابتة. 3- يمكن أن تواجه المصارف المقتدرة صعوبات في الحصول على السيولة في الأوقات التي تحتاج اليها لذلك فهي بحاجة إلى دعم قوي وضروري . 4- يتمثل دور المقرض الذي يمثل الملاذ الأخير للمقترض في فترات عدم الأزمات في تجنب الإخفاقات غير الضرورية ، مع ضمانات مناسبة للميزانية العمومية للبنك المركزي وتقليل المخاطر الأخلاقية. 5- يتمثل دور الملاذ الأخير للمقرض في فترات الأزمات في منع الذعر المعدي بكل الوسائل المتاحة.

2- دراسة (Zhao, 2007)	
عنوان الدراسة	Credit Risk Management in Major British Banks إدارة مخاطر الائتمان في المصارف البريطانية الرئيسة
عينة الدراسة	(4)مصارف (مقسمة إلى مجموعتين) حسب معدل مجموع الموجودات 2004 – 2006
مؤشرات القياس المستخدمة	1- القروض المتعثرة إلى اجمالي القروض. 2- احتياطي الديون المعدومة إلى القروض المتعثرة. 3 - صافي القروض المشطوبة إلى اجمالي القروض. 4 - احتياطي الديون إلى اجمالي القروض المعدومة. 5- رأس المال الكلي إلى الموجودات المعدلة. 6- رأس المال الأساسي إلى الموجودات المعدلة بالمخاطرة. 7- فضلا عن التحلُّل النوعي المتمثل بسياسات واجراءات ادارة المخاطرة الائتمانية على وفق بازل (2000,1999) .
هدف الدراسة	دراسة ادارة المخاطرة الائتمانية كما و نوعا .
نتائج الدراسة	المحافظة على المستوى نفسه من الجودة والمخاطرة الائتمانية مما يعني اداء ثابتا في التحكم في هذه المخاطرة.

3- دراسة (Abuzayed et al.,2009)	
عنوان الدراسة	Market value, book value eamings :is bank efficiency a missing link ? القيمة السوقية والقيمة الدفترية والارباح :هل الكفاءة المصرفية هي حلقة مفقودة؟
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف الاردنية للمدة 1993- 2004.
الاساليب الاحصائية المستخدمة	استخدمت الدراسة نماذج الانحدار OLS, واستخدمت ايضا التأثيرات العشوائية الثابتة .

هدف الدراسة	معرفة فيما اذ كانت الارباح ومكوناتها ملائمة وكافية لسد الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للمصارف الاردنية عينة الدراسة ومعرفة هل ان اهمية الكفاءة المصرفية مرتبطة بتقييم المصارف.
نتائج الدراسة	يتبين ان الارباح ومكوناتها توضح الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية . و توفر معلومات اضافية عن البيانات المالية للمصارف وتبين ان مكونات صافي الدخل اكثر من صافي الدخل الاجمالي في تفسير قيمة المصرف .فضلا عن ذلك الكفاءة التشغيلية للمصرف تضيف معلومات اضافية في توضيح الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية.

4- دراسة (Shen et al.,2009)	
عنوان الدراسة	Bank liquidity Risk and Performance. مخاطر السيولة المصرفية والاداء
عينة الدراسة	استخدمت الدراسة بيانات 12 مصرفا من المصارف التجارية في الاقتصادات المتقدمة للمدة من (1994- 2006)
الاساليب الاحصائية المستخدمة	الانحدار , استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (OLS), (2SLS).
هدف الدراسة	استخدام المؤشرات لقياس مخاطر السيولة فضلا عن استخدام نسب السيولة , ومعرفة اسباب مخاطر السيولة للمصارف عينة الدراسة.
نتائج الدراسة	اظهرت الدراسة ان هناك علاقة عكسية بين مخاطر السيولة واداء المصارف في ظل النظام المالي الموجة نحو السوق وان مخاطر السيولة ليس لها اي تأثير في اداء المصارف .

5- دراسة (Chikoko,2010)	
عنوان الدراسة	Liquidity risk management by Zimbabwean commercial banks إدارة مخاطر السيولة لدى المصارف التجارية في زيمبابو ي
عينة الدراسة	شملت الدراسة (15) مصرفًا تجاريًا في زيمبابوي لتحديد المحددات الرئيسة لمخاطر السيولة وتم اختيار المدة 2000 - 2011 . من يناير 2000 إلى ديسمبر 2008 (مدة دولار زيمبابوي) أذ كانوا يستخدمون دولار زيمبابوي ومن مارس 2009 إلى يونيو 2011 (مدة العملة المتعددة) أذ استبدلوا العملة بالدولار الأمريكي في هذه المدة.
الاساليب الاحصائية المستخدمة	استخدمت التصاميم البحثية التوضيحية ودراسة الاستقصاء. وطبقت الدراسة النماذج الاقتصادية القياسية باستخدام تحليل الانحدار.
هدف الدراسة	تقديم تحليل شامل لإدارة مخاطر السيولة لدى المصارف التجارية في زيمبابوي من سنة 2000 إلى 2011
نتائج الدراسة	ضرورة النظر من قبل إدارة المصارف والهيئات التنظيمية في زيمبابوي إلى كفاية راس المال، وحجم المصارف، ونسبة الاحتياطي، والتضخم وذلك من اجل إدارة مخاطر السيولة في المصارف.

6- دراسة (Sujeewa Kodithuwakku,2013)	
عنوان الدراسة	Impact of Credit Risk Management on the Performance of Commercial Banks in Srilanaka تأثير إدارة مخاطر الائتمان في أداء المصارف التجارية في سري لا نكا
عينة الدراسة	(8) مصارف تجارية من (24) مصرفآ تجاريًا في سريلا نكا

الأساليب الاحصائية المستخدمة	تم استخدام نموذج الانحدار لتأسيس العلاقة بين مبالغ القرض والقروض المتعثرة والربحية خلال مدة الدراسة باستخدام برنامج E-views.
هدف الدراسة	التعرف على تأثير إدارة مخاطر الائتمان في أداء المصارف التجارية في سريلانكا من عام(2009-2013)
نتائج الدراسة	أن المخصصات والقروض المتعثرة لها تأثير عكسي في الربحية. لذلك أوصت الدراسة المصارف بتطبيق أدوات وأساليب فعالة للحد من إدارة مخاطر الائتمان

7- دراسة (Altahtamouni & Allehat, 2014)	
عنوان الدراسة	The Impact of Accounting Indicators and Growth the Market value. اثر المؤشرات والنمو المحاسبية في القيمة السوقية
عينة الدراسة	المصارف الاردنية المدرجة في سوق الاوراق المالية الاردني للمدة من (2002-2011)
الاساليب الاحصائية المستخدمة	الانحدار الخطي البسيط واستخدمت ايضا طريقة المربعات الصغرى OLS.
هدف الدراسة	دراسة تأثير المؤشرات المحاسبية التي تتمثل بالعائد الموجودات والعائد على حق الملكية وربحية السهم فضلا عن الذي يقاس بعدل النمو المستدام على القيمة السوقية للمصرف .
نتائج الدراسة	ان جميع المؤشرات المحاسبية والنمو الحالي لها تأثير طردي في اسعار الاسهم في السوق والقيمة السوقية الى القيمة الدفترية كما انه من المعلوم ان هناك تأثيرا ايجابيا لمؤشرات المحاسبية المستقبلية

8- دراسة (Xiaoyue Chang,2018)	
عنوان الدراسة	The Impact of Credit Risk on Profitability of US Commercial Banks. تأثير مخاطر الائتمان على ربحية المصارف التجارية الأمريكية.
عينة الدراسة	(83) مصرفا تجاريا امريكيا للمدة من (2010-2017)
مؤشرات القياس المستخدمة	نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة لقياس مخاطر الائتمان والعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول لقياس ربحية المصارف التجارية.
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى البحث عن العلاقة بين مخاطر الائتمان وربحية المصارف التجارية الأمريكية
نتائج الدراسة	وجد بتقدير انحدارات OSL ان مخاطر الائتمان لها تأثير مهم في الربحية , وان الزيادة بنسبة 1% في القروض المتعثرة تقلل العائد على الاصول بنسبة 0.0881% وتقلل العائد على حقوق الملكية بنسبة 0.141% وهذه النتائج لها اثار مهمة في منظمي المصارف وصانعي السياسات .

ثالثا :- مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة :

استخدمت الدراسات في دعم الجانب النظري والتطبيقي للدراسة فضلا عن ذلك استخدمت كمعرف لجهد سابق .

رابعا :- ما يميز الدارسة الحالية عن الدراسات السابقة :

ان هذه الدراسة هي نهج مختلف إلى حد ما عن الدراسات السابقة ، وتتكون من: مجموعتين من المتغيرات المستقلة والتابعة لم يتم تضمينها في الدراسات السابقة., و هي كما جرت الاشارة اليها سابقا : تأثير الحجم و مخاطر الائتمان , مخاطر السيولة, اذ ان اغلب الدراسات كانت متغيراتها المستقلة تتعلق ,بمخاطر الائتمان ,مخاطر السيولة , مخاطر رأس

المال, أما تأثير الحجم فلم تتطرق لها هذه الدراسات . وستقوم الدراسة بتحديد نموذج يمكن الاعتماد عليه لقياس تأثير الحجم و مخاطر الائتمان والسيولة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سوق الأوراق المالية , وشملت الدراسة (10) مصارف تجارية خاصة كعينة من المصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي و اجراء التحليل المالي على بياناتها المنشورة والتقارير السنوية باستخدام أساليب احصائية للوصول الى نموذج يمكن الاعتماد عليه في قياس تأثير المخاطر المصرفية والتنبؤ بها للمصارف التجارية الخاصة العاملة في القطاع المصرفي العراقي.

الفصل الثاني

الجانب النظري للدراسة

المبحث الاول :- مخاطر الائتمان

المبحث الثاني :- مخاطر السيولة

المبحث الثالث :- تأثيرحجم المصرف

المبحث الرابع :- القيمة السوقية للاسهم العادية

المبحث الاول :- مخاطر الائتمان

تشكل مخاطر الائتمان أكبر مصدر للمخاطر بالنسبة للمؤسسات المصرفية ، وهي في الوقت نفسه من أهم مجالات إدارة المخاطر ، لأن محفظة القروض من أكبر الأصول والمصدر الأساسي لإيرادات المصرف ، وغياب الإدارة السليمة. لهذه المخاطر سيؤدي إلى خسائر كبيرة للمؤسسات المصرفية. لا تؤدي نتائج هذه الخسائر الى تعطيل وظيفة الوساطة للمؤسسة المتضررة فحسب ، بل تفرض أيضًا أعباء مالية كبيرة على الحكومة في إعادة رسملة هذه المؤسسات المصرفية وهذا مما له تأثير سلبي في الاقتصاد ككل. هذا وقد دعت الأزمة المالية الأخيرة انتباه صانعي السياسات إلى منع الصناعة المصرفية من المزيد من الانهيارات في شكل فرض شروط تنظيمية صارمة على المصارف. حثت مخاطر السيولة ، للوهلة الأولى ، ومخاطر الائتمان ، على وجه التحديد ، صانعي السياسات (في بنك التسويات الدولية ، بشكل أكثر تحديدًا) على التدخل بإجراءات تنظيمية صارمة في شكل إصلاحات استشارية تُعرف باسم بازل 3.

اولا :- المخاطرة :

1. مفهوم المخاطرة :

تنشأ المخاطر عندما يصاحب القيام بعمل ما أكثر من احتمال حول نتيجته مع عدم التأكد مما ستكون عليه النتيجة النهائية لهذا العمل. وتتمثل المخاطر في الظروف أو الأحداث غير المؤكدة، والتي لو حدثت سيكون لها تأثير سلبي أو إيجابي في أهداف المصرف في حالة عدم التأكد .

تُعرَّف المخاطرة بأنها حدث يحتمل حدوثه ، ويمكن أن يكون له تأثير إيجابي أو سلبي في حالة تحقق ذلك الخطر. قد يكون للمخاطرة سبب واحد أو أكثر ، وايضا ، قد يكون له تأثير واحد أو أكثر (Ssempebwa,2013:12) . يمكن تعريف المخاطرة بأنها "حالة عدم التأكد المتعلقة بحصول الربح أو الخسارة"، وعرفت بأنها "احتمال أن يكون توقع ما خطأ"(مروان ,2010 :3) .وعرفت كذلك المُخاطرة على أنها تمثل تهديدا وحالة عدم التأكد فضلا عن كونها حدثا غير متوقع قد يؤدي الى خسارة تعوق عمل المصرف ,(Jones& Bergin ,1998:9).

عرفت لجنة التنظيم المصرفي وادارة المخاطر المنبثقة عن هيأة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الامريكية (Financial Services Roundtable FSR). المخاطرة بانها احتمال حصول خسارة اما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الاعمال او خسائر في راس المال , او بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق اهدافه وغاياته , حيث ان مثل هذه القيود تؤدي الى اضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقييم اعماله وممارسة نشاطاته من جهة , وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة خرى (محمد ,2008 :14) .

كما تُعرَّف المخاطر بأنها إمكانية تعرض المصرف لخسائر غير متوقعة وغير مخططة ، أو تقلبات في العائد المتوقع على استثمار معين ، مما تنتج عنه آثار سلبية تؤثر في تحقيق الأهداف المرجوة للمصرف والتنفيذ الناجح له الاستراتيجيات, وتتميز المصارف بين نوعين من الخسائر هما ,(Keegan, 2004: 9):

أ - **الخسائر المتوقعة (Expected Losses (EL** : هذه هي الخسائر التي يتوقع المصرف حدوثها ، مثل المعدل المتوقع لعدم الوفاء بالديون في محفظة قروض المصارف ، والتي يقوم المصرف باتخاذ الاحتياطيات المناسبة لها.

ب - **الخسائر غير المتوقعة (Unexpected Losses (UL :** هي الخسائر التي تنشأ نتيجة أحداث غير متوقعة مثل: التقلبات المفاجئة في أسعار الفائدة ، أو التقلبات المفاجئة في اقتصاد السوق ، ويعتمد المصرف في هذه الحالة على قوة رأس ماله لمواجهة خسائر غير متوقعة.

هذا ويتفق الباحث على ما جاء فيه (Jones& Bergin ,1998:9) على ان المخاطر تمثل تهديدا وحالة من عدم التأكد فضلا عن كونها حدثا غير متوقع قد يؤدي الى خسارة تعوق عمل المصرف.

2 . انواع المخاطر الرئيسة التي تواجه المصارف :

يعد تزايد وتنوع المخاطر التي تتعرض لها المصارف من اهم التحديات التي تواجهها , وتؤثر تأثير فاعلا في عملياتها وقدرتها على تحقيق اهدافها, والهدف الرئيس لإدارة أي مصرف هو تعظيم ثروة المساهمين ، ويتم تفسير هذا الهدف على أنه تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية ، وتتطلب عملية تعظيم ثروة المالكين من المديرين تقييم عملية التدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها المصرف, تتعرض المصارف لأنواع مختلفة من المخاطر فيما يتعلق بعملياتها أو أصولها التي تحد من قدرتها على تنفيذ مهامها أو تؤثر على قدرتها على تحقيق أهدافها ، بما في ذلك الأهداف الحالية أو المحتملة ، والنتيجة النهائية لها تأثير في المصارف, والعوائد والقيمة السوقية للأصول والخصوم ، والمخاطر التي قد تتعرض لها وتتميز بوجود تداخل بينها ، ويتم تقييم أداء المصارف والرقابة عليها من قبل الجهات الرقابية الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال نظام تصنيف CAMEL ، الذي يركز على عدد من العناصر ، بما في ذلك نسبة كفاية رأس المال للمصرف ، وجودة أصول المصرف ، والإدارة والربحية والسيولة. (عثمان ,2013 : 217).

وهناك مجموعة من المخاطر التي تتعرض لها المصارف ويمكن تقسيمها إلى أربعة أنواع هي: المخاطر المالية ، والمخاطر التشغيلية ، ومخاطر الأعمال ، ومخاطر الأحداث. كما في الشكل التالي (2): -

شكل (2) انواع المخاطر التي تتعرض لها المصارف

المصدر: (حشاد, نبيل، دليل إدارة المخاطر المصرفية، بيروت، اتحاد المصارف العربية،2005:21).

وهناك عدد من المخاطر التي تتعرض إليها المصارف من بينها :

1- المخاطر الائتمانية

الاقراض هو النشاط الأساسي للمصرف ويسهم في الجزء الأكبر من الارباح ، ومن ثم فإن مخاطر الائتمان هي أهم المخاطر التي يواجهها المصرف (Joseph, 2006:89) ان هذا النوع من المخاطر الائتمانية يرتبط بجودة الأصول وإمكانية التخلف عن السداد, هناك صعوبة كبيرة في مواجهة عملية تقييم جودة الأصول لأن المعلومات المتاحة والمنشورة نادرة ومحدودة ، وكلما استحوذ المصرف على أصل مربح ، فإنه يتحمل مخاطر عدم السداد أو تقصير المصرف في عدم قدرة المقترضين, لدفع المبلغ الأصلي فضلا عن الفائدة في مواعيد الاستحقاق وعلى وفق الشروط المتفق عليها, وان مخاطر الائتمان هي المتغير الرئيس الذي يؤثر في صافي الربح والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن عدم السداد أو الدفع المؤجل ,(عثمان , 2013 : 218). وهي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تتأثر بها ايرادات المصرف ورأس ماله نتيجة لعدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المناسب, (الجوادي , 2010 : 58) . وتعرف المخاطر الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه المصرف في الوقت المحدد والتي تؤثر في دخل المصرف ورأس ماله, والقروض هي أهم مصادر مخاطر الائتمان،(زيد , 2013 : 14).

2- مخاطر السيولة

تنشا مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات او على تمويل الزيادة في الموجودات وعندما تكون السيولة غير كافية يتعذر عليه الحصول على اموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته او تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة الى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته , وفي الحالات القصوى من الممكن ان تؤدي عدم كفاية السيولة الى انعدام المالية للمصرف, (احمد , 2013 : 306) . وعرفت مخاطر السيولة على انها خطر عدم توافر النقدية عند الاحتياج اليها لتلبية طلبات السحب للمودعين وطلبات الائتمان للزبائن والاستجابة للاحتياجات النقدية الطارئة , (لدعمي ولمرسومي ,2016 : 80).

وعرفت بانها المخاطر التي تتعرض لها المصارف عندما لا يكون لديها أموال كافية في وقت محدد للوفاء بالتزاماتها المالية, وتشمل مخاطر السيولة مخاطر قصيرة الاجل ومخاطر طويلة الاجل، و على المصرف تلبية الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء ، عن طريق سحب جزء من ودائعهم أو الحصول على قروض, وهناك نوعان من مصادر السيولة وهما الموجودات والمطلوبات والاقتراض من الغير , (حمد وناجي ,2017 : 407).

3- مخاطر السوق

تمثل المخاطر الحالية والمحتملة التي لها تأثير في صافي الدخل والقيمة السوقية لملكية حملة الاسهم , وتنشأ نتيجة تغيرات او تحركات في معدلات السوق والاسعار , وهي مخاطر منتظمة ينعكس تأثيرها على كل من الاصول والالتزامات , وتتضمن المخاطر السوقية كل من معدلات اسعار الفوائد , ومخاطر تسعير الاصول , ومخاطر اسعار الصرف ,(عثمان ,2008 : 19). وهي المخاطر التي تحدث عن تغيرات في ظروف السوق، ولذلك فإن مصدرها الادوات والاصول التي يتم تداولها في السوق، وتمت إضافتها إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال عام 1996 أذ يجب على المصارف الاحتفاظ برأس مال كاف لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها ,(عنانزه وعثمان,2014 :215).

وتختلف مخاطر السوق عن مخاطر الانسان، إذ أن مخاطر السوق التي تواجهها المصارف لا تنبع بالضرورة عن أداء ضعيف للمصدر أو بيع أدوات مالية أو منح الائتمان أو أصول، بل أنها تنتج في التغيرات المعاكسة التي ليست في صالح المصرف وذلك بالنسبة لأ سعار السوق . وتصنف مخاطر السوق عادة ضمن فئة مخاطر المضاربة (Speculative Risk) حيث أن تحركات الأسعار ممكن أن ينتج عنها ربح أو خسارة بالنسبة للمصرف, (بدران ،2005: 11).

4- مخاطر العمليات (المخاطر التشغيلية)

ان هذا النوع يتمثل بالمخاطر الناشئة عن ضعف الرقابة الداخلية ، وضعف الأشخاص والأنظمة ، أو حدوث ظروف خارجية ، تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة ، منها: الاحتيال المالي ، والتزوير, (والي ,2015 : 18). هي المخاطر الناجمة عن ضعف في الرقابة الداخلية , ان مخاطر الخسارة الناتجة عن احتمالية عدم كفاية انظمة المعلومات ,والفشل التقني , ومخالفة انظمة الرقابة , والاختلاس ,والكوارث الطبيعية فأنها تؤدي جميعها الى خسائر غير متوقعة , (الكراسنة , 2006 : 41).

5- مخاطر راس المال

إن مخاطر كفاية رأس المال هي مخاطر عدم امتلاك المصرف لاحتياطيات رأس مال كافية لتشغيل أعماله أو استيعاب الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل (Bangkok Ban , 2009:23). تنشأ مخاطر رأس المال نتيجة عدم كفاية رأس المال لحماية مصالح جميع الأطراف المتعاملة مع المصرف. هذه الأطراف هم المودعون والمقترضون والمستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرون. تتسبب مخاطر سوق رأس المال في انخفاض القيمة السوقية للأصول عن القيمة السوقية للالتزام, (Kochand macdonald,2005:133).

6- المخاطر القانونية

يصعب قياس المخاطر القانونية, وتشتمل على عدم التوافق او التطابق مع القوانين والتشريعات الصادرة من السلطات النقدية مثل البنوك المركزية والسلطات النقدية , وتظهر هذه المخاطر عندما تكون العقود بين الفرقاء يشوبها الغموض او لا تبين الحقوق والالتزامات بشكل محدد,(عثمان ,2013 : 223). وتؤثر المخاطر القانونية في دخل المصرف ورأس ماله الناتج عن أحداث غير متوقعة مثل المطالبات القانونية ، بما في ذلك الدعاوى الجماعية ، وعدم القدرة على تنفيذ العقود ، أو الأحكام الصادرة ضد المصرف ، والتي قد تتسبب في ضرر لربحية المجموعة. وتنشأ مخاطر من هذا النوع في عمل المصرف من مجموعة واسعة من الظروف المتنوعة. ومن ثم ، على سبيل المثال ، تحدث المخاطر من عدم وجود وثائق مكتوبة للارتباطات التعاقدية بين المصرف وعملائه ، أو بين المصرف وموردیه أو غيرهم. وان هذه المخاطر تحدث عندما تكون العقود بين الأطراف غامضة أو عندما لا توضح بوضوح وبشكل محدد الحقوق والالتزامات ، فإن المخاطر القانونية هي مخاطر الخسارة المالية التي تنشأ من عدم اليقين بنتائج الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل المصرف في محكمة قانونية أو من الإجراءات القانونية المتخذة ضده من قبل طرف ثالث (Koch and Macdonald: 2005:103) .

7- مخاطر السمعة :

تنشأ مخاطر السمعة بسبب وجود انطباع سلبي عن المصرف ، مما يتسبب في خسائر بموارد التمويل أو تحول العميل إلى المصارف التنافسية. تعود هذه الخسائر و الانخفاض في عدد عملاء المصرف إلى الممارسات / السلوكيات الخاطئة لمديري المصارف والموظفين أو بسبب الإخفاق في خدمة العملاء بسرعة ودقة وبالنوعية المتوقعة. في التحليل النهائي كل هذا يؤدي إلى زعزعة ثقة العميل في المصرف. أحد الأمثلة على ذلك الممارسات غير القانونية للمصرف ، مثل غسل الأموال أو تمويل القطاعات غير المرغوب فيها,(Zijan,2014: 19).

ثانيا :- مفهوم مخاطر الائتمان

الاقراض هو النشاط الأساسي للمصرف ويسهم في الجزء الأكبر من الربح ، ومن ثم فإن مخاطر الائتمان هي أهم المخاطر التي يواجهها المصرف ولطالما كانت مخاطر الائتمان قضية مهمة وحاسمة في الأعمال المصرفية ، لأن فشل عدد قليل من المقترضين من المصارف قد يتسبب في خسائر فادحة للمصرف ، مما قد يؤدي إلى مشكلات مالية تؤثر في المصرف. وعلى وفق بازل (2) ، تواجه المصارف في الوقت الحاضر المزيد والمزيد من مخاطر الائتمان في عملياتها وأنشطتها بخلاف القروض ,(Gestel and Baesens, 2008: 204) . والمخاطر الرئيسة التي تواجهها المصارف هي مخاطر الائتمان. ويترتب على ذلك أن المخاطر الرئيسة التي يجب على المصارف قياسها وإدارتها وقبولها هي مخاطر الائتمان أو مخاطر التخلف عن السداد. إنها حالة عدم اليقين المرتبطة بسداد قرض المقترض. بالنسبة لمعظم العاملين في المصارف التجارية ، يمثل الإقراض قلب الصناعة. تهيمن القروض على الأصول في معظم المصارف وتولد أكبر حصة من الدخل التشغيلي. القروض هي الأصل السائد في معظم محافظ المصارف ، إذ تشتمل على 50 إلى 70 بالمائة من إجمالي الأصول, يحدد تحليل الائتمان بعض الاحتمالات لاحتمال التخلف عن السداد بناءً على عوامل كمية ونوعية, يمكن قياس بعض المخاطر بالبيانات المالية التاريخية والمتوقعة. لا يمكن قياس المخاطر الأخرى ، مثل تلك المرتبطة بشخصية

المقترض واستعداده لسداد القرض ، بشكل مباشر. يقارن البنك في نهاية المطاف هذه المخاطر مع الفوائد المحتملة عند اتخاذ قرار بشأن الموافقة على قرض أم لا,(Kotreshwar,2018: 9). ولا تقتصر مخاطر الائتمان على نوع معين من القروض ؛ يمكن أن تشكل جميعًا مخاطر على المصرف ولكن بدرجات متفاوتة. لا يتعلق الأمر بعملية القرض فحسب ، بل يستمر أيضًا حتى اكتمال المبلغ الكامل للمبلغ المتفق عليه(الزبيدي,2000 : 210). يمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها "مخاطر عدم سداد التدفقات النقدية الموعودة من القروض والأوراق المالية المملوكة للمؤسسات المالية بالكامل" (Saunders and Cornett,2007:295). يمكن وصف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر التخلف عن السداد للمقترض / الطرف المقابل ، أي عدم دفع المبلغ المستحق للمصرف , تشمل مخاطر الائتمان جميع الأطراف الأخرى والأسباب التي قد تفشل في الوفاء بالتزامات الدفع الخاصة بهم (Westgaard & Wijst, 2001: 339) مخاطر الائتمان هي تحديد وتحليل أنواع المخاطر وأسبابها لمجموعة متنوعة من مخاطر الائتمان من أجل قياس ومعالجة المخاطر التي تعد الخطوة الأولى في مخاطر الائتمان والتركيز على التحليل النوعي. وتحدث مخاطر الائتمان في المصارف لسببين :-

1- عدم قدرة المقترض على سداد القروض .2 - عدم الرغبة في سداد القروض (Song & Li, 2008: 50). يمكن تعريف مخاطر الائتمان على أنها مخاطر الخسارة المالية بسبب فشل المقترض أو مُصدر السندات أو الطرف المقابل (المدينين) في الوفاء بالتزاماتهم المالية. يمكن أن ينشأ فشل المدينين في الوفاء بالتزاماتهم بسبب عدم القدرة أو عدم الرغبة. تعد الخسارة المالية الناتجة عن عدم رغبة المدينين في الدفع أقل شيوعًا مقارنة بعدم القدرة على الدفع,(Koulafetis, 2017: 2) . تشير مخاطر الائتمان إلى الأحداث غير المتوقعة التي تؤدي إلى خسائر الأصول أو خصم الأرباح مقارنة بالأرباح المتوقعة أو توليد مصاريف إضافية لإكمال معاملة معينة (Hull, 2010: 35).

من خلال ما ورد في الادبيات يستنتج الباحث ان مفهوم مخاطر الائتمان يوضح كالاتي , **هي المخاطر التي ترتبط بطرفي العقد بالوفاء بالتزاماته اتجاه الطرف الثاني سواء كانت دفعات اصلية (اصل المبلغ) ام فوائد مترتبة علية التي تسبب خسائر للطرف الدائن .**

ثالثا: - أنواع مخاطر الائتمان

هناك ثلاثة أنواع رئيسة من مخاطر الائتمان ، مخاطر التخلف عن السداد ، ومخاطر تحسين الائتمان ، ومخاطر انتشار الائتمان ، كما هو موضح بالآتي: (Khatywa, 2009. 8-9)

1- مخاطر التخلف عن السداد :- هي مخاطر عدم قيام مُصدر السند أو المدين بقرض بسداد الدين المستحق بالكامل. يمكن أن تكتمل مخاطر التخلف عن السداد من حيث عدم سداد أي مبلغ من السند أو القرض ، أو يمكن أن تكون جزئية إذ سيتم استرداد جزء من الدين.

2- مخاطر خفض التصنيف :- هي مخاطر قيام المؤسسات الإحصائية المعترف بها على الصعيد الوطني بتخفيض تصنيفها الائتماني المستحق للمُصدر بناءً على تقييم قوة الكسب الحالية للمُصدر مقابل قدرته على سداد التزامات ديونه. عندما يحين موعدها.

3- مخاطر انتشار الائتمان :- هي مخاطر زيادة الفارق على السعر المرجعي لالتزام دين قائم. تختلف مخاطر انتشار الائتمان ومخاطر خفض التصنيف من حيث أن الأخير يتعلق بمراجعة ائتمانية محددة رسمية من قبل وكالة تصنيف مستقلة ، في حين أن الأول هو رد فعل الأسواق المالية .

رابعا :- تقسيم مخاطر الائتمان

1- مخاطر التركيز

يظهر التركيز في محفظة القروض بسبب تركز تعامل المصرف مع زبون واحد ,او مجموعة محددة من الزبائن ,او نتيجة اهتمامه بقطاعات اقتصادية او صناعية معينة او مناطق جغرافية محددة ,ومن اجل الحد او التقليل من مخاطر التركز وضع البنك المركزي العراقي حدوداً للتركزات الائتمانية بوساطة اللائحة الارشادية رقم (39)اذ تضمنت ما يأتي :-

أ- يجب ان لا تزيد نسبة التركزات الائتمانية لشخص مع اشخاص ذوي علاقة به والمصرف التابع والتي له مصلحة بها عن (25%)من راس مال المصرف .

ب- ان لا تزيد نسبة التركزات الائتمانية لأكبر عشرة مقرضين من العملاء عن (30%) من مجموع الائتمان الممنوح العامل (غير المتعثر)،(الذبحاوي والكرعاوي ,2015 :49).تحرص المصارف على تخفيض المخاطر في محفظة قروضها وتحقيق درجة مثلى وتتجه الى الاهتمام بمخاطر التركيز (المطيري,2012 :41).

2- مخاطر الائتمان الافتراضية

كما يوحي الاسم ، هي المخاطر المرتبطة باحتمالية أن يكون الشخص الذي أخذ القرض غير قادر على سداده مرة أخرى أو سيستغرق أكثر من 90 يومًا من تاريخ استحقاق السداد. يمكن أن تؤثر في الأعمال المهمة للائتمان ، مثل القروض ، الأوراق المالية والمشتقات,(Teka, 2012: 23) .

3- المخاطر الدولية

هي المخاطر التي تنشأ من حالة جمدت فيها الدولة مدفوعات النقد الأجنبي أو فشلت في الوفاء بالتزاماتها. لا يمكن المبالغة في إدارة مخاطر الائتمان في القطاع المصرفي. وتعزا الأزمة المالية لعام 2008 ، والتي لا تزال قائمة حتى اليوم ، إلى الفشل في إدارة مخاطر الائتمان. استثمرت العديد من المصارف حول العالم في أفراد لا يستحقون الائتمان (Teka, 2012: 23) .

خامسا :- مكونات مخاطر الائتمان :

1. مخاطر الوصول - مصطلح يشير إلى عدم اليقين فيما إذا كان التخلف عن السداد سيحدث أم لا. لتمكين المقارنة ، يتم تحديدها فيما يتعلق بأفق زمني معين ، عادة ما يكون عام واحد. مقياس مخاطر الوصول هو احتمال التخلف عن السداد. يصف احتمالية التقصير توزيع متغير المؤشر الافتراضي قبل الأفق الزمني.
2. مخاطر التوقيت - تشير إلى عدم اليقين بشأن الوقت المحدد للتخلف عن السداد. تتضمن المعرفة حول وقت التخلف عن السداد معرفة مخاطر الوصول لجميع الآفاق الزمنية الممكنة. ومن ثم فإن مخاطر التوقيت أكثر تفصيلاً من مخاطر الوصول. الكمية الأساسية غير المعروفة لمخاطر التوقيت هي وقت التخلف عن السداد ، ويتم وصف مخاطرها من خلال دالة توزيع الاحتمالات لوقت التعثر. إذا لم يحدث الافتراضي مطلقًا ، فإننا نضبط وقت الافتراضي على ما لا نهاية.
3. مخاطر الاسترداد - تصف حالة عدم اليقين بشأن شدة الخسائر في حالة حدوث تقصير. في مخاطر الاسترداد ، كمية عدم اليقين هي المردود الفعلي الذي يحصل عليه الدائن بعد

التخلف عن السداد. يمكن التعبير عن معدل استرداد السند أو القرض كجزء من القيمة الاسمية للمطالبة التي يتم دفعها بالفعل للدائن(Schonbucher,2003: 35).

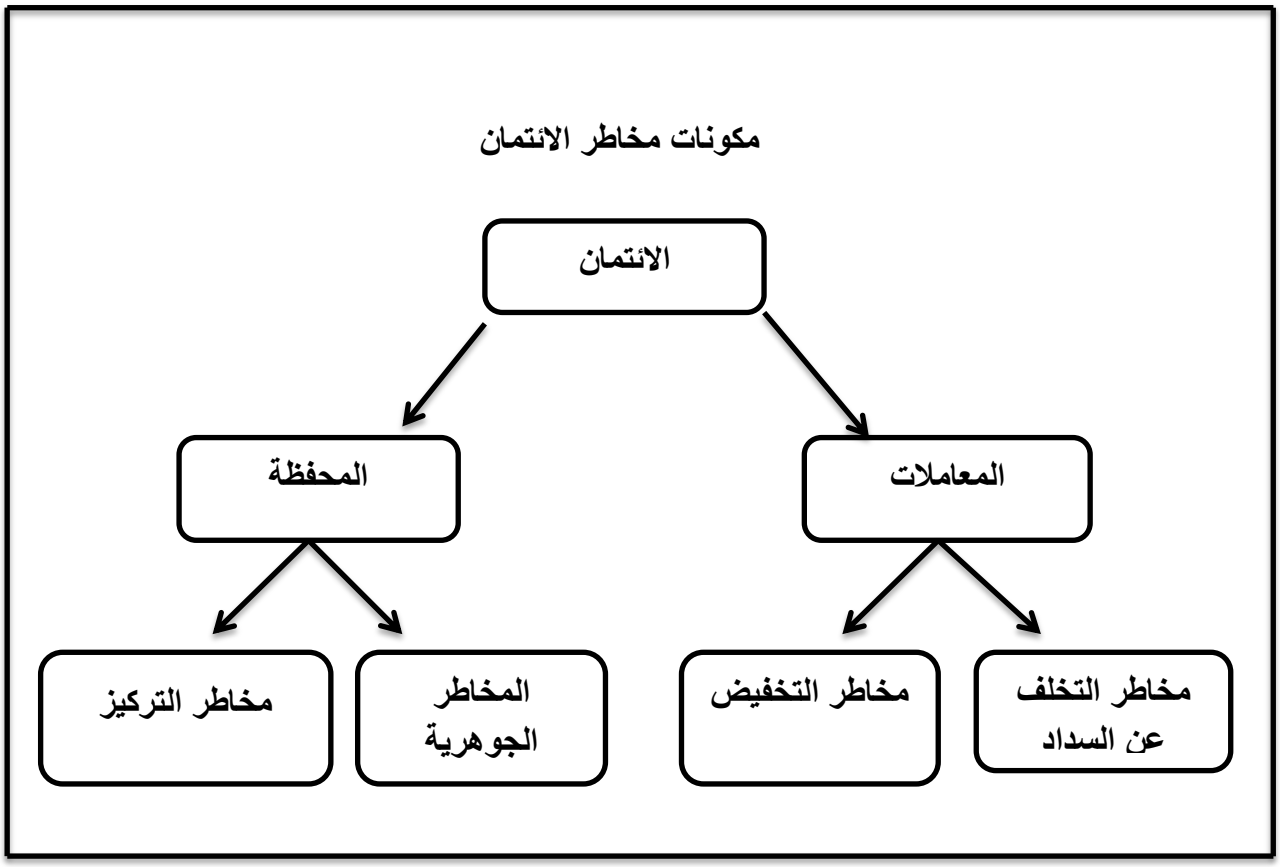

شكل (3) مكونات مخاطر الائتمان

المصدر: Hanmanth, Mustari, " Risk Management In Banks" 2014:102

سادسا :- اسباب نشوء مخاطر الائتمان

قد تحدث مخاطر الائتمان نتيجة لظروف وتغيرات غير متوقعة تنشأ بشكل رئيس من عدم قدرة العميل على الدفع والعجز الكلي ، وهذا له آثار سلبية في المصرف وسمعته المصرفية ومن ثم معاملاته المالية, وان من اسباب نشوء هذه المخاطر , هو عدم تطابق المعلومات بين المقرض والمقترض , ويقصد به ان احد هما يملك من المعلومات اكثر من الاخر , وذلك يرجع اما لعوامل خارجية تتعلق باليات الاقتصاد غير الرسمية, او لعوامل داخلية تتمثل في التنظيم المناسب داخل المصرف مما يسمح بالوصول الى المعلومة الصحيحة وبأسرع وقت , و عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض , وهذا يعبر عن مشكلة اخلاقيات المقترض حيال القروض الممنوحة له , فمنها ما يرتبط بعوامل ذاتية كالامتناع عن تسديد مستحقات الدين , ومنها ما يرتبط بعوامل موضوعية تتعلق اساسا بالظروف الاقتصادية , (عزيزة ,2011: 403).

سابعا :- خصائص مخاطر الائتمان:

لمخاطر الائتمان مجموعة من الخصائص , وهي من انواع المخاطر التي تركز على ركني الخسارة المستقبلة , ولا تتعلق المخاطر الائتمانية بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل لكامل للمبلغ المتفق عليه , ويمكن ان تنشأ مخاطر الائتمان عن خلل في عملية الائتمان بعد انجاز عقدها سواء كان المبلغ الائتماني (القرض + الفوائد) ام في توقيت السداد , و مخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها لمقرض ولا يواجهها لمقترض ويعد المقترض هو المتسبب لها بسبب عدم استطاعته او التزامه او عدم قيامة برد اصل القرض او الفوائد , (والي ,2015 : 30).

ثامنا :- العوامل المؤثرة في مخاطر الائتمان:

تعتمد مخاطر الائتمان لمحفظة المصرف على عوامل خارجية وداخلية.

1-العوامل الخارجية:
فيما يلي العوامل التي تؤثر في مخاطر الائتمان.

أ - حالة الاقتصاد.

ب - أسعار الصرف الأجنبية.

ج - معدلات الفائدة.

د - قيود التجارة

ه -العقوبات الاقتصادية.

و -التطور التكنولوجي.

ز - سياسات الحكومة

2- العوامل الداخلية:

العوامل الداخلية هي ، سياسات الإقراض للمصرف ، وأنظمة الاسترداد ، والسمعة ، وتقلب الأرباح ,(Hanmanth N,2014: 102).

تاسعا :- فئات مخاطر الائتمان :

للحصول على فهم أفضل لطبيعة مخاطر الائتمان ، من الضروري تقديم الأشكال المختلفة لمخاطر الائتمان المرتبطة بالأنشطة المالية. فيما يتعلق بتصنيف مخاطر الائتمان ، أنتج المتعاملون معايير مختلفة. على سبيل المثال ، اقترح (Gestel and Baesens, 2008:24) أن النوعين الرئيسين من مخاطر الائتمان هما مخاطر ما قبل التسوية ومخاطر التسوية ، يتم تصنيف مخاطر الائتمان في مخاطر المستهلك ومخاطر الشركات والمخاطر السيادية أو مخاطر الدولة. حدد الزبيدي (2002) ستة أنواع من مخاطر الائتمان ، بما في ذلك مخاطر التخلف عن السداد ، ومخاطر تسوية الطرف المقابل ، ومخاطر ما قبل التسوية للطرف المقابل ، ومخاطر الدولة أو المخاطر السيادية ، والمخاطر القانونية ومخاطر التركز. أو جزء من المخاطر التشغيلية ، فمن المنطقي أكثر عدها قضايا حاسمة في إدارة مخاطر الائتمان وليس نوعًا من المخاطر نفسها (Casu, etal., 2006:282). ، سيتم إبراز أربعة أنواع فقط من مخاطر الائتمان وهي:

1- مخاطر التخلف عن السداد : ، إن مخاطر التخلف عن السداد هي مخاطر تخلف المقترض عن السداد وعدم وفائه بالتزاماته لخدمة الدين ويمكن أن يحدث عندما يكون الطرف المقابل غير قادر على الدفع أو لا يستطيع الدفع في الوقت المحدد, ويُطلق على احتمال فشل المقترض أو الطرف المقابل في سداد التزاماته على مدى الالتزام أو خلال فترة زمنية محددة.

2- مخاطر الطرف المقابل قبل التسوية : يمكن تعريف مخاطر ما قبل التسوية على أنها إمكانية الخسارة بسبب تقصير الطرف المقابل خلال فترة المعاملة. عادة ما تحدث مخاطر ما قبل التسوية من خلال فترات زمنية طويلة ، وغالبًا ما تتم إعادة التسوية ، بدءًا من وقت التعاقد حتى التسوية , (Gestel and Baesens, 2008:24).

3- مخاطر تسوية الطرف المقابل ": مخاطر التسوية هي مخاطر تحدث في سوق ما بين البنوك وهي تشير إلى الحالة التي يفشل فيها أحد أطراف العقد في دفع الأموال أو تسليم الأصول إلى طرف آخر في تاريخ التسوية ,(زيدان ,2014 : 37).

4- مخاطر الدولة أو المخاطر السيادية : مخاطر الدولة هي المخاطر التي ستؤثر سلبًا في المصالح المالية أو التجارية للشركة ، والناجمة عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلد الخارج. وهي تتعلق بالتأثير السلبي الناتج عن تدهور الظروف مثل عدم الاستقرار السياسي

والاقتصادي والاجتماعي الذي قد يحدث على الدولة, عائدات الاستثمارات الخارجية (Casu, etal., 2006:287),.

عاشرا :- قياس مخاطر الائتمان

يعتمد قياس مخاطر الائتمان على مؤشرات القياس الدقيقة التي تساعد في ادراك تلك المخاطر والتحكم بها ومن ثم تقليل المخاطر الى اقل مستوى , وتتمثل مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية بالاتي ,(كريم ,2019 :242) :-

1- بيانات عن توزيع المحفظة ؛ القرض عن قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية .

2- بيانات عن توزيع المحفظة الى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند اخر تقييم بصورة ربع سنوية مع تسهيلات بدون ضمان عيني .

وفضلا عن تلك المؤشرات هنالك مقايس تعتمد على نسب التحليل المالي والتي يمكن الاستعانة بها لغرض معرفة حجم المخاطر الائتمانية وتتمثل بالأتي:

المخاطر الائتمانية = صافي اعباء القروض ÷ اجمالي القروض

المخاطر الائتمانية = مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ÷ اجمالي القروض

المخاطر الائتمانية = مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها ÷ القروض المستحقة

كما توجد نماذج قياس حديثة لقياس مخاطر الائتمان والتي تهدف الى قياس مخاطر الائتمان والتنبؤ بالفشل المالي للمصارف وتتمثل بالاتي , (الكحلوت ,2005 :93):-

- نموذج Sherrod :اذ يتم قياس مخاطر الائتمان من خلال تصنيف القروض الى خمس فئات حسب درجة المخاطر, ويمثل Z مؤشر المخاطرة التي يتم بموجبها تصنيف مخاطر الزبون طالب القرض وذلك ضمن فئة من بين الفئات الخمسة الرئيسة وكما موضحة بالجدول الاتي :

جدول (2) مقاييس مخاطر الائتمان

التسلسل	فئة القروض	مؤشرات المخاطرة
1	فئة اولى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	$Z \geq 25$
2	فئة ثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$20 \leq Z < 25$
3	فئة ثالثة (قروض متوسطة المخاطرة)	$5 \leq Z < 20$
4	فئة رابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	$-5 \leq Z < 5$
5	فئة خامسة (قروض خطرة جدا)	$-5 \geq Z$

المصدر : الكحلوت، خالد محمود ،مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في وترشيد قرار الائتمان، 2005.

يلاحظ من الجدول(2) المذكور أنفًا ان Zمؤشر لقياس جودة القروض والذي يسير باتجاه معاكس لا باتجاه المخاطرة , بمعنى ان ارتفاع هذا المؤشر يدل على انخفاض درجة المخاطرة المتصلة بالقروض .

وقد تم التركيز في مقررات بازل 2 على تصنيف الزبون (Client Rating) كنقطة انطلاق اساسية في قرار المصرف في منح الائتمان ,واعطى المصرف الحرية في استخدام الاساليب والنماذج الداخلية الخاصة لقياس مخاطر الائتمان الذي يناسبه . واصبح للمصرف بدائل عديدة للتصنيف الائتماني اهمها :- (Certified,2005: 11)

1- التصنيف الائتماني الخارجي :(ECAI)وهو الذي تقوم به مؤسسات تصنيف (وكالات معروفه ومعترف بها).

2- التصنيف الائتماني الاساسي :(Foundation)او الداخلي المتقدم , اذ تعمل المصارف على تحقيق المعايير والشروط الواجب توافرها لكل اسلوب من اساليب التصنيف الداخلي .

المبحث الثاني :- مخاطر السيولة

تعد مخاطر السيولة من المؤشرات المؤثرة في المصارف التجارية. عندما يكون هناك استخدام اقتصادي لموارد المصارف ، فهذا يعني أن هناك إدارة اقتصادية جيدة تعمل على استقرار الوضع المالي للمصرف. إذ تواجه المصارف مشكلة التوافق بين أهداف المصرف من الربحية والسيولة والأمان ، لذلك يركز نشاط المصارف على خلق نوع من التوافق بين هذه الأهداف من خلال الحفاظ على أقل قدر من السيولة ، إذ قد تؤثر السيولة فيها بشكل مباشر, المصارف التجارية بوصفها ركيزة مهمة في تعاملاتها ، فقد يخسر المصرف عددًا من عملائه نتيجة عدم توفير السيولة الكافية أو عدم قدرته على تلبية طلبات سحب الأموال في الوقت المناسب, وهذا يؤدي الى استخدام غير صحيح للمواد المتاحة ، أو لا يحتفظ المصرف بسيولة كافية ، فهو أيضًا خطر على المصرف ، حيث أن السيولة ليست غاية في حد ذاتها ، لذا لا يجب أن تحيد عنها بالزيادة أو النقصان.,(حمد ,2017 : 403).

اولا:- مفهوم السيولة واهميتها

ا- مفهوم السيولة :

السيولة تعني النقد بمعناه المطلق ، في حين تعني بالمعنى الفني: قدرة الأصل على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسائر ، وبما أن الهدف من الحفاظ على الأصول السائلة هو الوفاء بالالتزامات الحالية أو خلال فترة قصيرة, والسيولة مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين الأصول النقدية التي يسهل تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر ، والالتزامات التي يجب الوفاء بها, لذلك لا يمكن تحديد سيولة أي بنك أو أي فرد إلا في ضوء آجال استحقاق التزاماته,(سعيد ,2014 :101) وبالنسبة للمفهوم الاقتصادي العام ، تعني السيولة المعروض النقدي (M2) الذي يتكون من النقد في التداول والودائع تحت الطلب (M1) ، وكذلك الودائع المرهونة, على وفق هذا التعريف ، فإن الودائع الأجنبية لغير المقيمين هي خارج المفهوم العام للسيولة,(رحمه ,2006 : 6) . أما السيولة المصرفية بأنها (مدى قدرة المصرف في مواجهة التزاماته المتمثلة في تلبية طلبات المودعين للسحب من ودائعهم وفي الوقت نفسه قدرته على تلبية طلبات الائتمان التي يحتاجها المقترضون,(الدعمي، المرسومي,2016: 77).وعرفت السيولة بأنها قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية والتي تتكون بشكل كبير من تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع

وتلبية طلبات المقرضين لتلبية حاجات المجتمع، وأيضا تسديد جميع التزاماته التجارية نقداً و على الاستجابة لطلبات الائتمان ومنح القروض الجديدة,(Mourhij,2017 : 424) . وفي هذا الاطار يمكن ان ينظر للسيولة من خلال المفهومين الآتيين :

أ - المفهوم الكمي Quantity Concept :

تعرف السيولة بانها : كمية الموجودات الممكن تحويلها الى نقد في الوقت المطلوب .

ب - مفهوم التدفق Flow Concept :

تعرف السيولة وفق هذا المفهوم بانها : كمية الموجودات القابلة للتحول السريع الى نقد مضافا اليها تسديدات الزبائن لالتزاماتهم او من خلال ما يمكن الحصول عليه من السوق المالية على شكل ودائع او اموال مشتراه ,(الاسدي ,2005 :4). كذلك يقصد بالسيولة في هذا الصدد مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين وتلبية احتياجات المقترضين في الوقت المناسب ودون الاضطرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة او الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة , ومن بين محددات قدرة المصرف بما عليه من التزامات ومدى كفاية الارصدة النقدية وشبة النقدية وخاصة الاوراق المالية التي يسهل بيعها بحد ادنى من الخسائر ,(هندي ,2000: 295).

يعتقد أن احتياجات السيولة للمصرف تتكون من التزامات حالية (مثل استرداد الودائع والطلبات القانونية للحصول على قرض), لذلك يجب على المصرف تلبية هذه الاحتياجات حتى يصبح وسيطًا ماليًا ، وأن احتياجات السيولة أو متطلباتها يصعب قياسها لأن الادراك والثقة بالمودعين الفعليين والمحتملين وكذلك الأسواق المالية من الصعب تقديرها ,(الاسدي ,2005 : 5) .

وللسيولة ثلاثة ابعاد هي (الاسدي ,2005 :5) :

- الوقت : وهو السرعة التي يمكن بها تحويل الأصل إلى نقود.
- المخاطرة : وهي احتمال حدوث انخفاض في قيمة ذلك الأصل أو احتمال تقصير أو إهمال المصدر أو المنتج بطريقة ما في هذا المجال.

- التكلفة : إنها التضحيات المالية والتضحيات الأخرى التي يجب أن تكون حاضرة في عملية تطبيق هذا المتغير.

العوامل المؤثرة في السيولة :

ان السيولة المصرفية لدى المصارف التجارية هي ليست ثابتة بل في تغير مستمر وان من اهم العوامل المؤثرة فيها ما يأتي ,(حمد, ناجي ,2017 : 406):-

- عمليات الايداع وسحب على الودائع.
- معاملات الزبائن مع الخدمة العامة.
- رصيد عمليات المقاصة بين المصارف.
- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف.
- رصيد رأس المال الممتلك.

ثانيا :- اهمية السيولة :

تكمن أهمية السيولة في كونها تخفض من المخاطر التي تحدث جراء حدوث فائض أو عجز في السيولة، وازدادت أهمية السيولة في السنوات الاخيرة نتيجة للتطور الحاصل في شتى المعاملات المالية التي تستوجب الإيفاء بالالتزامات المتعلقة بها في مواعيدها، اضف الى ذلك التذبذب الحاصل في أسعار الفائدة وأسعار الصرف والتغيرات في خصائص الاسواق والتطورات التكنولوجية المستمرة ، وغيرها من الامور التي تستوجب أن تدار السيولة بكفاءة عالية , حتى يمكن تخفيض مخاطر السيولة إلى أقل ما يمكن , (الدعمي ،المرسومي ،2017 : 22). تعد السيولة احد المتغيرات الرئيسة التي تحكم نشاط المصارف التجارية وعلى هذا الأخير أن يحتفظ بقدر كافٍ من السيولة للمحافظة على مركزه المالي وكسب ثقة المتعاملين والمودعين , وتحتاج المصارف إلى السيولة لتلبية احتياجات عملائها من الأموال .هذا ويواجه العملاء احتياجاتهم من السيولة سواء بسحب ودائعهم لدى المصارف أم عن طريق الاقتراض منها ، وحيث أن هذه الاحتياجات مستمرة لذلك يجب أن تكون المصارف دائمًا على استعداد لتلبية مثل هذه المتطلبات ، لأن هذا الاستعداد يمنحها المزايا التالية .(جابر ,2018 : 11):

1- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين ، وضمان تلبية متطلباتهم عند ظهورها.
2- يعد مؤشرا إيجابيا للسوق المالي والمحللين والمودعين والإدارة.
3- القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.

4- تجنب البيع القسري لبعض الأصول والعيوب التي قد تجلبها.
5- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.
6- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

السيولة ذات أهمية كبيرة للبنوك التجارية ، إذ لا يمكن لإدارة البنك أن تطلب من المودع فترة سماح إضافية عندما ينوي سحب ودائعه ، إذ سيؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة بين العميل والبنك. في حين أن المؤسسات غير المصرفية قادرة على التفاوض مع الدائن عند المطالبة بمستحقاته ، وهناك إمكانية لطلب فترة إضافية للدفع دون أن يؤدي ذلك إلى زعزعة الثقة أو التأثير السلبي في سلامة المركز المالي للمنشاة غير المالية، (الدوري والحسيني ,2000: 94).

لذلك فإن من أهم مهام المصارف قياس وتلبية احتياجات السيولة للمصرف ، وأن احتياجات السيولة للمصرف يجب أن تقاس ديناميكيًا وقد تكون ضارة إذا كان المصرف يمتلك عددًا كبيرًا من مصادر السيولة ذات الارباح الواطئة العائدة الى احتياجاتها لمثل هذه السيولة ، ومن ناحية أخرى قد تؤدي قلة السيولة إلى مشكلات مالية كبيرة وقد تؤدي إلى فشل المصرف أيضًا،(Hempel,el.at,1994:158) .

ثالثا :- مكونات السيولة :-

لدى جميع المصارف التجارية مجموعة من المكونات المالية التي تشكل سيولة هذه المصارف او تعززها , وان هذه المكونات منها ما يكون داخل المصرف او قد تكون من جهات خارج المصرف . وعلية يمكن تقسيم مكونات المالية للسيولة المصرفية الى مكونين اساسيين هما :

1- المكونات الداخلية للسيولة :

تتكون السيولة الداخلية للمصارف التجارية من بعض الموجودات المتداولة من السيولة الحاضرة Quick Liquidityاو ما يسمى بالاحتياطيات الاولية Primary Reserves والسيولة شبة النقدية Semi-cash Liquidity ما يسمى بالاحتياطيات الثانوية Secondary Reservesوكما يأتي :

أ- **الاحتياطيات الاولية :**

هي تلك الموجودات النقدية التي يمتلكها المصرف التجاري دون ان يكسب منها عائدا ،(السبتي ,1990 : 16). وتتألف هذه الاحتياطيات على مستوى المصرف الواحد من اربعة مكونات هي :

- **النقد بالعملة المحلية والاجنبية في الصندوق :**

يشمل مجموع الاوراق النقدية بالعملة المحلية والاجنبية والمسكوكات . وتسعى المصارف التجارية الى تقليل هذا المجموع الى اقل حد يمكنها من مواجهة التزاماتها المصرفية تجاه الاخرين .وان السبب في ذلك يعود الى ان هذا الرصيد لا يدر اية عوائد, كما انه قد يتعرض الى التلاعب من قبل الموظفين في الداخل . وقد يتعرض الى السرقة من الخارج,(الشماع ,1995: 373).

- **الودائع النقدية لدى البنك المركزي :**

تنص التشريعات الحديثة على الزام المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة من أموالها في صورة نقد سائل لدى البنك المركزي , والتي تعرف بنسبة الاحتياطي القانوني . والبنك المركزي لا يدفع اي فوائد على نسبة الاحتياطي القانوني الذي يودعه المصرف التجاري لديه ولكن اذا زادت نسبة الايداع عن النسبة المقررة التي نصت عليها القوانين , فان البنك المركزي يدفع فائدة على هذه الزيادة المودعة لديه ،(العصار, 1991 : 64).

- **الودائع لدى المصارف المحلية الاخرى :**

وهي الاموال التي يودعها المصرف التجاري لدى المصارف المحلية الاخرى من اجل مقاصة الصكوك وتحصيل فقرات اخرى من الديون, ويزداد حجم الودائع كلما واجهت المصارف المودعة صعوبة في تشغيل النقد لديها او زادت علاقاتها الصيرفية مع المصارف المراسلة داخل البلد وخارجها ,(وهبة ,2014 :17).

- **الصكوك تحت التحصيل :**

وتمثل الصكوك المودعة في المصارف الاخرى التي لم يتم استلام قيمتها لحد الان ،(Hempel,1994: 51).

ب - الاحتياطيات الثانوية:

الاحتياطيات الثانوية في المصرف التجاري هي عبارة عن موجودات سائلة تدرّ لها عائداً وتشتمل على الأوراق المالية والأوراق التجارية المخصومة، والتي يمكن تحويلها إلى نقد سائل عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنّها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف وكذلك إنّها تسهم في تحقيق نسبة من أرباح المصرف .والاحتياطيات الثانوية تتكون من جزأين الأول محدد قانونا ويسمى بالاحتياطيات القانونية والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومية ,ويظهر هذا الجزء واضحا عندما تحتاج الدولة الى الاموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الايرادات العامة اما الجزء الثاني من الاحتياطيات الثانوية فيكون محددا بحسب سياسة المصرف التجارية ذاتها اي انها تعد بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة إليه كان يتم تحويل جزء منه الى احتياطيات اولية او تحويل جزء من الاخيرة الية , إن المصارف التجارية كغيرها من منشآت الأعمال ،تسعى إلى زيادة أرباحها ومن ثم ليس من مصلحتها الاحتفاظ باحتياطيات أولية تفوق حاجتها الفعلية ،أي إنها يمكن أن تستخدم جزءً من أموالها في استثمارات قصيرة الأجل ، كشراء الأوراق المالية ، والأوراق التجارية التي هي فضلا عن إنها مربحة ، فإنها تتمتع بسيولة عالية وهذه هي الاحتياطيات الثانوية ,(احمد ,2013 : 305).

2- المصادر الخارجية للسيولة :

لقد بدأت العديد من المصارف في الستينات والسبعينات من القرن العشرين بجمع المزيد من الأموال خلال الاقتراض من سوق المال وتسمى استراتيجية إدارة الديون (Debt Management) إذ يتم اقتراض اموال كافية وأن المصدر الرئيس للسيولة المقترضة للمصرف

يشمل شهادات الإيداع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء والاقتراض الاحتياطي من نافذة الخصم للبنك المركزي ,(الخفاجي ,2019 : 75).وتعتمد الجرأة التي يتبعها في ادارة مطلوبات وكذلك مخزونه من السيولة بمدى الموازنة بين العائد والمخاطرة فالسياسة المتحفظة تؤدي الى تقليص سياسة الاعتماد على ادارة المطلوبات وفي الوقت نفسه تركز على زيادة السيولة المخزونة ولا يتوافر المصدر الخارجي للسيولة لجميع المصارف وذلك لارتباط هذا المصدر بقوة المصرف المقترض وسلامة مركزه الائتماني وان من اهم إيجابيات ادارة المطلوبات اعطاء المصارف مرونة في ادارة جانبي ميزانياتها كما اجبرت الادارة على الاهتمام بجانبي الميزانية كوسيلة لأداره السيولة ،(عقل ,2006: 162).

رابعا:- العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية :-

توجد مجموعة من العوامل التي تؤثر في السيولة المصرفية وهي كما يأتي:-

1- عمليات الايداع والسحب على الودائع :

في الوقت الذي تؤدي فيه عمليات السحب على الودائع النقدية في المصرف لإ نجاز المعاملات اليومية الى تقليص السيولة النقدية للصندوق واحتياطيات المصرف التجاري لدى البنك المركزي ومن ثم يؤدي إلى انخفاض السيولة النقدية للصندوق ولكن إذا كان يزداد حجم ودائع عملاؤه وتكون حركة الودائع أكثر استقرارًا وستكون السيولة عالية,(الخفاجي ,2019 :78) .

2- موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف :

يمتلك البنك المركزي كممثل للسلطة النقدية قدرة التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويده المصارف التجارية بالنقد المطلوب من النقود فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فانه سيعمل على تخفيض حجم الارصدة النقدية او الاحتياطيات النقدية المتوافرة لديه، ويقلل قابليتها على منح القروض، من خلال رفع سعر الخصم وبيع السندات الحكومية في

السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي ويحصل العكس عند توسيع عرض النقد،(الخفاجي ,2019 : 78).

3- الوعي المصرفي لدى الجمهور

نلاحظ أن درجة الوعي المصرفي في الدول النامية متدنية لأنها تفضل أن ترى أموالها بين يديها. أما المجتمعات المتطورة فهي عكس ذلك فهي تريد إيداع أموالها في المصارف,(يعقوب ,2017 : 51).

4- رصيد عمليات المقاصة لدى المصارف:

تزداد سيولة المصرف التجاري إذا ظهر رصيد حسابه الجاري دائن للبنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع المصارف التجارية الأخرى العاملة في البلد في هذه الحالة يتم إضافة موارد نقدية جديدة إلى احتياطياته النقدية التي تحتفظ بها لدى البنك المركزي مما يزيد من أرصدته النقدية،(الخفاجي ,2019 : 78).

وتجدر الملاحظة إلى أن عمليات المقاصة التي تتم على مستوى النظام المصرفي التجاري تؤدي إلى تغييرات في توزيع السيولة المتاحة بين المصارف دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الاجمالية للسيولة المصرفية للعمليات المقاصة اما على مستوى المصرف الواحد فانه ستتأثر السيولة بعملية المقاصة ،(عبد السادة واخرون ,2008: 121) .

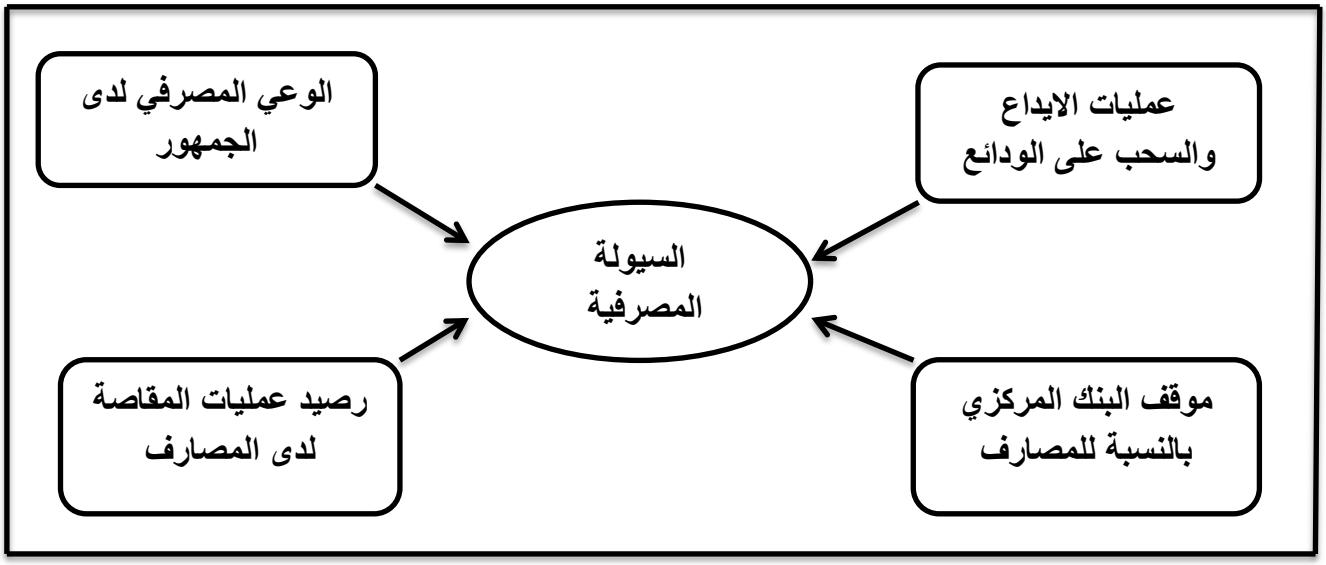

شكل (4)العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية

المصدر: بالاعتماد على المصادر التي استخدمتها ضمن الفقرة رابعآ.

خامسا :- مخاطر السيولة :-

تنشا هذه المخاطر من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقلل من مقدرة المصرف على الايفاء بالالتزامات التي حانت آجالها . وربما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض او تعذر بيع الاصول,(عثمان ,2033: 62).وتعرف مخاطر السيولة بأنها عدم قدرة المصرف على توفير الأموال المطلوبة للقروض الممنوحة أو سداد التزاماته في الوقت المناسب مثل الودائع. تنبع هذه المخاطر بشكل أساسي من هيكل الأصول والديون والسبب الرئيس لها هو عدم التوافق الزمني بين التدفقات الداخلة والخارجة ,(Abdellahi et al., 2017:p.22).عرف المجلس معاييرالامريكي للمحاسبة المالية (USA) مخاطر السيولة بأنها احتمال عدم القدرة على تلبية الطلبات المتوقعة وغير المتوقعة على النقد ، في المواعيد المحددة وبطريقة فعالة من حيث التكلفة بالتزاماته التعاقدية عند استحقاقها ، وقدرة المؤسسة على تلبية الطلب النقدي وهذا بأقل خسارة ممكنة ، لأن خاصية

السيولة الخاصة بالمصرف هي دالة للمطلوبات والموجودات ، وهنا تأتي الحاجة إلى فهم وقياس مخاطر السيولة ,(محسن ,2016: 64). تنشأ مخاطر السيولة لأن الإيرادات والمصروفات غير متزامنة,(Nikolaou,2012 :2174) . وهي المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير في ايرادات المصرف وراس ماله الناشئة عن عدم قدرة المصرف على مقابلة التزاماته عند استحقاقها بدون تكبد خسائر غير مقبولة . وتظهر مخاطر السيولة عندما لا يكون حجم السيولة لدى المصرف كافياً لمقابلة الالتزامات,(الكراسنة,2006 : 38). هي مخاطرة ناتجة عن عدم قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات المستحقة من مصادر تمويل التدفقات النقدية ، أو الأصول السائلة عالية الجودة التي يمكن رهنها ، دون الإخلال بالنشاط والوضع المالي للمصرف. تسمى هذه المخاطر أيضًا مخاطر تمويل السيولة (تمويل مخاطر السيولة). يمكن أن تحدث مخاطر السيولة أيضًا بسبب عدم قدرة المصارف على تصفية الأصول دون التعرض لخصومات جوهرية بسبب عدم وجود سوق نشط أو اضطراب شديد في السوق,(Badawi,2017:2). تتمثل هذه المخاطر في عدم قدرة المصرف على سداد الالتزامات المالية المترتبة عليه عند استحقاقها، والمصرف الذي لا يستطيع الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل تكون البداية لحدوث ظاهرة العجز الذي إذا استمر يمكن أن يؤدي إلى إفلاسه. و تشير مخاطرة السيولة إلى مدى الموازنة بين الاحتياجات النقدية للمصرف لمواجهة التدفق النقدي الخارج ، (النحلة ,2019 : 28). وتعني مخاطر السيولة " :عدم قدرة المصرف على مواجهة المسحوبات من الودائع ومواجهة سداد الالتزامات المستحقة وكذا مواجهة الطلب على القروض دون تأجيرها وذلك نتيجة الصعوبة التي تواجه المصرف في الحصول على نقدية بتكلفة معقولة سواء بيع الأصول او الحصول على قروض أو ودائع"، وكذلك تنشأ عن عجز المصرف على الوفاء بالتزاماته عندما يحل موعد استحقاقها دون تحمل خسارة غير مقبولة، ويمكن أن يؤثر هذا الخطر سلبا في أرباح ورأس مال المصرف، لذلك يصبح من

أولويات الإدارة العليا للمصرف وضمان توفير الأموال الكافية لتلبية المتطلبات المستقبلية وبتكاليف معقولة ,(فروحات ,2018 : 523).

وتظهر مخاطر السيولة في حالة قصور التدفقات النقدية الداخلة للمصرف مقابل التدفقات النقدية الخارجة وتتحقق هذه المخاطرة بسبب عوامل داخلية تتمثل بالاتي، (عبد الستار ,2008 : 126)

1. ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
2. سوء توزيع الأصول على استعمالات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي الى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة .
3. التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية .
4. الأزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال .

سادسا :- اسباب نشوء مخاطر السيولة :-

تنشا مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الاجل القصير من دون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الاموال بشكل مناسب ,خاصة عندما يقوم المودعون بسحب ايداعاتهم فورا وبشكل مفاجئ مما يتطلب توفير اموال اضافية من خلال الاقتراض من الغير او بيع بعض الاصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ . قد تنشا مخاطر السيولة من جانب الاصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الاصول التدفقات النقدية الداخلة للمصرف لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة . وقد تنشا مخاطر السيولة من جانب البنود خارج الميزانية , على سبيل المثال عندما يتم السحب بصورة اكبر عن المقدر من الحدود الائتمانية السابق الموافق عليها من المصرف مما يتطلب ان يقترض المصرف اموالا اضافية على وفق المفهوم السابق ,فانه توجد ثلاثة انواع لمخاطر السيولة كما يأتي :(المرسومي ,2016 : 82).

1. مخاطر السيولة التمويلية : تنشا عندما يكون المصرف غير قادر على مقابلة السحوبات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء الحالية أم المستقبلية بكفاءة من دون ان يؤثر ذلك في العمليات اليومية او الوضع المالي للمصرف.
2. مخاطر السيولة السوقية : تنشا عندما يتعذر على المصرف بيع احد اصوله او رهنه على وفق سعر السوق السائد نتيجة لعدم امكانية تسييلها بالسوق (تعرف كذلك بمخاطر التصفية).

3. مخاطر السيولة العرضية : تنشا عن الاستعمال المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة او السحب المفاجئ لودائع العملاء .

تنشأ مخاطر السيولة في كثير من الأحيان بسبب عدم قدرة المصرف على جذب ودائع جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الأصول والخصوم ، مما يؤدي إلى اللجوء إلى أسواق المال كلما أقرض عملائه ، من أجل الوفاء بالتزاماته بطلبات القروض والمقدمة من عملاء المصرف ، كلما كان المصرف يقترض من الأسواق المالية تقل قدرته على الاحتفاظ بهامش ربح جيد للقروض التي يقدمها. فضلا عن ذلك هناك عدد من الأسباب التي قد تؤدي إلى مخاطر السيولة في المصارف ، وهي على النحو التالي :(حدوش ,2020 : 14).

1. ارتفاع نسبة الفائدة في السوق المالي مقارنة بنسبة الفائدة في المصرف.
2. عدم الاستقرار السياسي للبلد.
3. الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من تعثر المصارف وعدم قدرتها على سداد التزاماتها.
4. ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي الى عدم التناسق بين الاصول والالتزامات من حيث آجال استحقاق.
5. التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية الى التزامات فعلية يجب الوفاء بقيمتها دون وجود موارد سائلة كافية لعدم التحوط المناسب لها .

سابعا :- لجنة بازل ومخاطر السيولة

نشرت في سبتمبر 2008 لجنة بازل مقالآ بعنوان (مبادئ الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والإشراف عليها) وأبرز الصعوبات الموضحة في تلك النشرة أن العديد من المصارف قد فشلت في مراعاة عدد من المبادئ الأساسية لإدارة مخاطر السيولة عندما كانت السيولة وفيرة , وتضمنت هذه النشرة عدة فقرات تمثل أساسًا لإدارة مخاطر السيولة ، والتي تلزم المصارف بالاسترشاد بهذه الفقرات في إدارة مخاطر السيولة وهي:(حمد وناجي ,2017 : 408).

1- يجب على المصرف ان ينشئ اطارا قويا لا دارة مخاطر السيولة ومراقبتها, ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطارًا شاملاً للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تنشأ من موجودات ومطلوبات المصرف ومن البنود خارج الميزانية العمومية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.

2- يجب على المصرف أن يحدد بوضوح تحمّل مخاطر السيولة بما يتناسب مع استراتيجية أعماله ودوره في النظام المالي.

3- يجب على المصرف أن يدير بنشاط مراكز الضمانات الخاصة به ، ويفرق بين الأصول المرهونة وغير المرهونة, ومراقبة الكيان القانوني والموقع المادي إذ يتم الاحتفاظ بالضمانات وكيف يمكن تعبئتها في الوقت المناسب.

4- على المصرف إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات غير المقيدة, وعلية مراقبه ظروف وقانونية الضمانات وامكانية التنفيذ عليه .

5- يجب على المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمان بقاء الانكشافات الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب.

6- على المصرف أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر غير المضمونة للسيولة.

7- يجب ان يكون لدى المصرف خطة تمويل طوارئ رسمية تحدد بوضوح استراتيجيات معالجة نقص السيولة في حالات الطوارئ .

ثامنا:- مؤشرات قياس مخاطر السيولة :-

تشير مقاييس مخاطر السيولة الى قدرة المصرف على اقراض الاموال وقدرة الأصول السائلة على سداد الاستحقاقات في مواعيد استحقاقها . وتستعمل نسب حقوق الملكية الى الاصول ,والخصوم الى الاصول بوصفها مؤشرات مهمة لقاعدة حقوق الملكية في المصرف , والقدرة على الاقراض من السوق المالي ,فعلى سبيل المثال فان المصرف الذي تكون حقوق الملكية فيه اكبر من مصرف اخر (اي تكون نسبة الرافع المالي لديه اقل من المصرف الاخر) تكون لديه فرصة اكبر للحصول على مزيد من القروض , وذلك لان احتمالات عدم قدرته على سداد التزاماته تكون اقل. كذلك فان المصرف الذي يعتمد بدرجة اقل على الاستثمارات شبه المضمونة مثل اذون وسندات الخزانة والسندات الحكومية وغيرها، فانه يمكنه إصدار كمية اكبر من الأصول الجديدة في هذه الصورة وفي كل من المثالين السابقين فان تكلفة الاقتراض تكون اقل موازنة من المصرف الذي يعمل بصورة اعتياديه,(الدعمي والمرسومي,2015 : 80).

تتعدد مؤشرات قياس مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للمصارف على النحو التالي:-

$$\text{1. مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد والارصدة لدى المصارف}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$$

وتشير الزيادة في هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة ، بوصف ذلك يعكس زيادة في الأرصدة النقدية سواء في الصندوق أم لدى المصارف التي تواجه المصرف بالتزاماته المختلفة.

$$\text{2. مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد والاستثمارات قصير الاجل}}{\text{اجمالى الموجودات}} \times 100$$

تشير الزيادة في هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة ، بالنظر إلى أنه من الممكن زيادة النقد والاستثمارات التي تواجه المصرف بالتزاماته المختلفة.

$$\text{3. مخاطر السيولة} = \frac{\text{اجمالي القروض}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

تشير الزيادة في هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة بوصف ذلك يزيد من نسبة القروض التي تتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة المصرف إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة .

$$\text{4. مخاطر السيولة} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100$$

تشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لان ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي تواجه المصرف بالتزاماته الاخرى , (رجاء ,2012 : 127) .

المبحث الثالث :- تأثير حجم المصرف

للقطاع المصرفي في جميع البلدان تأثير مهم في التحركات الاقتصادية ، وذلك بسبب الدور الأساسي الذي تؤديه المصارف في تحسين الأنشطة الاقتصادية الشاملة ، بما في ذلك وساطتها وأنشطتها المالية الضرورية للنمو الاقتصادي لأي بلد (Aladwan ,2015:85) .وعلى الرغم من التحديات التي تواجه المصارف التجارية والتي منها ما هو في مجال المنافسة من جهة ، أو في مجال التنمية من جهة أخرى، فقد شهد القطاع المصرفي مؤخراً تطورا وتحسنا كبيرا ناتجا عن استخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في أعمال المصارف والنمو في أعداد المستثمرين والتوسع ، من خلال زيادة عدد فروع المصارف وحجم استثماراتها، إذ أصبح قطاع المصارف التجارية يمثل الجزء الأكبر من الجهاز المصرفي. ومن منطلق سعي المصارف التجارية الدائم نحو تحقيق أعلى مستوى من الربحية ، فكان لا بد لها من تحسين مستوى الخدمات المختلفة التي تقدمها للوصول الى رضا الزبائن، مما يحقق لها مركزا استراتيجيا مميزاً للوصول الى الميزة التنافسية الخاصة بها . ومن اجل تحقيق ارباح عالية اتجهت المصارف للنمو في الحجم الكبير لخلق وفورات الحجم التي تخفض متوسط التكلفة ومن ثم ينعكس ذلك إيجابيا على أرباح المصارف (Adam et al , 2018:607) . وفي سبيل تحقيق أعلى درجات الكفاءة والربحية في ضوء التنافسية الكبيرة أخذت المصارف تنظر إلى التوسع عن طريق انشاء الفروع على أنه تخطيط مستقبلي للمصرف لرفع قيمته السوقية، بعد أن تتم دراسة أعمال المصرف في الوقت الحاضر وخلال السنوات القادمة تتعرف على امكاناته الحقيقية، وتتعرف على حاجات الزبائن الحاليين لديه والمتوقعين أي يخطط المصرف العمل في المستقبل، فتوسعة حجم المصرف هو النشاط الإداري الذي يضطلع بتوجيه تدفق الخدمات والمنتجات المصرفية لإشباع رغبات مجموعة جديدة من الزبائن بما يحقق تعظيم ربحية المصرف وتوسعه واستمراره في السوق المالية، فالغاية من التوسع وانشاء الفروع هو تلبية احتياجات السوق ورغباته وهو من الاستراتيجيات اللازمة لبقاء الزبائن الحاليين وكسب زبائن جدد (Drehmann & Tarashev, 2013:586).

اولاً : مفهوم حجم المصرف:

يعد حجم المصرف من اهم العوامل التي من الممكن ان تؤثر في القيمة السوقية للاسهم ,حيث ان المصارف صغيرة الحجم تعاني من مشكلة عدم تماثل المعلومات ,وان الاستثمار في المصارف كبيرة الحجم , لذا يطالب هؤلاء المستثمرون بعائدات اعلى على ارباحهم , وان مشكلة الوكالة تزداد بالمصارف الصغيرة ,بسبب تعاظم مشكلة عدم تماثل المعلومات ,حيث ان المصارف كبيرة الحجم تخضع لرقابة المساهمين ,فتكون اقل عرضة لمشكلة عدم تماثل المعلومات ,وان حجم المصرف له تأثير سلبي في ارباح المصرف مع العلم ان المصارف الكبيرة لها ارباح اعلى بالمقارنة مع المصارف الصغيرة الاقل خطورة في الاستثمار فيها من حيث رسملة القيمة السوقية ,(عكور,2018 :244). ويعرف حجم المصرف بأنه حجم أو مقدار الأصول التي يمتلكها المصرف , وتسعى المصارف التي تعد كبيرة الحجم إلى الحصول على الموارد الاستراتيجية على أكمل وجه والحصول عليها وتطويرها واستخدامها وصيانتها والإفصاح عنها. ويظهر حجم المصرف من خلال إجمالي أصوله ، وكمية المبيعات ، ومتوسط إجمالي المبيعات ، ومتوسط إجمالي الأصول (Weston, 1993:57-58).

لذا يشكل حجم المصرف وقيمته السوقية الهدف الأكبر للمساهمين، فهو يمثل الجانب الأكبر للمستثمرين للإقبال على الاستثمار في اسهم المصرف لذلك تحرص المصارف على تنمية قيمتها السوقية وتعمل من خلال العديد من الآليات لتحقيق ذلك من خلال زيادة حجم رأس المال وفي تدوير أرباح الأسهم وفي دراسة نسب توزيع الأرباح , مع الحفاظ على تنمية الوعي المصرفي والادخاري وتبسيط اجراءات التعامل اي السحب والايداع ورفع كفاءة الأوعية الادخارية ومن ثم يقصد بحجم المصرف تصنيف المصارف الى مصارف صغيرة الحجم ومصارف كبيرة الحجم باستخدام معايير عدة منها حجم الاصول وراس المال وعدد العاملين,.فمثلا في الدول العربية تقسم المصارف الصغيرة والمتوسطة على أساس حجم النشاط إلى (رباح ،2017 :53) .

وأما المصارف الأمريكية فإنها تصنف الى ثلاثة أنواع، حسب إجمالي أصولها، وهي (Chukwuogor & Wetmore،2006: 123) :

1. مصارف صغيرة الحجم :(SMALL) يبلغ إجمالي أصولها (100-300) مليون دولار.
2. مصارف متوسطة الحجم :(MEDIUM) يبلغ اجمالي أصولها (1-5) مليارات دولار.
3. مصارف كبيرة الحجم (LARGE): يبلغ إجمالي أصولها (أكبر من 5 مليارات دولار).

والطريقة الأكثر شيوعا لحساب حجم المصرف هي النظر إلى قيمته السوقية، وهي قيمة المصرف استنادا إلى القيمة الإجمالية لا سهمه المتداولة كافه، ومن ثم تظهر القيمة السوقية بكم تبلغ تكلفة شراء اسهم المصرف بأكملها عند القيمة الحالية للسهم، أو بعبارة أخرى، تكلفة شراء جميع أسهمه، فعندما يتحرك سعر سهم المصرف صعودا أو هبوطا، تتزايد أو تنخفض معه قيمه السوقية على التوالي.

ويمثل حجم المصرف بموارده المتاحة وحجم نشاطه ومن ثم تتفوق المصارف الكبيرة على المصارف الصغيرة في زيادة القدرة على توليد المبيعات ومن ثم زيادة الارباح مما يؤدي الى ارتفاع القيمة السوقية لاسهم المصرف الا ان ذلك لا ينطبق على الاسواق الكفوءة لان اسعار الاسهم السوقية تعكس وبسرعة جميع المعلومات المتوافره وبالتالي لا يكون هناك اختلاف بين عوائد اسهم المصارف الكبيرة وعوائد اسهم المصارف الصغيرة ,(كاظم والياسين,2020 :15).

ويعبر حجم المصرف ايضا عن مدى كفاية الأموال المخصصة على وفق أولويات تخصيص الأموال لتغطية القروض والتسهيلات بمبالغ كبيرة نسبية أو المشاركة مع مصرف أخر في تغطيتها، اذ يتوقع أن يؤدي زيادة الحجم في المصارف الى تحسين الربحية وزيادة معدلاتها السنوية ومن ثم زيادة قيمة المساهم (Barakat & Hussainey, 2013: 254) .

ويعرف حجم المصرف على أنه قدرة المصرف استنادًا إلى الأصول وعدد المبيعات ومتوسط إجمالي المبيعات ومتوسط إجمالي الأصول. بشكل عام ،وسيكون حجم المصرف مهمًا جدًا للمستثمرين والدائنين لأنه سيكون مرتبطًا بمخاطر الاستثمار , وأن إجمالي أصول المصرف الكبير يظهر أن المصرف لديه تدفق نقدي جيد أو إيجابي ، لذلك كان يُنظر إليه على أنه يتمتع بآفاق جيدة على المدى الطويل. كما يعكس أيضًا أن المصرف أكثر استقرارًا نسبيًا ويحقق أرباحًا أفضل من المصارف ذات الأصول الإجمالية الصغيرة, وسيؤثر حجم المصرف في سياسة ديون المصارف, وان المصارف ذات معدلات النمو المرتفعة تميل إلى طلب أموال كبيرة من مصادر خارجية, و زيادة الديون ستزيد من أداء المصرف في السوق(Brigham,1999:8).

ايضا يعرف حجم المصرف بأنه عبارة عن جميع الأصول الواردة ضمن الجانب المدين من الميزانية لأي مصرف ، وتشير معظم الدراسات إلى أهمية المقارنة بحجم الموجودات بالنسبة إلى كل من حقوق المساهمين والتمويل ومصاريف العمل؛ للوقوف على مخاطر كل من التمويل ورأس المال والمصاريف (سمحان ، 2018: 96) .

ثانياً :- العوامل التي تساعد في نمو حجم المصرف:

1. التنويع :

إن الفائدة من وجود مصادر اخرى للدخل له علاقة قوية في تقليل المخاطر وهو السبب الحاسم للمصرف لتقليل التركيز على منطقة واحدة وإلى التنويع في مختلف الأنشطة والخدمات، وعبر الحدود، مما يساعد في التسريع في نمو المصرف من خلال زيادة حجم الخدمات المقدمة من قبل المصرف وزيادة قاعدة العملاء لديه و زيادة الحصة السوقية للمصرف ، وهذا يساعد على تقليل المخاطر المحتملة من عملية التركيز (D'Souzas & Lais, 2004: 96) .

2. وفورات الحجم :

لدى المصارف القدرة للقيام باستثمارات ضخمة بالاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والتقدم التكنولوجي أكثر من غيرها من الشركات المالية الأخرى، وفي الآونة الأخير ظهر ما يسمى بالمصارف الإلكترونية، وعلى غرار معظم الشركات فإن المصارف لديها نفقات عامة مختلفة عن غيرها من الشركات، مثل إدارة المخاطر (السيولة ، الائتمان) ، مراجعة الحسابات، والشؤون القانونية للمصرف ذي الحجم الكبير الذي لديه إيرادات والمزيد من المال لتغطية الاستثمارات والنفقات العامة، ومن ثم خفض التكاليف في المعاملات المصرفية من خلال تكنولوجيا المعلومات والتقدم التكنولوجي وهذا يعود في نهاية الأمر الى تخفيض الرسوم للعملاء مما يشجع على زيادة قاعدة العملاء، كما أن الجهات التنظيمية تجعل الاحتياجات أكثر مما كانت عليها قبل الثورة التكنولوجية، مما يجعل وفورات الحجم أكثر أهمية، وفي النهاية هذا يساعد المصرف على النمو في الحجم لتحسين الكفاء المصرفية (Begley et al , 2017: 415) .

ويمكن قياس كفاءة الحجم من خلال غلة الحجم، وتقاس هذه الأخيرة بالتغير النسبي في الإنتاج إلى التغير النسبي في عناصر الإنتاج، وعليه يمكن تحديد الحالات التالية (بن ساحة، 2013: 39):

أ - اذا كان التغير النسبي في الانتاج الى التغير النسبي في عناصر الإنتاج أكبر من الواحد، فتكون أمام حالة غلة الحجم المتزايدة.

ب -اذا كان التغير النسبي في الانتاج الى التغير النسبي في عناصر الانتاج اقل من الواحد، فتكون أمام غلة الحجم المتناقصة.

ج-اذا كان التغير النسبي في الانتاج الى التغير النسبي في عناصر الإنتاج يساوي الواحد، فتكون أمام حالة ثبات غلة الحجم .

ثالثا:- تأثيرات المتعلقة بالمصارف كبيرة الحجم :

يثار هنا تساؤل بشكل عام مفاده عما إذا كانت المصارف الكبيرة أكثر مساهمة من المصارف الصغيرة. نسأل أيضًا ، بشكل أكثر تحديدًا ، ما هي خصائص المصارف الكبيرة (الحجم في حد ذاته ، رأس المال المنخفض ، التمويل الأقل استقرارًا ، الأنشطة القائمة على السوق ، أو التعقيد الأعلى) المرتبطة بمزيد من المخاطر.

للإجابة عن هذا السؤال ، نستخدم الأزمة المالية 2007-2008 بوصفها "تجربة طبيعية" ونلتقط مخاطر المصارف من خلال أداء المصرف خلال الأزمة المالية (Aiyar, et al, 2014: 214).

ومن ثم سيتم التركز على بعدين من المخاطر المصرفية هما:

1- **مخاطر المصارف الفردية** . والتي نقيسها من خلال أداء أسهم المصرف خلال الأزمة.

2- **مساهمة المصرف في المخاطر النظامية.** يوضح هذا مقدار مساهمة المصرف في حدوث ضائقة على مستوى النظام المالي .

تختلف مساهمات المخاطر النظامية عن مخاطر المصارف الفردية ، لأنها مدفوعة أيضًا بالارتباطات في العوائد بين المصرف والنظام المالي ، وبحجم المصرف. إنه مقياس مخاطر المصرف الأكثر صلة بمخاوف المخاطر النظامية (الاحترازية الكلية). وللتمعن والتعمق بالموضوع بتفصيل اكثر سنتناولها على النحو الاتي:

1. المخاطر الفردية للمصارف الكبيرة:

لدراسة المخاطر الفردية ، تم ربط عائدات أسهم المصرف خلال المدة من 2007 إلى 2008 على خصائص المصرف قبل الأزمة في عام 2006. وفي حين استمرت الأزمة في عام 2009 ، فإن التركيز على الفترة حتى نهاية عام 2008 يسمح لنا بالتخلص من تأثير تدخلات السياسة على عوائد المخزون.

ومن ثم نأخذ في الاعتبار كيف أثرت الخصائص المصرفية التالية قبل الأزمة (2006) في مخاطر المصارف في أثناء الأزمة (Baele , Jonghe and Vander, 2007:999) :

أ - حجم المصرف ، مُقاسًا بالقيمة الإجمالية لأصول المصرف ، مسجلاً في السجلات .

ب - رسملة المصرف ، بمقياسين بديلين: نسبة رأس المال من المستوى الأول ونسبة الرافعة المالية البسيطة .

ج - هيكل التمويل المصرفي ، مع مقياسين بديلين: حصة تمويل الإيداع ، ومؤشر هشاشة التمويل ، المعرّف على أنه ودائع من مصرف أخر ، وودائع أخرى ، والاقتراض قصير الأجل كجزء من إجمالي الودائع فضلا عن سوق المال والتمويل قصير الأجل .

د - التعقيد التنظيمي للمصرف ، مقاسا بعدد الشركات التابعة في السجلات.

والآثار الاقتصادية للحجم ورأس المال والتمويل في مخاطر المصرف جوهرية وكبيرة. خلال الأزمة ، كان متوسط العائد على أسهم المصرف 45 في المائة. ومع ذلك ، مقابل كل زيادة بمقدار خمسة أضعاف في الأصول ، كان من الممكن أن تكون عوائد الأسهم أقل بمقدار 7 نقاط مئوية ، ولكل زيادة قدرها 20 نقطة مئوية في جزء التمويل من الودائع ، كانت عوائد الأسهم أعلى بمقدار 12 نقطة مئوية. فضلا عن ذلك ، فإن الزيادة في نسب رأس المال للبنوك الكبيرة بمقدار 2.5 نقطة

مئوية تعني زيادة في عوائد الأسهم بنسبة 13 نقطة مئوية ، وهي نسبة كبيرة مقارنة بمتوسط عائد الأسهم للمصارف الكبيرة بنسبة 55٪ (Beltratti & Stulz, 2012:17) .

2. المخاطر النظامية للمصارف الكبيرة :

ننتقل الآن إلى المخاطر النظامية التي تشكلها المصارف الكبيرة. وبشكل عام ، يمكن وصف المخاطر النظامية بأنها العوامل الخارجية للازمة المصرفية على بقية النظام المالي أو الاقتصاد الحقيقي (Jianxu , 2020:246).

لقياس المخاطر النظامية ، يجب تضييق هذا التعريف. الطريقة الأكثر قبولًا في الدراسات السابقة للقيام بذلك هي الاستغناء عن المخاطر النظامية من خلال مقياس المخاطرة ، والذي يُعرَّف بأنه مساهمة المصرف في تدهور رسملة النظام المالي ككل في الأزمة. فالافتراض الكامن وراء هذه الطريقة هو أن ازمة المصرف تشكل أكبر العوامل الخارجية عندما تتعرض عدة مصارف للاضطراب في الوقت نفسه، بحيث تسهم أزمة المصرف في الضائقة المشتركة في النظام المالي. فالأزمة المشتركة مكلفة لأنها تقلل من قدرة المصارف المالية على زيادة رأس المال بشكل فعال ، وتولد ضغوطًا في سوق ما بين المصارف (مما قد يؤدي إلى مشكلات سيولة تمويلية في النظام المصرفي) ، وتخلق مخاطر بيع الأصول من قبل المصارف بأسعار بيع عالية يمكن أن يؤدي إلى حالة من الاضطراب المصرفي المعمم. علاوة على ذلك ، قد لا تكون المصارف الأخرى في وضع يمكنها من استبدال الإقراض والوظائف الأخرى للمصارف المتعثرة ، وقد تتزايد التكلفة الهامشية لدعم دافعي الضرائب في حجم الدعم المطلوب ، (Banulescu & Dumitrescu 2015:588).

من المرجح أن تكون هذه العوامل الخارجية أكبر إذا كان المصرف الذي ينضم إلى الأزمة كبيرًا. غالبًا ما تؤدي المصارف الكبيرة أدوارًا مهيمنة في سوق ما بين المصارف ، إذ توفر السيولة

للمصارف الأصغر، وتنخرط في الأنشطة التي تعتمد على اقتصاديات الحجم والنطاق والتي لا يمكن استبدالها بسهولة بالمصارف الصغيرة. قد يكون دعم دافعي الضرائب في حالة ضائقة مثل هذه المصارف مقيدًا بحجمها الضخم ؛ ومن المرجح أن يؤدي فشلهم إلى خلق حالة من الذعر المصرفي. ومن ثم فإن المصرف ينطوي على مخاطر نظامية إذا كان من المحتمل أن تواجه عجزًا كبيرًا في رأس المال عندما يكون القطاع المالي نفسه في حالة ضائقة. يحتفظ SRISK - بالميل إلى أن يكون رأس المال ناقصًا عندما يكون النظام ككل أقل من رأس المال (Banulescu & Dumitrescu, 2015:588).

ومن ثم يتم تحديد المخاطر من خلال, (Demirgüç & Huizinga, 2010:50):

أ - تقلبات أسهم المصارف خلال فترات الازمة.

ب- تباين اسعار الاوراق المالية للمصرف مع السوق خلال فترات الازمة. إن هذا التركيز على التغاير يميز بشكل حاسم النظام عن مقاييس مخاطر المصارف الفردية.

ج- الرافعة المالية للمصرف.

د - حجم المصرف .

اي إن SRISK لا يأخذ فقط في الاعتبار حساسية عجز رأس مال المصرف تجاه الانخفاض العام في سوق الأسهم ، ولكن أيضًا درجة الرافعة المالية للمصرف وحجمها. ومع ذلك ، تتغير النتائج وتصبح أكثر إفادة بمجرد تضمين تفاعلات المتغيرات الهيكلية مع حجم المصرف ، إذ نجد ما يلي:

- تسهم المصارف الكبيرة بشكل أكبر في المخاطر النظامية عندما يكون لديها رأس مال أقل ؛

- تسهم المصارف الكبيرة بشكل أكبر في المخاطر النظامية عندما يكون لديها ودائع أقل.

- تسهم المصارف الكبيرة بشكل أكبر في المخاطر النظامية عندما تنخرط أكثر في الأنشطة القائمة على السوق ، مقاسة بحصة الدخل من غير الفوائد في إجمالي الدخل أو حصة القروض في الأصول .

رابعاً :- العوامل المساهمة في فشل المصارف ذات الأحجام الكبيرة:

يفترض كثيرون أن المصارف ذات الحجم الكبير هي أكثر عرضة للفشل من ذات الحجم الصغير والمتوسط ولكن الحجم لا يملك الا القليل من هذه الناحية، ومن ناحية أخرى فان عدم وجود السيولة الكافية المتمثلة في قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية قصيرة الأجل تؤدي الى فشل المصرف، لذلك فإن حجم المصرف ليس هو السبب الوحيد للفشل أو للإفلاس في معظم الحالات، ومشكلات السيولة هي أحد الأدوات التي تؤدي الى الفشل (رباح ،2017: 64).

ويعد عدم التنويع في الاستثمار بشكل جيد في كثير من الأحيان السبب الحقيقي لفشل المصارف، لذلك فإن التنويع يحظى بالقدر نفسه من الأهمية بالنسبة للمصارف ذات الحجم الصغير والمصارف ذات الحجم الكبير لأن التركز يؤدي الى الفشل. فإن التركيز على بعض العملاء قد يؤدي الى سحب أموالهم دفعة واحدة مع عدم وجود السيولة الكافية، وفي هذه الحالة سيقوم المصرف بالاقتراض من أجل تغطية هذا الخطر بجذب الأموال من خلال اصدار سندات في السوق المالي وإذا خرجت هذه العملية عن نطاق السيطرة، قد لا تكون احتياطيات المصرف تكفي لتغطية السحوبات وهذا يؤدي الى الفشل في نهاية المطاف، ويتحمل المستثمرون و غيرهم من أصحاب المصلحة هذا الخطر لذلك يجب على المصارف التنويع في مجال استثماراتها وخدماتها ومنتجاتها المقدمة لأن ذلك يسهم في تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها,(Allen and Liu , 2005:136). ويعد فشل المصارف ذات الحجم الكبير من الأمور التي تهدد النظام المالي للدولة بشكل عام، في حال فشل هذا النوع من المصارف ستقوم الحكومات بمساعدتها لمنعها من الانهيار، والتي يمكن أن تشكل خطرا على الاقتصاد المحلي، وهذا ما حدث لبعض المصارف خلال الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وهو شيء لا ترغب المصارف والحكومات في أن يحصل بالمستقبل مرة اخرى، لذلك تم تشكيل لجنة بازل، للمساعدة في ادارة رأس مال المصارف، ولتفادي مثل هذا النوع من المخاطر اتخذت تدابير وقائية تتمثل في ثلاث خطط وهي (DeYoung & Torna, 2013:421):

1. بناء مصرف صحي، على أساس إدارة المخاطر بشكل دقيق وتجنب التركيز المفرط في منطقة واحدة.

2. خطة الانتعاش: تهدف هذه الخطة الى بناء سيناريوهات الطوارئ مسبقا ؛ التعرف على أضرار أي مشكلة قبل حدوثها, تمكن المصرف من اتخاذ التدابير اللازمة في مرحلة مبكرة.
3. أخيرا خط الدفاع الثالث يتمثل "بقدرة المصرف على امتصاص أكبر خسارة محتملة، هذا يهدف إلى ضمان وحماية المساهمين والدائنين، بحيث تتم حماية العملاء المدخرين، وهذا ما يسمى "بالكفالة" التي تشكلت من أجلها لجنة بازل .

خامساً :- مقاييس حجم المصرف :

لقياس حجم المصرف يمكن إجراء قياس حجم المصرف بعدة طرائق وهي من خلال المبيعات أو الموظفين أو الأصول أو ميزات القيمة المضافة عادة ، أولئك الذين يستخدمون النظرية التكنولوجية القائمة على اقتصاد الحجم المشتق من مدخلات رأس المال سيستخدمون فقط أرقام المبيعات أو الأصول لغرض القياس, لقد وجد أن المبيعات والأصول ليست طرائق مناسبة بشكل خاص لقياس الحجم ؛ ستكون القضية الرئيسة هي كيفية تأثير الوكالة والمعاملات ونطاق التكاليف على الأرباح, عادة ما ترتبط التكاليف بالطريقة الأساسية التي يتم التحكم بها في المنظمة من خلال تسلسل هرمي أكثر من مجرد قيمة الأصول المادية, على وفق رأي (Kaen & Baumann) ، فإن قياس معدل تسجيل الموظفين وقياس القيمة المضافة يعد خيارًا أفضل في قياس حجم المصرف في النظريات التنظيمية بدلاً من المبيعات أو الأصول(Eskandari Zadeh & ,2012:11). و يعد قياس حجم المصارف مسألة مهمة ، اذ تؤدي المصارف دوراً مركزياً في الأنظمة المالية في معظم البلدان، لأن الصناعة المصرفية , تخدم جميع القطاعات الأخرى ، ولا سيما الاقتصاد الحقيقي ، إذ قد يرغب بعض العملاء في القيام بأعمال تجارية فقط مع مصرف كبير ، و لأنها تخضع لمخاطر الاستقرار التي قد تكون لها تداعيات بعيدة المدى لكل من المشاركين في السوق المالية والرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل ، و كما قد يرغب الزبائن من الشركات متعددة الجنسيات في الاعتماد على المصارف الكبيرة التي يمكن الاعتماد عليها في عملياتها الدولية نظرا لامتلاكها القوة اللازمة لتوفير ضمانات كبيرة ، ونتيجة لذلك ، يتم إيلاء اهتمام خاص للمصارف "الأكبر". لذا فإن تحديد حجم المصرف وقياسه له أهمية كبيرة للهيأت التنظيمية والمشرفين والعملاء على حد سواء (Jan Schildbach, 2017: 98).

وهناك عدة مؤشرات تستخدم لقياس حجم المصرف من أهمها :

1. يقاس حجم المصرف عادة بمقدار ما يملكه المصرف من موجودات أو بمقدار ما يملكه من حقوق الملكية ،فكبر حجم المصرف _مقاسة بالموجودات يؤدي إلى انخفاض معدل العائد

على الموجودات ، على العكس من المصارف الصغيرة التي يكون فيها هذا المعدل كبيراً، ولقد قيل دائما أنه كلما كان حجم المصرف أصغر كانت ربحيته أعلى ويعزا ذلك لعدة اسباب اهمها صعوبة السيولة المرتفعة للمصارف الكبيرة والتي تجعل من الصعب استثمارها مقارنة بالمصارف الصغيرة والمتوسطة فضلا عن ضخامة تكاليف بدء التشغيل باستخدام البرامج التكنولوجية المتطورة و البحث والتطوير (العدوان ،2017: 78).

2. ويمكن قياس حجم المصرف عن طريق إجمالي حجم الودائع ويكون حجم الودائع في المصارف الكبيرة أكبر من المصارف الصغيرة بمعنى تكون درجة الرافعة المالية أكبر مما يعني زيادة في معدل العائد على حقوق الملكية ، كما أن زيادة حجم الموجودات في المصارف التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار.

3. وفي حال قياس حجم المصارف بما يملكه من حقوق ملكية (رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة) نجد أن المصارف التي تملك حقوق ملكية كبيرة تكون الأموال المتاحة لديها أكبر وقدرتها على استثمار هذه الأموال أوسع ، وزيادة حقوق الملكية تزيد من ثقة الجمهور المتعاملين معها ، مما ينعكس على حجم ودائع العملاء لديها ,ومن ثم زيادة الرافعة المالية التي تؤدي بدورها إلى تعظيم معدل العائد على حقوق الملكية .

هناك العديد من المقاييس والمؤشرات الأخرى التي توفر فكرة عن حجم المصرف وأهميته, تتمثل في صافي الدخل وعدد العملاء وعدد الموظفين والفروع كما يلي (Enzo & Salvatore, 2020: 129-133) :

4- صافي الدخل: يمثل بشكل اساسي أحد عوامل المدخلات للقيمة السوقية ، والتي لا تتطلب مناقشة موسعة. اذ يمكن أن يتأثر صافي الدخل بشكل كبير بمفردات ، سواء في اتجاه إيجابي أم سلبي - على سبيل المثال من خلال الربح الناتج من بيع شركة تابعة أو شطب شهرة ، على التوالي. ومع ذلك ، فإن صافي الربح هو علامة حاسمة على القوة الحالية للامتياز الذي ، بالطبع ، له آثار مهمة على نموه في المستقبل. وبالنظر إلى الاختلاف الاقتصادي الكلي عبر المحيط الأطلسي في السنوات الأخيرة ، فليس من المستغرب أن نرى فجوة هائلة في صافي الدخل بين المصارف الرائدة في الولايات المتحدة وأوروبا. كما تظهر معظم المؤشرات الأخرى أن المصارف الأوروبية ليست متأخرة بشكل كبير عن نظيراتها في الولايات المتحدة.

5- عدد الزبائن : يصلح هذا الرقم عند النظر إليه لكل قطاع أعمال على حدة ، ولكنه ليس مفيدًا لتقييم ما إذا كان المصرف تجاريًا (الذي عادة ما يكون لديه العديد من عملاء التجزئة) أو استثماريًا (الذي غالبًا ما يكون لديه بضعة آلاف فقط من عملاء الشركات والمؤسسات) أكبر .

فضلا عن ذلك ، يمكن أن يكون العدد الحالي للزبائن أقل جدوى في المقارنة بين مصارف الأسواق الناشئة (التي تميل إلى أن يكون لديها العديد من العملاء ، ولكنها تولد مبالغ صغيرة نسبيًا من الأموال مع كل منهم) ومصارف الاسواق المتقدمة (عدد أقل من العملاء ، ولكن أكبر الأرباح لكل عميل).

6- عدد الموظفين: المشكلات هنا مشابهة لتلك المذكورة أنفًا. تتسم الخدمات المصرفية للأفراد (والخدمات المصرفية في الأسواق الناشئة) عمومًا بأنها كثيفة العمالة وتتميز غالبًا بشبكات فروع واسعة تضم آلاف المستشارين والموظفين للقيام بمهام إدارية. لا يمكن أن يكون لدى مصرف الاستثمار البوتيك (A boutique)سوى بضع مئات من مستشاري وتجار الاندماج والاستحواذ ، ولكن لا يزال يتمتع بعائدات أعلى ومزيد من الأصول وقاعدة رأس مال أكبر.

7- عدد الفروع: هذا هو المقياس الأكثر وضوحًا والذي يكون منطقيًا فقط للمصارف التي لديها نموذج عمل وتوجه جغرافي مماثل. المصارف الشاملة وكذلك المصارف الخاصة (مثل مديري الأصول) من جانب والمصارف التجارية / التي تتعامل مع الأفراد على الجانب الآخر لديها حاجة مختلفة تمامًا للفروع ، وقد تأتي فروعها بأشكال مختلفة. تحتوي الأولى عادةً على عدد قليل جدًا من المحاور ، ولكنها كبيرة جدًا مع العديد من الموظفين ، في حين تتميز الأخيرة بالعديد من الفروع ، على الرغم من أنها أصغر حجمًا. علاوة على ذلك ، حتى لو كان التركيز على الخدمات المصرفية التجارية فقط ، يمكن أن تؤدي الأذواق الوطنية إلى مجموعة واسعة من النتائج ، اعتمادًا على انتشار واعتماد قنوات التوزيع الرقمية أو نمط وحجم الفروع التي يفضلها العملاء . انظر ، على سبيل المثال ، الاختلافات الكبيرة في كثافة الفروع في إسبانيا وفرنسا وإيطاليا مقارنة بهولندا والمملكة المتحدة والسويد.

8- إجمالي حجم الإقراض: مرة أخرى ، يعد هذا مؤشرًا معقولًا لتقييم المؤسسات التي لديها نموذج أعمال مشابه جدًا ، ولكن ليس للتحليل على مستوى الصناعة لأنواع مختلفة من المصارف. عادة ما يكون لدى المصارف التجارية دفاتر قروض كبيرة ، ولكن المصارف العالمية الأكثر تنوعًا التي لديها عمليات سوق رأسمالية كبيرة وامتياز لإدارة الأصول سيتم التقليل من شأنها بمجرد النظر إلى محفظة الإقراض الخاصة بها , (Scannella & Polizzi , 2018:87) .

المبحث الرابع :- القيمة السوقية للاسهم العادية

تعد القيمة السوقية للاسهم من الامور المهمة التي يتطلع اليها المتعاملون بالأوراق المالية ومديرو المحافظ الاستثمارية لا نها تمثل جزء مهما من العائد الذي يحصل عليه المتعاملون على شكل ارباح رأسمالية ,وتأخذ اهتمامًا اكبر من التوزيعات الدورية للاسهم بسبب قيمتها التي تتجاوز قيم الارباح الموزعة , لذلك فان الاسعار السوقية كانت موضوع اهتمام من قبل الاكاديميين والباحثين بسبب تأثرها بعوامل كثيرة سواء كانت اقتصادية عامة أم نابعة من داخل الشركة أم من السوق المالي ؛ وهذه العوامل لها دورا كبيرا في تحديد القيمة السوقية للاسهم والتنبؤ بها .

اولا :- مفهوم القيمة السوقية

هنالك العديد من المفاهيم التي تطرقت لمفهوم القيمة السوقية , فقد عرفت القيمة السوقية على إنها هي التي تحدد التفاعل بين العرض والطلب على اسهم المصرف في سوق راس المال وتبدل بشكل مستمر ولا تظهر في الميزانية العمومية لكل المصارف ,(الهاشمي والجبوري ,2017: 8).كما وتعرف القيمة السوقية بانها السعر الذي يتم فيه شراء وبيع الاسهم , او هو سعر التعامل في سوق الاوراق المالية ,ويؤدي هذا السعر دورًا مهما في توقعات المتعاملين لربحية المصرف في المستقبل فضلا عن المضاربة ,(Wild,2003:470).وتتمثل القيمة السوقية في القيمة التي يباع بها السهم في سوق الاوراق المالية . ويقوم سعر السهم في السوق على اساس العلاقة بين سعر ذلك السهم والارباح المحتجزة والربح الذي يحصل عليه المصرف وذلك وعلى وفق ما يمتلكه من موجودات , وان القيمة السوقية للسهم تمثل الحكم لكل المشتركين في السوق بالنسبة لقيمة المصرف , فهي تأخذ في نظر الاعتبار الارباح الحالية وكذلك الارباح التي تتوقعها لكل سهم .(صادق ,2018 :228). اصبحت القيمة السوقية مؤشر الأداء البارز للمصارف في جميع أنحاء العالم ، وتعظيمها يمثل التوجيه النهائي للقرارات الإدارية في جميع القطاعات ،(Gross, 2006: 1). ، القيمة السوقية للأصل هي ببساطة سعر السوق الذي يتداول به الأصل (أو أصل مشابه) في سوق الاوراق المالية ، غالبًا ما يُنظر إلى القيمة السوقية على أنها أعلى من قيمة تصفية أو قيمة الاستمرارية,(Van & Wachowicz,2009:74). إن القيمة السوقية للسهم هي عبارة عن قيمة توازنية Equilibrium بين العرض والطلب في السوق ومن ثم فإنها تمثل إجماع السوق Market Consense على قيمة السهم ,(الكراسنة ,2010 :15).وعرف العامري القيمة السوقية للسهم بانها القيمة التي يتداول بها السهم العادي

في سوق الاوراق المالية التي تتمثل بالسعر الذي يحدده الباعة والمشترون عند المتاجرة بالأسهم ,(العامري,2010 :476). وكذلك عرف (Wild)القيمة السوقية للسهم الواحد هي السعر الذي يتم به بيع الأسهم وشراؤها. وتؤثر الأرباح المستقبلية المتوقعة وأرباح الأسهم والنمو وعوامل الشركة والعوامل الاقتصادية الأخرى في القيمة السوقية.(493: 2017, Wild).

يختلف مصطلح القيمة تماما عن السعر فالسعر ما يجب ان يدفع اما القيمة فهي ما يجب ان يحصل عليه المستثمر عند استثمار أمواله في مجال معين بمعنى اخر ان السعر ما هو إلا كائن اما القيمة فهي ما يجب ان تكون ومن ثم فان قيمة أي مصرف او اي شركة تقاس بقيمة موجوداتها ومطلوباتها (قيمة المصرف = قيمة حق الملكية+ قيمة الدين),(المياح,2019 :40). القيمة السوقية هي المبلغ المقدر الذي يجب أن يتم تبادل الموجودات أو الالتزامات بشأنه في تاريخ التقييم بين المشتري الراغب والبائع الراغب في صفقة تجارية بحتة , (Lind & Nordlund,2019:301). تشير القيمة السوقية الى سعر اغلاق سهم المصرف في نهاية الفترة , ويمكن تصنيف القيمة السوقية للسهم الى :(الحمداني والجويجاني ,2007: 139)

1. القيمة السوقية للسهم : وهي تمثل سعر اغلاق سهم المصرف في نهاية الفترة .
2. القيمة السوقية للاسهم المكتتب بها :وهي تمثل عدد الاسهم المكتتب بها مضروبا بسعر اغلاق سهم المصرف في نهاية الفترة .
3. القيمة السوقية للمصارف المدرجة : تمثل مجموع القيم السوقية للاسهم المكتتب بها للمصارف المدرجة في السوق .

وكذلك تعرف القيمة السوقية بأنها السعر الذي يتم التعامل به في سوق الأوراق المالية عند طرح الأسهم للتداول,(عبدالحميد ,2019 :513).او هي القيمة التي تمثل سعر السهم في الأسواق المالية,(نصر,2015 :27).و تتمثل القيمة السوقية بالقيمة التي يباع بها السهم في سوق الاوراق المالية ، اي انها سعر السهم في السوق والذي يعتمد بشكل كبير على المركز المالي للمصرف والظروف الاقتصادية. وقد تكون القيمة السوقية مساوية للقيمة الدفترية او اقل او اعلى منها ، ففي المراحل الاولى من تأسيس المصرف تكون القيمة السوقية مساوية للقيمة الدفترية، اما بعد ذلك، فانه كلما ازدادت ربحية ازدادت القيمة السوقية عن القيمة الدفترية وكلما قلت الربحية انخفضت بالمقابل القيمة السوقية عن القيمة الدفترية،(عبدالصاحب,2020 :90).ويمكن تعريف القيمة السوقية للسهم بانها سعر السهم في أسواق المال المتداولة التي تتحدد في ضوء العرض والطلب عليه , وتخلف القيمة السوقية عن القيمة الدفترية اذ تعبر القيمة السوقية عن واقع قيمة السهم في الاسواق في حين تعبر القيمة الدفترية عن واقع السجلات المحاسبية والتي في الغالب

ما تفتقر الى الدقة ,(غالي ,2017 :167). او تكون القيمة السوقية للمصارف اعلى او ادنى من القيمة الدفترية وتتحدد هذه القيمة على اساس المعلومات المتعلقة بأداء المصارف ومركزها المالي وتوزيعات أرباحها , وتعد القيمة السوقية للاسهم واحدة من اهم المعايير الرئيسة التي تعبر عن قيمة المصارف ,(Brigham and et al,1999:361).وتتأثر القيمة السوقية للاسهم بعدة عوامل وهي:(حمودي و صبري,2020 :262).

- ❖ التنبؤات الخاصة بربحية السهم .
- ❖ توقيت تدفق الارباح للسهم .
- ❖ درجة المخاطرة واحتمال تحقق الارباح المتوقعة .
- ❖ هيكل التمويل .
- ❖ سياسة مقسوم الارباح .

وتحسب القيمة السوقية للسهم على وفق الصيغة الاتية :

القيمة السوقية = عدد الاسهم المتداولة × سعر السهم السوقي (سعر الاغلاق)

ثانيا :- اهمية القيمة السوقية للأسهم

نالت القيمة السوقية اهتماما كبيرًا في الكثير من مجالات الادارة المالية اذ انها تعد من اهم القيم التي تساعد على قياس قيمة المصرف في أسواق الاوراق المالية فضلا عن تحديد التصور الذهني عن الافاق المستقبلية للمصرف ,(Ali,2017:2). ان تعظيم قيمة الأصول من خلال تعظيم القيمة السوقية يعد أمرًا ضروريًا وأساسيًا لأنه يعني زيادة ثروة المساهمين في المصرف,(Sucuahi & Cambarihan,2017:149). أن الهدف الرئيس للمصرف هو زيادة قيمته من خلال الاجراءات وتحديد القرارات التي تسهم في زيادة قيمته, وستؤدي جودة الأرباح المنخفضة إلى اتخاذ قرارات سيئة من قبل المستثمرين والدائنين ، ومن ثم سينخفض أداء المصرف في السوق, وهذا ما سينعكس على سعر السهم في السوق المالي,(9 :2014, Moeljadi). وعليه ان اهمية القيمة السوقية تكون من خلال اي قرار مالي يؤثر في المصرف وينعكس على قيمته ,(Marsha&Murtaqi,2017:214).

لذلك ينبغي على المصارف ان توجه اهم قراراتها المالية نحو تعظيم القيمة السوقية للاسهم في السوق المالي , ويقصد بتعظيم القيمة السوقية زيادة سعر سهم المصرف في السوق المالي فالسعر السوقي هو افضل مقياس لقيمة المصرف اذ يعبر عن اسعار الاسهم العادية بالسوق المالي عن القيمة السوقية للسهم , وان لتعظيم ثروة مساهميها عن طريق تعظيم قيمة المصرف والتي تتجسد

بالقيمة السوقية للاسهم لا يستفاد منها اصحاب الاسهم بل العاملون في المنشاة ومن وجهة نظر الادارة المالية فان عدد الاسهم المملوكة هي صورة عاكسة عن ملكية الشركة وقيمة المساهمين التي تنبثق من القيمة السوقية للاسهم وبالنتيجة للمصرف ؛ ويمكن التوصل الى هدف المصرف عن طريق تنفيذ مهام الادارة المالية وعن طريق اتخاذ ثلاثة قرارات مالية متمثلة بقرارات التمويل والاستثمار وسياسات توزيع الارباح ومن اجل تحسين قيمة المصرف التي تعتمد بشكل كبير من خلال تطبيق هذه القرارات , لذلك تتجلى اهمية القيمة من خلال ان اي قرار مالي يؤثر في القرارات الباقية في المصرف وسيؤدي الى انعكاسات على القيمة السوقية , وفضلا عن ذلك يقوم اصحاب المصلحة بتقييم الخدمات التي يتلقونها بناء على المنفعة التي توفرها هذه الخدمات والتركيز على القيمة السوقية ,(الخفاجي ,2018 :69).

وعلية تبرز أهمية القيمة السوقية في توفير المعلومات الضرورية لتحديد قيمة الشيء في السوق المفتوحة ، بافتراض أن كل من البائع والمشتري يوافقان على البيع ، لكنهما غير ملزمين بإجراء ذلك البيع. (kiranga,2013:2).

ثالثا :- قياس القيمة السوقية للاسهم :

يتم قياس القيمة السوقية من خلال المعادلة الاتية :

القيمة السوقية (اعلى سعر +ادنى سعر) ÷2

اذ تم استعمال طريقة اعلى سعر وادنى سعر وذلك لوجود تذبذب في الاسعار ولكونها تتوافق مع حساب القيمة السوقية في سوق العراق للأوراق المالية , (مشكور ,2019 :381). أن سعر السوق لحصة الأسهم العادية هو السعر الذي يحدده البائعون والمشترون عند تداولهم للسهم. ويشار إلى القيمة السوقية للأسهم العادية أيضًا باسم القيمة السوقية وهي سعر السوق للسهم مضروبًا في عدد الأسهم ، (Ongera,2014:3).

تشير القيمة السوقية للسهم الى سعر اغلاق سهم المصرف في نهاية المدة ,كما ينظر اليها بانها مجموع الاسهم المدرجة للمصارف في السوق بمتوسط اسعارها في نهاية المدة , وبذلك يمكن عدها من اهم مؤشرات قياس كفاءة السوق وتطور نشاطها فيعتمد هذا المؤشر من قبل الكثير من المحللين والمقيمين والمراقبين الماليين , فارتفاع القيمة السوقية للسهم يشير الى كفاءة المصرف

من جهة والى زيادة حجم التعاملات في الاسواق المالية وعدد المصارف المدرجة فيها وكفاءة السوق المالية من جهة ثانية ,(الحمداني والجويجاني,2007 :139).

أما العامري فقد اشار الى القيمة السوقية بانها القيمة التي تتداول بها الاسهم العادية في سوق الاوراق المالية التي تتمثل بالسعر الذي يحدده البائع والمشتري عند المتاجرة بالأسهم , وتحسب القيمة السوقية لسهم المصرف من خلال ضرب سعر السوق للسهم العادي في عدد الاسهم المصدرة ,(العامري ,2010 :476).

رابعا :- محددات القيمة السوقية للسهم :

اتفق الاكاديميون والممارسون على ان السعر الذي يباع به السهم في السوق يتحدد في ضوء متغيرين اساسين هما التدفقات النقدية المتوقع ان تتولد عن عمليات المصرف والمعدل الذي تخصم به هذه التدفقات للوصول الى قيمته الحالية التي تعادل مجموعها القيمة السوقية للمصرف ,(هندي,1999: 211-212). ان سعر السهم في السوق المالية مثله مثل بقية اسعار السلع الاخرى يتحدد بقوى العرض والطلب في السوق نفسها حيث ان قيمة السهم تتوقف على اعلى سعر يرغب المشترون في دفعه كقيمة للسهم وعلى ارخص سعر يكون البائعون على استعداد لقبوله ثمنا له وان ما يكون الناس على استعداد لدفعه مقابل سهم معين يتوقف بشكل كبير على مكاسب المصرف التي يحققها في السنة وهذا يشمل فقط ليس ما حققه المصرف خلال هذا العام فحسب وانما ما حققه في الاعوام السابقة وحتى الان وما يتوقع ان يحققه المصرف في غضون الاعوام القادمة ويؤدي عامل ما سيحققه المصرف من مكاسب في الاعوام القادمة دورا بارزا في تحديد قيمة سعر السهم في المستقبل ,(حليمة, 2016 :8).

1- التدفقات النقدية المتوقعة : يسمح تحليل التدفقات النقدية المتوقعة بمعرفة التطورات الحاصلة من فترة الى اخرى عن وضع المصرف فكل العمليات التي تقوم بها ينتج عنها تلقائيا خروج او

دخول الاموال من والى الخزينة لذلك فالاعتماد على تحليل التدفقات النقدية يمكن من تفسير حركة الاموال داخل المصرف ويصف الظواهر المتحركة المرتبطة بها لذلك فالتدفقات النقدية تقع تحت تأثير مباشر لحجم مبيعات المصرف ومدى تحكمها في التكاليف , كما ان حجم المبيعات يتأثر بالعوامل الداخلية فضلا عن عوامل خارجية من بينها حدة المنافسة بين المصارف ومدى استقرار الطلب او تغيره على منتجاتها ,(هندي, 1999: 212). ولا يمكن اهمال التغيرات الاقتصادية العامة كالتضخم والكساد فضلا عن التغيرات والازمات الدولية التي تكون انعكاسًا على الاقتصاد المحلي .

2- معدل خصم التدفقات النقدية: ان الحد الادنى لمعدل العائد الذي يطليه المستثمر ليوجه امواله إلى الاستثمار في الارواق المالية التي يصدرها مصرف معين وهذا المعدل الذي بدورة يتحدد على اساس المتغيرات التالية,(حمد, 2018 :48) :-

أ- معدل الفائدة الحقيقي : ويقصد به معدل العائد الذي يكفي لتعويض المستثمر عن حرمانه من الاستعمال الاني لأ مواله وتقدر قيمة هذا التعويض بمعدل العائد الذي كان يمكن ان يحققه المستثمر في حال وجه اموال الى مجالات الاستثمار خالية من المخاطر ويعد العائد على اذونات الخزانة التي تصدرها الحكومة والتي عادة مالا تتجاوز فترة استحقاقها عن السنة مثالا للعائد على الاستثمار الخالي من المخاطرة .

ب- معدل التضخم والضرائب : ان الدراسات اكدت ان معدل الفائدة السائد في السوق هو معدل فائدة اسمي وليس حقيقي وذلك اعتمادًا على ما يعرف باثر (فيشر Fisher) فمعدل الفائدة الحقيقي يساوي معدل الفائدة السائد في السوق منقوصا منه معدل التضخم , فاذا حصل المستثمر على عائد قدرة10% في السنة وكان معدل التضخم في السنة 3% فان معدل العائد الحقيقي الذي حصل عليه المستثمر يساوي 7% وهذا العائد ينخفض كلما ارتفع معدل التضخم وقد اتضح من الدراسات ان الاسهم تحقق معدلًا عائدًا حقيقي مرتفع

عندما يتجه معدل التضخم الى الارتفاع وكقاعدة عامه نجد ان الاسهم تعطي معدل عائد اقل سلبية مقارنة بالسندات او اذونات الخزانة في حالة اتجاه معدل التضخم الى الارتفاع كما يجب عدم اغفال تأثير الضرائب في معدل العائد الحقيقي علما ان معدلات الضرائب تزيد مع ارتفاع معدلات التضخم بوصفها جزءً من السياسة المالية وبذلك فان العائد الحقيقي يقع تحت تأثير المزدوج لكل من الضرائب والتضخم .

ت- معدل العائد المطلوب على الاستثمار: يتجه المستثمر الى شراء الاوراق المالية التي تضمن له التعويض عن المخاطر المرتبطة بالمصرف.

خامسا:- العوامل المؤثرة في القيمة السوقية للاسهم

تعد القيمة السوقية للأسهم من الأمور المهمة التي يتطلع إليها المتعاملون بالأوراق المالية ومديرو المحافظ الاستثمارية، لأنها تشمل جزءً مهما من العائد الذي يحصل عليه المتعامل على شكل أرباح رأسمالية، والتي تتجاوز في كثير من الأحيان قيم الأرباح الموزعة، لذلك فإن القيمة السوقية كانت دوما موضع اهتمام من قبل الأكاديميين بسبب تأثرها بعوامل كثيرة سواء كانت اقتصادية عامة أم نابعة من داخل المصرف أو من السوق المالي بحيث أن هذه العوامل تؤدي دوراً كبيراً في تحديد القيمة السوقية للأسهم والتنبؤ بها, ومن اهم العوامل والمتغيرات ذات التأثير الكبير والمباشر في القيمة السوقية للاسهم ما يأتي : (المسوتي ,2018 :32)

1. **الارباح الموزعة على الاسهم العادية :**

وهي نسبة التوزيعات المعلن عنها للمساهمين العاديين/عدد الأسهم العادية: إذ تتبع جميع المصارف سياسات مختلفة لتوزيع الأرباح المحققة في نهاية السنة المالية، وتقوم باحتجاز الجزء المتبقي من الأرباح المحققة لسنوات قادمة لاستخدامها في التوزيع في حالة تحقيقها لأرباح منخفضة.

المساهمون أيضا يفضلون أرباحًا دورية وبنسب وقيم ثابتة ومستقرة نوعًا ما على مر السنين، لأن الأرباح الموزعة المتغيرة في قيمتها قد يكون لها تأثير سلبي في القيمة السوقية للأسهم.

وتتحدد سياسة المصارف في توزيعات الارباح بناء على عدة عوامل منها :

أ- احتياجات المصارف من التمويل لأن احتجاز الارباح هو مصدر داخلي من مصادر التمويل .

ب- اثر توزيعات الارباح في القيمة السوقية لاسهم المصارف .

2. **قوة المركز المالي للمصرف:** تتأثر القيمة السوقية للاسهم بقوة المركز المالي فكلما كان الموقوف المالي للمصرف قوياً أدى الى ارتفاع قيمة السهم في السوق المالية,(حسن ,2019 :514).
3. **العرض والطلب :** ان المستثمرين يرغبون في زيادة قيمة استثماراتهم في المستقبل , وهذه الزيادة تتحقق بالإدارة الجيدة للاستثمار وتحقيق الارباح الدائمة والتوزيعات المستقرة وهو ما يجذب المستثمرين ويزيد من قيمة اسهم المصارف بارتفاع طلب الشراء وهذا ينعكس على زيادة القيمة السوقية للاسهم . وفي حالة انخفاض الطلب على الاسهم بسبب الادارة غير الجيدة او لأسباب اخرى فان قيمة الاسهم سوف تنخفض ,(Dlabay& Burrow,2008:8).
4. **سياسة توزيع الارباح :**وتعد من اهم سياسات الوظيفة المالية في المصرف لارتباطها المباشر بالمساهمين ولتأثيرها في التمويل الداخلي للمصرف وتتعلق بقرار توزيع صافي الارباح المتحققة بين ارباح موزعة وأرباح محتجزة مع مراعاة تحقيق اهداف المصرف وتعظيم ثروة المساهمين , ان اي اختلال في سياسة توزيع الارباح يمكن ان يؤثر في قيمة اسهم المصرف في سوق الاوراق المالية وهذا يتطلب ان يسعى المصرف الى وضع السياسة الامثل لتوزيع صافي ارباحها ,(Waithako.et.al.2012:642).
5. **درجة المخاطرة :** وهي من اهم العوامل التي تهم المستثمرين في الاسهم اذ يتجه المستثمرون للاستثمار في الاسهم التي تحقق اكبر عائد واقل مخاطرة وكلما ازدادت درجة المخاطرة ادى ذلك الى انخفاض القيمة السوقية للسهم؛ اما اذا كانت درجة المخاطرة منخفضة والارباح المتوقعة مرتفعة فيؤدي ذلك الى اقبال المستثمرين على شراء اسهم المصرف ومن ثم زيادة القيمة السوقية لتلك الاسهم ,(يوسف ,2018 :410).

6. **ربحية السهم الواحد (EPS) :**يعد هدف تعظيم ثروة المساهمين الهدف الاستراتيجي للإدارة المالية , وتعظيم تلك الثروة تتوضح من خلال ربحية السهم الواحد لذلك اصبح هذا المؤشر محط اهتمام المساهمين والمستثمرين . ويعد هذا المؤشر الأهم في قياس كفاءة اداء المصرف إذ انه يعد انعكاسًا لربحية المصرف والقوة الدافعة للقيمة السوقية للسهم , واثبتت بعض الدراسات ان 89%من قوة دفع القيمة السوقية للسهم تأتي من ربحية السهم الواحد .ومن جانب اخر فان ارتفاع قيمة السهم الواحد يعطي دافعا كبيرا للكثير من المستثمرين بالاستثمار في ذلك السهم ذي الربحية العالية وهذا ما يؤدي الى ارتفاع الطلب ومن ثم ارتفاع قيمته السوقية , وهذا يعني ان ربحية السهم الواحد يعد من اهم العوامل بل العامل الاساسي المؤثر في القيمة السوقية للسهم .(عبد الصاحب ,2020 :93).
7. **تتأثر القيمة السوقية للاسهم بعدة عوامل ,وهذه العوامل متعددة ولأيمكن احصاؤها ومنها:** توقعات المستثمرين للربح المستقبلي للمصرف ومن ثم توقع ربحية السهم ,و توقع مقدار الربح المتوقع توزيعه, والظروف الاقتصادية والسياسية المتوقعة, وعادة ما يدخل في هذه العوامل عنصر الإشاعة وعدم الاعتماد على التحليل السليم ، فضلا عن عوامل أخرى فضلا عن الظروف العامة السائدة في سوق الأوراق المالية,(نصر ,2015 :28).
8. **السيولة :** تعد السيولة من العوامل المؤثرة في القيمة السوقية , إذ تعد المصارف ذات السيولة النقدية العالية قادرة على الدخول في استثمارات مختلفة اكثر من المصارف ذات السيولة النقدية المنخفضة , وتؤثر السيولة ايجابيا في القيمة السوقية, الا انها قد تؤثر سلبا في قيمة المصرف اذا بقت السيولة في المصرف ولم تستثمر ,(زياد ,2016 :202).
9. **حجم وعمر المصرف :-**عادة ما يقاس حجم المصرف بأجمالي موجوداته فضلا عن عدد موظفيه، اما عمر المصرف فهو المدة الزمنية لعمل المصرف في السوق اي منذ بداية

التأسيس لغاية السنة الحالية. من المعلوم ان ارتفاع قيمة موجودات المصرف يعني بالمقابل ارتفاع استثماراتها كون الاستثمارات هي جزء من الموجودات ومن ثم زيادة قدرته على التنافس في السوق وزيادة حصته السوقية ومن ثم زيادة قدرته على توليد الارباح اي زيادة ارباحه، هذه الزيادة بالأرباح ستؤدي بطبيعة الحال الى ارتفاع ربحية السهم الواحد وهو العامل الاكثر تأثيرا في القيمة السوقية للسهم . كما من المنطقي ان عمر المصرف يعبر بشكل او باخر عن خبرته في السوق اذ ان المصارف العريقة عادة ما تكون محط انظار المستثمرين ومن ثم قد يزيد ذلك من حجم تداول اسهمها في السوق المالية مما يؤدي الى تأثر القيمة السوقية بالإيجابية,(عبد الصاحب ,2020 :91).

10. سعر الفائدة :- هو العائد على راس المال المستخدم وثمن اجر المال المقترض وايضا هو مبلغ معين من المال الذي يدفع مقابل استخدام راس المال لمدة زمنية معينة , ويمكن تعريفة ايضا بانه المبلغ المدفوع على الدين كجزء منه خلال مدة زمنية محددة وهناك انواع متعددة من سعر الفائدة تتحدد على وفق تاريخ الاستحقاق , والمخاطر المرتبطة بالدين , وسهولة تداول الاوراق المالية بالسوق ,(الخفاجي ,2018 :70).

ولسعر الفائدة تأثير في قيمة السوقية للاسهم ،. عن طريق انخفاض ارباح المصرف من خلال تكلفة الفائدة لكونه سيجعل المستثمرين يسحبون حصتهم وينقلونها إلى الاستثمار الآخر الذي يساوم على مستوى عائد أفضل مثل الإيداع من خلال المساومة على ربح أعلى ومخاطر منخفضة, إذا قام المستثمرون بإجراء بيع وكان الطلب على السهم ضئيلًا ، فستحدث زيادة في المعروض من الأسهم مما سيؤدي إلى انخفاض سعر السهم وفي النهاية يتسبب في انخفاض عائد السهم للمصرف(Setiabudi & Agustia,2012 : 12658)

العوامل الاخرى :- هناك مجموعة عوامل تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر في القيمة السوقية للاسهم العادية فالظروف الاقتصادية والسياسة التي يمر بها البلد من عدم استقرار او حرب توثر في القيمة السوقية نتيجة عزوف المستثمرين عن الاستثمار ومنهم

المستثمرون الاجانب الذين عادة ما يسحبون رؤوس اموالهم من البلدان غير المستقرة . كما ان الظروف الاقتصادية كحالات الكساد وارتفاع التضخم يمكن ان تؤثر ايضا في القيمة , وكذلك الظروف الطبيعية كالكوارث والفيضانات لها تأثير في القيمة السوقية فضلا عن ثقافة الدولة باتجاه الاستثمار لها تأثير كبير فنلاحظ ان البلدان المتقدمة عادة ما تتجه ثقافتها باتجاه الاستثمار ولا سيما بالأسهم ,(Subramaniam & Murugesu ,2013:2).

سادسا :- الدوال التي تؤثر في القيمة السوقية للأسهم:

ستتم مراجعة دراسة التغيرات التي تؤثر في القيمة السوقية للأسهم العادية ، إذ توجد أربع دوال تؤثر في القيمة السوقية للسهم وهي :

1- العلاقية الدالية بين القيمة السوقية للسهم وربحيتة : تتأثر القيمة السوقية للسهم بصافي الربح المتوقع بعد الضريبة ، وهذه الحركة دائمة وتدل على فاعلية إدارة الأموال. عندما يتوقع المستثمرون أن هناك زيادة في معدل صافي الربح بعد الضريبة ، فإنهم يشر عون في الحصول على الحصة أو شرائها ومن ثم تزداد القيمة السوقية للسهم ، وهذه العلاقة تمثل دالة خطية وتكون العلاقة كذلك طردية . وهناك فرق مباشر عندما يزداد صافي الربح بعد الضريبة وتزداد القيمة السوقية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، باستثناء العوامل التي لا يستطيع البنك السيطرة عليها. وهذه العلاقة مفيدة في توجيه القرارات المالية من قبل المدير المالي,(عبدالله, 2015 :196).

2- العلاقة الدالية بين القيمة السوقية للسهم والسبولة :- تعرف السيولة بانها إمكانية تحويل الموجودات المتداولة الى نقدية، وتختلف درجة مرونة تحويل الموجودات بعضها عن بعض فمنها ما يتم تحويله بسرعة الى نقدية وبعضها يصعب تحويله الى نقدية، لذا فان العلاقة بين القيمة السوقية للسهم والسيولة هي علاقة طردية فكلما كانت السيولة مرتفعة ترتفع القيمة السوقية وذلك نتيجة دخول المصرف في مشروع استثماري جديد إذ يدر عليه ربحا فترتفع القيمة السوقية,(صادق ,2018 :229).

3- العلاقة الدالية بين القيمة السوقية للسهم وزمن تحقيق الارباح :- ومن المعروف أيضًا أن العلاقة طردية بين القيمة السوقية للسهم وصافي الربح المتوقع ، وهذه العلاقة عكسية بين القيمة السوقية للسهم ووقت تحقيق الربح, على سبيل المثال ، إذا كان من المتوقع توزيع أرباح فورية ،

فإن القيمة السوقية للسهم أكبر مما لو تم توزيع الربح بعد شهر أو سنة واحدة أو إذا كان من المتوقع أن يحتوي كشف الدخل لمدة ثلاثة أشهر على أرباح فإن القيمة السوقية للسهم ستكون أكبر مما لو كان كشف الدخل يحتوي على أرباح بعد عام أو أكثر ، ومن ثم كلما كانت الفترة أطول في تحقيق الأرباح ، انخفضت القيمة السوقية للسهم. (البراجنة ,2009 :50).

4- العلاقة الدالية بين القيمة السوقية للسهم والقدرة على الوفاء بالالتزامات :- تتمثل قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات في قابلية المصرف على الايفاء بالالتزامات المستحقة عليه في تاريخ الاستحقاق ولابد من التميز بين السيولة وقدرة المشروع على الوفاء بالالتزامات في تاريخها وهذا يساعد على تصنيف الالتزامات الى مجموعتين من حيث درجة السداد :

أ- الالتزامات مبكرة السداد .

ب- الالتزامات آجلة السداد .

ولمعرفة العلاقة ما بين القيمة السوقية للسهم والالتزامات المترتبة على المصرف او المنشاة يجب دراسة هذه العلاقة وامكانية استخراجها من البينات المحاسبية ومعرفة واستخراج النسب المالية مثل نسبة مجموع الموجودات الى المديونية اي معدل العائد المتوقع الى المديونية إذ كلما زاد معدل العائد المتوقع يؤدي ذلك الى زيادة القيمة السوقية للسهم .(مشكور وصادق ,2018 :230).

الفصل الثالث

الجانب التحليلي للدراسة

المبحث الاول :- تحليل حجم المصرف

المبحث الثاني :- تحليل مخاطر الائتمان

المبحث الثالث :- تحليل مخاطر السيولة

المبحث الرابع :- تحليل مؤشرات القيمة السوقية للاسهم العادية

المبحث الخامس :- اساليب تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المبحث السادس :- الاستنتاجات والتوصيات

الفصل الثالث

الجانب التحليلي للدراسة

تمهيد :-

يقسم الباحث هذا الفصل إلى ست مباحث، يتناول في الجزء الأول التحليل المالي للمصارف محل الدراسة من خلال تحليل تأثير الحجم و مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة والقيمة السوقية للأسهم العادية وذلك من أجل تحليل وتقييم أوضاع هذه المصارف من حيث درجة المخاطر الائتمانية وايضا مخاطر السيولة التي تتعرض لها هذه المصارف ومدى انعكاس هذه المتغيرات على القيمة السوقية للسهم العادي لهذه المصارف محل الدراسة ، ويتناول في الجزء الثاني التحليل الإحصائي للمتغيرات محل الدراسة واختبار صحة الفروض ، ثم الاستنتاجات والتوصيات ومن ثم ينقسم هذا الفصل الى المباحث الآتية :

المبحث الأول: تحليل الحجم للمصارف التجارية محل الدراسة .

المبحث الثاني: تحليل مخاطر الائتمان للمصارف التجارية محل الدراسة .

المبحث الثالث : تحليل مخاطر السيولة للمصارف التجارية محل الدراسة .

المبحث الرابع: تحليل القيمة السوقية للأسهم العادي للمصارف التجارية محل الدراسة .

المبحث الخامس: اساليب تحليل البيانات واختبار صحة الفروض .

المبحث السادس : الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول :- تحليل حجم المصرف

يقاس حجم المصرف بمقدار ما يملكه من موجودات فكبر حجم المصرف يزيد من قدرة المصرف على الاستثمار وبالتالي كسب ثقة الجمهور والمتعاملين مما يؤثر إيجاباً على القيمة السوقية للسهم ، في هذه الدراسة يتم يقاس حجم المصرف من خلال مؤشر اجمالي الموجودات ويمكن تحليل حجم المصارف محل الدراسة للمدة (2014- 2019) من خلال الاتي :-

الجدول (3)

الحجم السنوي للمصارف التجارية العراقية الخاصة للمدة (2014-2019)

(دينار عراقي)

العام المصرف	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الشرق الاوسط	683076386	675123601	656850484	770690000	800749820	692015000	713084215.166
الائتمان العراقي	625187059	618517645	513382999	476638010	497694366	522536851	542326155
الاتحاد العراقي	701334409	631420566	629577906	589412382	630616000	585897000	628043043.833
الخليج التجاري	816478697	810971493	802022034	603312989	578336518	549145530	693377876.83
الموصل للتنمية	348145109	365478345	410055008	409407169	409740060	410167917	392165601.33
الاهلي العراقي	615235071	592231994	578847033	603213751	524948213	632802650	591213118.66
التجاري العراقي	449272568	414889153	423819261	460616311	444138292	449777104	440418781.5
اشور الدولي	436248512	451830440	382770655	376315630	467479690	424655845	423216795.33
المنصور للاستثمار	883005043	1075843492	1104063814	1316451509	1550293820	1461478909	1231856097.83
المتحد للاستثمار	596733704	581243597	527820770	519396084	515575374	713377807	575691222.66
المعدل	615471655.8	621755032.6	602920996.4	612545383.5	641957215.3	644185461.3	560397790.7

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،النشرة الاحصائية السنوية ،والتقارير للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2014-2019).

اولا:- مصرف الشرق الاوسط:

يلاحظ من الجدول (3) الخاص بتحليل حجم المصرف ان اقل اجمالي موجودات للمصرف كان في عام 2016 اذ بلغ (656850484)مليون دينار، وأن اعلى اجمالي موجودات كان في عام 2018 أذ بلغ (800749820) مليون دينار . وهذا يعني أرتفاع موجودات المصرف خلال الفترة الاخير للدراسة ويعود ذلك إلى تحسن ربحية المؤسسات المصرفية نتيجة زيادة استثماراتها وتوظيفاتها المالية والتحسن النسبي في الأوضاع السياسية والاحداث الأمنية التي تشهدها البلاد مما انعكس أيجابيآ على زيادة اجمالي موجودات المصرف وبالتالي على القيمة السوقية للأسهم العادية.

ثانيا :- مصرف الائتمان العراقي:

أظهرت النتائج في الجدول(3) الخاص بتحليل حجم المصرف ارتفاع اجمالي الموجودات خلال الفترة الاولى للدراسة حيث بلغ اعلى اجمالي موجودات لمصرف الائتمان (625187059)مليون دينار في عام 2014 وثاني اعلى جمالي موجودات في عام 2015 أذ بلغ (618517645) وأن اقل اجمالي موجودات إذ بلغ (476638010)مليون دينار في عام 2017 ثم بدأ هذا المؤشر بالارتفاع خلال مدة الدراسة أذ بلغ (522536851) في عام 2019 وكما أظهر الجدول تفاوت في الجمالي الموجودات بين سنة وأخرى ، في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الائتمان (542326155) مليون دينار.

ثالثا :- مصرف الاتحاد العراقي:

ويتبين من الجدول (3) الخاص بتحليل حجم المصرف ارتفاع اجمالي الموجودات خلال الفترة الاولى للدراسة حيث بلغ اعلى اجمالي موجودات لمصرف الاتحاد (701334409)مليون دينار في عام 2014 ، وثاني اعلى اجمالي موجودات في عام 2015 أذ بلغ (631420566) وأن اقل اجمالي موجودات إذ بلغ (585897000)مليون دينار في عام 2019 وكما أظهر الجدول تفاوت في الجمالي الموجودات بين سنة وأخرى ، وفي حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الاتحاد(628043043.833) مليون دينار .وهذ يعني كلما زادت موجودات المصرف يؤدي ذلك الى زيادة في القيمة السوقية للسهم.

رابعا :- مصرف الخليج التجاري:

أظهرت النتائج في الجدول (3) انه في عام 2014 حقق المصرف اعلى اجمالي موجودات خلال الفترة الاولى للدراسة أذ بلغ (816478697) مليون دينار ، وثاني اعلى اجمالي موجودات عام 2015 أذ بلغ (810971493)مليون دينار، وأن اقل اجمالي موجودات أذ بلغ (549145530)مليون دينار في عام 2019، وكما أظهر الجدول انخفاض مستمر في اجمالي الموجودات الى الفترة الأخيرة للدراسة ، وفي حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الخليج (693377876.83) مليون دينار ، وهذ يعني كلما انخفضت موجودات المصرف يؤدي ذلك الى انخفاض في القيمة السوقية للسهم.

خامسا :- مصرف الموصل للتنمية:

ويتضح من نتائج الجدول (3) أن مصرف الموصل حقق اعلى اجمالي الموجودات في عام 2019 أذ بلغ (410167917) مليون دينار وثاني اعلى اجمالي موجودات في عام 2016 أذ بلغ (410005008) مليون دينار ، وأن اقل اجمالي موجودات إذ بلغ (348145109)مليون دينار في عام 2014 ، وفي حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الموصل(392165601.33)مليون دينار، وكما أظهر الجدول من وجود ارتفاع مستمر في اجمالي الموجودات ويمكن تفسير هذه الزيادة بتوسع حجم المصرف وزيادة استثماراته يساهم في زيادة قيمته السوقية .

سادسا :- مصرف الاهلي العراقي:

وأظهرت النتائج في الجدول (3) أنه في عام 2019 حقق المصرف الاهلي اعلى اجمالي الموجودات أذ بلغ (632802650)مليون دينار. أما في عام 2014 بلغ ثاني اعلى اجمالي موجودات (615235071)مليون دينار .وكما يظهر الجدول وجود تفاوت في اجمالي الموجودات بين سنة وأخرى ، أما اقل اجمالي موجودات إذ بلغ (524948213)مليون دينار في عام 2018 ،في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف الاهلي (591213118.66).

سابعا :- مصرف التجاري العراقي:

ويلاحظ من الجدول (3) أنه في عام 2017 حقق المصرف اعلى اجمالي الموجودات أذ بلغ (460616311)مليون دينار. اما في عام 2019 بلغ ثاني اعلى اجمالي موجودات

(449777104)مليون دينار. تلاه عام 2014 أذ بلغ (449272568)مليون ،وكما يظهر الجدول تفاوت في اجمالي الموجودات بين سنة وأخرى . وأن اقل اجمالي موجودات إذ بلغ (414889153)مليون دينار في عام 2015 .في حين بلغ المتوسط السنوي للمصرف (440418781.5). وهذا يعني أنه كلما ازدادت موجودات المصرف يؤدي ذألك الى زيادة في القيمة السوقية للسهم .

ثامنا :- مصرف آشور الدولي:

وأظهرت النتائج في الجدول (3)أنه في عام 2018 حقق المصرف اعلى اجمالي الموجودات أذ بلغ (467479690)مليون دينار .أما في عام 2015 بلغ ثاني اعلى اجمالي موجودات (451830440)مليون دينار .تلاه عام 2014 أذ بلغ (436248512)مليون دينار ، وأن اقل اجمالي موجودات إذ بلغ (376315630)مليون دينار في عام 2017 .وفي حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف آشور (423216795.33).

تاسعا :- مصرف المنصور للاستثمار:

ويتبين من الجدول (3) أنه في عام 2018 حقق المصرف اعلى اجمالي الموجودات (1550293820)مليار دينار. أما في عام 2019 بلغ ثاني اعلى اجمالي موجودات (1461478909) مليار دينار وكما يظهر الجدول هناك زيادة في اجمالي الموجودات بين سنة وأخرى ، وأن اقل اجمالي موجودات إذ بلغ (883005043)مليون دينار في عام 2014 ، وفي حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف المنصور (1231856097.83)، ويكن تفسير هذه الزيادة في اجمالي الموجودات توسع حجم المصرف وزيادة استثماراته يساهم في زيادة القيمة السوقية للسهم .

عاشراً :- مصرف المتحد للاستثمار:

وأظهرت النتائج في الجدول (3) أنه في عام 2019 حقق المصرف اعلى اجمالي الموجودات (713377807)مليون دينار ، أما في عام 2014 بلغ ثاني اعلى اجمالي موجودات (596733704)مليون دينار وتلاه عام 2015 أبلغ (581243597)مليون دينار .وكما يظهر الجدول تفاوت في اجمالي بين سنة وأخرى .وأن اقل اجمالي موجودات إذ بلغ (515575374)مليون دينار في عام 2018 .في حين بلغ المتوسط السنوي لمصرف المتحد (575691222.66). وهذا يعني كلما قلت موجودات المصرف أنعكس على القيمة السوقية سلبياً.

وبشكل عام وبناء على النتائج الواردة في الجدول (3)أتضح أن مصرف المنصور للاستثمار حقق أعلى متوسط لحجم المصرف أذ بلغ (1231856097.83)من خلال متوسط اجمالي الموجودات وهذا يعني أنه كلما ازدادت موجودات المصرف يؤدي ذلك الى زيادة في القيمة السوقية للسهم ، ويليه مصرف الشرق الاوسط ثاني أعلى لحجم المصرف أذ بلغ (713084215.166) من متوسط اجمالي الموجودات ، ثم جاء ثالث مصرف الخليج التجاري أذ بلغ متوسط اجمالي الموجودات (693377876.83)، وهكذا لباقي المصارف كما موضح بالجدول (3).في حين حقق كل من مصرف الموصل للتنمية والاستثمار ، و آشور الدولي للإستثمار أقل متوسطات لجمالي الموجودات وهي على التوالي (392165601.33) ،(423216795.33) ويرجع ذلك الى الظروف الاقتصادية والسياسية التي يمر بها البلد والهبوط المستمر لأسعار النفط كذلك ضعف أدارة المصارف التجارية في استغلال او توظيف هذه الموجودات بالشكل الصحيح مما يؤثر ذلك على انخفاض حجم المصرف وبالتالي انخفاض القيمة السوقية للسهم العادي .

المبحث الثاني :- تحليل مخاطر الائتمان

في هذه الدراسة يتم قياس مخاطر الائتمان من خلال مؤشر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ الائتمان الممنوح ، إذ إن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أرتفاع المخاطر لكونه مؤشرًا سلبيًا. ويمكن تحليل مخاطر الائتمان للمصارف محل الدراسة خلال للمدة (2014 - 2019) من خلال الاتي :

الجدول (4)

مؤشر مخاطر الائتمان السنوي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2014- 2019) (نسبة مئوية)

العام / المصرف	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الشرق الأوسط	%3	%6	%3	%4	%8	%8	%5.33
الائتمان العراقي	%78	%99	%100	%100	%100	%0	%79.5
الاتحاد العراقي	%9	%4	%4	%12	%34	%31	%15.66
الخليج التجاري	%11	%13	%12	%19	%25	%58	%23
الموصل للتنمية	%2	%2	%2	%2	%9	%8	%4.16
الاهلي العراقي	%8	%10	%19	%18	%6	%0	%10.16
التجاري العراقي	%58	%48	%53	%48	%44	%57	%51.33
اشور الدولي	%15	%82	%95	%97	%93	%62	%74
المنصور للاستثمار	%7	%10	%6	%5	%4	%0	%5.33
المتحد للاستثمار	%5	%10	%17	%21	%30	%20	%17.16
المعدل	0.196	0.284	0.311	0.326	0.353	0.244	%28.563

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير وبيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، للسنوات (2014 – 2015 – 2016 – 2017 – 2018 – 2019).

اولا:- مصرف الشرق الأوسط :

ومن خلال الجدول(4) الخاص بتحليل مخاطر الائتمان فإن اقل نسبة لمخاطر الائتمان في مصرف الشرق الأوسط كانت في عام (2014) و (2016) اذ بلغت (3%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2018) و (2019) إذ بلغت(8%) . وهذا يعني ارتفاع المخاطر الائتمانية للمصرف خلال الفترة الأخيرة للدراسة ، ثم انخفضت هذه المخاطر خلال الاعوام الاولى للدراسة و نظرا إلى طبيعة الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلد خلال هذه الفترة، التي انعكست على سياسة المصرف في انخفاض قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها .

ثانيا :- مصرف الائتمان العراقي :

ويتبين من الجدول (4) الخاص بتحليل مخاطر الائتمان ان اقل نسبة لمخاطر الائتمان في مصرف الائتمان العراقي كانت في عام (2019) اذ بلغت (0%) ، وان اعلى نسبة كانت في الاعوام الثلاثة على التوالي (2016) ، (2017) و (2018) إذ بلغت (100%) ، مما يعني زيادة مخاطر الائتمان خلال الفترة الاولى نتيجة زيادة مخصص الديون بنسب كبيرة قد وصلت إلى 100% ، في حين وصلت الى أقل حد لها في عام (2019) للوصول الى (0%) بمعنى عدم تخصيص مخصص للديون في هذا المصرف مما أدى الى وصول مخاطر الائتمان الى اقل حد ممكن .

ثالثا :- مصرف الاتحاد العراقي

من خلال الجدول(4) الخاص بتحليل مخاطر الائتمان نجد ان اقل نسبة لمخاطر الائتمان في مصرف الاتحاد العراقي كانت في عام (2015) و (2016) اذ بلغت (4%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2018) بنسبة (34%) يليها عام (2019) بنسبة(31%) . ويأتي هذا الارتفاع في المخاطر الائتمانية خلال عامي (2018) و (2019) عدم اتباع المصرف سياسة التشدد في منح الائتمان لهذا المصرف وفي المقابل انخفاض قيمة المخصص للديون المشكوك في تحصيلها ، وذلك نظرا الظروف الاقتصادية المتقلبة وغير المستقرة خلال هذه الفترة .

رابعا :- مصرف الخليج التجاري

يلاحظ من خلال الجدول(4) الخاص بتحليل مخاطر الائتمان ان اقل نسبة لمخاطر الائتمان في مصرف الخليج التجاري كانت في عام (2014) اذ بلغت (11%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2019) إذ بلغت (58%) . وهذا يعني زيادة المخاطر الائتمانية خلال المدة الاخيرة (2019) ، ويعود ذلك إلى انخفاض مخصص الديون للقروض الممنوحة نظرا لعدم استقرار الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد خلال هذه الفترة .

خامسا :- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

ويتضح من الجدول (4)الخاص بتحليل مخاطر الائتمان ان اقل نسبة لمخاطر الائتمان في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كانت في الاعوام الثلاثة على التوالي عام (2014) و (2015) و (2016) إذ بلغت (2%) وظلت ثابتة خلال هذه الفترة نظرا لاستقرار الظروف الاقتصادية في البلاد خلال هذه الفترة ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2018) و (2019) إذ بلغت(8%)، (9%) على التوالي . وهذا يعني ارتفاع المخاطر الائتمانية خلال الفترة الاخيرة للدراسة ، ولكن بشكل عام يعاني هذا المصرف من ارتفاع درجة مخاطر الائتمان خلال فترة الدراسة نتيجة لارتفاع مؤشر مخاطر الائتمان خلال الفترة الاخيرة للدراسة .

سادسا :- المصرف الاهلي العراقي

من خلال الجدول (4) الخاص بتحليل مخاطر الائتمان ان اقل نسبة لمخاطر الائتمان في المصرف الاهلي العراقي كانت في عام (2019) اذ بلغت (0%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2016) إذ بلغت (19%) . وهذا يعني انخفاض للمخاطر الائتمانية خلال الفترة الاخيرة للدراسة (2019) ، ويعود ذلك إلى منح القروض مع زيادة قيمة المخصص لهذه القروض في ظل عدم الاستقرار في الظروف الاقتصادية التي مرت بها البلد خلال هذا العام، مما ادى الى وصول مخاطر الائتمان الى اقصى ارتفاع .

سابعا :- المصرف التجاري العراقي

يلاحظ من خلال(4) الجدول الخاص بتحليل مخاطر الائتمان ان اقل نسبة لمخاطر الائتمان في المصرف التجاري العراقي كانت في عام (2018) اذ بلغت (44%) ، وان اعلى نسبة

كانت في عام (2014) إذ بلغت(58%) ثم يليه عام (2019) بنسبة (57%). وهذا يعني أرتفاع المخاطر الائتمانية بشكل عام لهذا المصرف خلال مدة الدراسة ، وذلك لقيام المصرف بزيادة مخصص الديون للقروض الممنوحة لمواجهة عدم استقرار الظروف الاقتصادية في البلد خلال هذه الفترة .

ثامنا :- مصرف اشور الدولي للاستثمار

يتضح من خلال الجدول(4) الخاص بتحليل مخاطر الائتمان ان اقل نسبة لمخاطر الائتمان في مصرف اشور الدولي للاستثمار كانت في عام (2014) اذ بلغت (15%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2017) إذ بلغت(97%) ثم يليه عام (2016) بنسبة (95%). وهذا يعني ارتفاع المخاطر الائتمانية بشكل عام لهذا المصرف خلال الفترة الاخيرة للدراسة ، وذلك لقيام المصرف بتخصيص مخصص للديون المشكوك في تحصيلها بنسبة كبيرة خلال مدة الدراسة .

تاسعا :- مصرف المنصور للاستثمار

ويلاحظ من الجدول (4) الخاص بتحليل مخاطر الائتمان ان اقل نسبة لمخاطر الائتمان في مصرف المنصور للاستثمار كانت في عام (2019) اذ بلغت (0%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2015) حيث بلغت (10%) . وهذا يعني ارتفاع للمخاطر الائتمانية خلال فترة الدراسة ، ويعود ذلك إلى عدم الاستقرار في الظروف الاقتصادية التي مر بها البلد خلال هذه الاعوام، مما أدى إلى زيادة قيمة مخصص الديون خلال فترة الدراسة .

عاشرا :- - مصرف المتحد للاستثمار

ويلاحظ من الجدول(4) لخاص بتحليل مخاطر الائتمان نجد ان اقل نسبة لمؤشر مخاطر الائتمان في مصرف المتحد للاستثمار كانت في عام (2014) اذ بلغت (5%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2018) إذ بلغت (30%) . وهذا يعني زيادة المخاطر الائتمانية خلال الفترة الاخيرة للدراسة ، ويعود ذلك الى انخفاض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها خلال الفترة الاخيرة ولعدم استقرار الظروف الاقتصادية في البلد خلال .

وبشكل عام وبناءً على المتوسط العام لمؤشر مخاطر الائتمان يتضح من خلال الجدول (4) ان مصرف الائتمان العراقي هو اعلى المصارف من حيث درجة المخاطر الائتمانية إذ بلغت 79.5% ، وذلك لان القروض التي منحها مصرف الائتمان العراقي ذات مخاطر مرتفعة جدا مقارنة بمخاطر القروض للمصارف عينة الدراسة إذ بلغ المؤشر (79.5%) مما يعني إن كل دينار

وضعه المصرف المذكور في القروض قد خصص له (0.795) دينارًا كمخصص ديون مشكوك في تحصيلها تحسبا لأي طارئ قد ينشأ لعدم قدرة المقترض على سداد أصل مبلغ القرض مع الفوائد المترتبة عليه، ، نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد، يليه مصرف آشور الدولي للاستثمار من حيث ارتفاع درجة مخاطر القروض إذ بلغ المؤشر ما قيمته (74%) مما يعني إن كل دينار استثمره المصرف في منح القروض قد خصص له (0.74) دينار كمخصص ديون مشكوك في تحصيلها عن كل دينار مستثمر في القروض .

أما اقل المصارف مخاطرة فكانت من نصيب مصرف الموصل للتنمية والاستثمار إذ بلغ المؤشر (4.16%) معأ يعني إن المصرف المذكور قد خصص (0.416) دينارًا كمخصص ديون مشكوك في تحصيلها عن كل دينار مستثمر في القروض ومن ثم مهما بلغت نسبة القروض المتعثرة فأن المصرف يبقى بعيدة عن مخاطر الفشل المالي يليه مصرف المنصور للإستثمار من حيث انخفاض درجة المخاطر إذ بلغ المؤشر (5.33%) ومن خلال ما سبق يمكن إثبات إن كلما ازدادت المخاطر الائتمان يؤدي ذلك الى انخفاض في القيمة السوقية للاسهم العادية.

المبحث الثالث :- تحليل مخاطر السيولة

تحتل السيولة أهمية كبيرة لدى المصارف التجارية فلا يمكن لإدارة المصرف أن تطلب مهلة سداد من المودعين عند مطالبتهم بسحب ودائعهم، لأَن ذلك يؤدي إلى زعزعة الثقة بين الزبائن والمصرف ، لذلك حّدد البنك المركزي على المصارف التجارية الاحتفاظ بنسبة السيولة لا تقل عن(30%) من الوديعة لِمواجهة المخاطر والسحوبات الطارئة (التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق، 2015، 38 : 38). وبالتالي سيتم الاعتماد على نسب السيولة المقررة من البنك المركزي العراقي كمؤشر لقياس السيولة لدي المصارف محل الدراسة . ويوضح الجدول (5) نسبة السيولة السنوية ومتوسط نسب السيولة للمصارف التجارية عينة البحث للمدة (2014-2019).

$$\text{نسب السيولة لا تقل عن (30\%)} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}} \times 100\%$$

الجدول (5)

نسب السيولة السنوي للمصارف التجارية العراقية للمدة (2014- 2019) (نسبة مئوية)

العام / المصرف	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الشرق الأوسط	%67	%67	%64	%82	%50	%54	%64
الائتمان العراقي	%152	%153	%178	%175	%277	%201	%189.33
الاتحاد العراقي	%52	%43	%45	%33	%20	%12	%34.16
الخليج التجاري	%75	%77	%56	%65	%77	%85	%72.5
الموصل للتنمية	%50	%75	%97	%93	%98	%51	%77.33
الاهلي العراقي	%117	%132	%120	%140	%104	%107	%120
التجاري العراقي	%174	%176	%129	%104	%272	%236	%181.83
اشور الدولي	%162	%166	%189	%196	%167	%108	%164.66
المنصور للإستثمار	%107	%104	%101	%102	%98	%104	%102.66
المتحد للاستثمار	%4	%29	%11	%12	%4	%4	%10.66
المعدل	0.96	1.022	0.99	1.002	1.167	0.962	1007.53

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرة الإحصائية السنوية، والتقارير للمصارف عينة الدراسة للسنوات (2014 –2019).

اولا :- مصرف الشرق الاوسط

يلاحظ من الجدول(5) المذكور آنفا الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة السيولة في مصرف الشرق الأوسط كانت في عام (2018) اذ بلغت (50%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2017) إذ بلغت(82%) . وهذا يعني زيادة نسبة الرصيد النقدي للمصرف خلال الفترة الاولى للدراسة ، ثم بدأت هذه النسبة تنخفض نسبياً خلال الاعوام الاخيرة التالية ولكن بشكل عام تعد هذه النسب مقبولة لأ نها اعلى من النسبة المقررة من البنك المركزي (30%) ومن ثم يكون لدى المصرف القدرة النسبية على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها , ولكن من منظور آخر تؤثر الزيادة في هذه النسب في الارباح التي يحققها المصرف لأن هذه الأموال تعد مجمدة ولا تدر عائداً .

ثانيا :- مصرف الائتمان العراقي

ويتبين من خلال الجدول(5) المذكور انفآ الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة السيولة في مصرف الائتمان العراقي كانت في عام (2014) اذ بلغت (152%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2018) إذ بلغت (277%) . وهذا يعني زيادة كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف بشكل عام خلال الفترة محل الدراسة ، بنسبة تعدت بشكل كبير النسبة المقررة من البنك المركزي (30%) ، ومن ثم يكون لدى مصرف الائتمان العراقي قدرة كبيرة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها , ولكن من منظور آخر تؤثر هذه الزيادة المبالغ فيها بشكل سلبي في الارباح التي يحققها هذه المصرف لأن هذا الأموال تعد مجمدة ولا تدر عائد .

ثالثا :- مصرف الاتحاد العراقي

ويتضح من الجدول (5) المذكور أنفًا الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف الاتحاد العراقي كانت في عام (2019) اذ بلغت (12%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2014) إذ بلغت(52%) . وهذا يعني زيادة نسبة الرصيد النقدي للمصرف خلال الفترة الاولى للدراسة ، ثم بدأت هذه النسبة تنخفض نسبياً خلال الاعوام الاخيرة التالية ولكن بشكل عام

تحظى هذه النسب بمقبولية لأنها اعلى من النسبة المقررة من البنك المركزي (30%) و نتيجة لذلك يكون المصرف قادرًا على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة عليه .

رابعا :- مصرف الخليج التجاري

يلاحظ من الجدول(5) الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف الخليج التجاري كانت في عام (2016) اذ بلغت (56%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2019) إذ بلغت(85%) . وهذا يعني زيادة نسبة الرصيد النقدي للمصرف خلال المدة محل الدراسة ، ومن ثم تعد هذه النسب جيدة من ناحية قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها ، ولكن تؤثر هذه الزيادة على النسبة بالسلب على الارباح التي يحققها هذا المصرف.

خامسا :- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

و من خلال الجدول(5) الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كانت في عام (2014) اذ بلغت (50%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2018) إذ بلغت(98%) . وهذا يعني زيادة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة محل الدراسة ، ومن ثم تعد هذه النسب جيدة من ناحية قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها ، ولكن تؤثر هذه الزيادة بالسلب في الارباح التي يحققها هذا المصرف.

سادسا :- المصرف الاهلي العراقي

يلاحظ من خلال الجدول(5) الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في المصرف الاهلي العراقي كانت في عام (2018) اذ بلغت (104%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2017) إذ بلغت(140%) . وهذا يعني زيادة كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة محل الدراسة ، ومن ثم تعد هذه النسب جيدة من ناحية قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها ، ويمكن ان تؤثر هذه الزيادة المبالغ فيها بشكل سلبي في الارباح التي يحققها هذا المصرف.

سابعا :- المصرف التجاري العراقي

وان الجدول(5) المذكور أنفًا والخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في المصرف التجاري العراقي كانت في عام (2017) اذ بلغت (104%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2018) إذ بلغت (272%) . وهذا يعني زيادة كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة محل الدراسة ، ومن ثم تعد هذه النسب جيدة من ناحية قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها ، وان هذه الزيادة في نسبة السيولة تؤثر بشكل سلبي في الارباح التي يحققها هذا المصرف.

ثامنا :- مصرف اشور الدولي للاستثمار

ويلاحظ من خلال الجدول(5) الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف اشور الدولي للاستثمار كانت في عام (2019) اذ بلغت (108%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2017) إذ بلغت (196%) . وهذا يعني زيادة كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة محل الدراسة ،على الرغم من انخفاض نسب الرصيد النقدي خلال المدة الاخيرة للدراسة ، إلا أن هذه النسب بشكل عام جيدة من ناحية قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها ، وتؤثر هذه الزيادة في الارباح التي يحققها المصرف بشكل سلبي .

تاسعا :- مصرف المنصور للاستثمار

يلاحظ من خلال الجدول(5) المذكور أنفًا الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف المنصور للإستثمار كانت في عام (2018) اذ بلغت (98%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2014) إذ بلغت (107%) . فعلى الرغم من انخفاض نسب الرصيد النقدي خلال الفترة الاخيرة للدراسة ، إلا أن هناك زيادة كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال الفترة محل الدراسة ، ومن ثم يكون لدى المصرف قدرة على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها ، ولكن هذه الزيادة المبالغ فيها تؤثر بشكل سلبي في الارباح.

عاشرا :- المصرف المتحد للاستثمار

ويلاحظ من خلال الجدول(5) الخاص بتحليل مخاطر السيولة ان اقل نسبة للسيولة في مصرف المتحد للاستثمار كانت في اعوام (2014) ، (2018) ، (2019) اذ بلغت (4%) ، وان اعلى نسبة كانت في عام (2015) إذ بلغت (29%). وهذا يعني انخفاض كبيرة في نسبة الرصيد النقدي للمصرف عن النسبة المقررة من البنك المركزي العراقي خلال المدة محل الدراسة ،ومن ثم هذه النسب المنخفضة تؤدي الى ارتفاع درجة المخاطر التي يتعرض لها المصرف و عدم قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المالية المترتبة على ذمته وتسديدها في مواعيدها ، ولكن من ناحية اخرى هذه الانخفاض في الرصيد النقدي المحتفظ به لدى البنك المركزي قد تؤثر بشكل ايجابي في الارباح التي يحققها هذا المصرف ، لان هذه الأموال تعد استثمارا يدر عائد .

وبشكل عام وبناءً على المتوسط العام لمؤشر نسب السيولة كما في الجدول (5) يتضح ان كل المصارف التجارية قد التزمت بالنسبة المقررة التي حّددها البنك المركزي العراقي باستثناء مصرف واحد هو (المصرف المتحد للإستثمار) من مجموع (10) مصارف وإن أعلى متوسط لنسبة السيولة كان من نصيب مصرف الائتمان العراقي بمتوسط (189.33%) ويليه المصرف التجاري العراقي بمتوسط (181.83%) وتّدل هذه النسبة الُمرتفعة على الالتزام من قبل المصارف التجارية بتعليمات البنك المركزي العراقي، فضلاً عن إن هذه المصارف تتبع سياسة استثمارية متحفظة، وهذا يدل على أمرين الأول وهو قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات المختلفة والطارئة، والثاني يشير إلى إن انخفاض العوائد لهذه المصارف بسبب ارتفاع نسبة الأرصدة العاطلة لدى المصرف. أما المصرف الذي جاء في المرتبة الأخيرة فكان المصرف المتحد للإستثمار بمتوسط قدره (10.66%) ويعتبر المصرف الوحيد الذي نسبته دون النسبة المقررة من البنك المركزي، وتعكس هذه النسبة المخاطر العالية في السيولة نتيجة انخفاض حجم الأصول السائلة بالنسبة لأجمالي الموجودات.

المبحث الرابع:

تحليل مؤشرات القيمة السوقية للاسهم العادية

القيمة السوقية للسهم: هي قيمة السهم التي يتم تداولها في السوق المالية و تتحدد هذه القيمة على وفق عدة عوامل منها؛ ظروف العرض والطلب على السهم في السوق المالية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتوزيعات الأرباح للمصرف وقوة مركزه المالي وغيرها من العوامل الأخرى (Reilly & Brown ,2011:87).وفي هذه الدراسة سيتم الاعتماد على أسعار الإغلاق السنوية لتحليل وقياس القيمة السوقية للسهم في المصارف محل الدراسة كما يتضح في الجدول (6) .

الجدول(6)

القيمة السوقية للاسهم العادية السنوية للمصارف التجارية العراقية للمدة (2014- 2019) (دينار عراقي)

العام / المصرف	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الشرق الأوسط	0.600	0.510	0.430	0.350	0.180	0.110	0.363
الائتمان العراقي	1.050	0.590	0.750	0.680	0.490	0.390	0.658
الاتحاد العراقي	0.930	0.690	0.400	0.290	0.290	0.290	0.481
الخليج التجاري	0.900	0.510	0.450	0.390	0.210	0.160	0.436
الموصل للتنمية	0.730	0.250	0.560	0.320	0.200	0.150	0.368
الاهلي العراقي	0.900	0.550	0.410	0.470	0.430	0.380	0.523
التجاري العراقي	0.660	0.410	0.480	0.490	0.440	0.460	0.490
اشور الدولي	0.930	0.430	0.340	0.300	0.260	0.210	0.412
المنصور للإستثمار	0.840	0.870	0.990	0.790	0.850	0.690	0.838
المتحد للاستثمار	0.710	0.370	0.310	0.230	0.140	0.060	0.303
المعدل	0.825	0.518	0.512	0.431	0.349	0.29	0.487

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق العراقي للأوراق المالية ، للسنوات (2014 – 2015 – 2016 – 2017 – 2018 – 2019).

اولا:- مصرف الشرق الأوسط

ويتضح من الجدول(6) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم في مصرف الشرق الأوسط كانت في عام (2019) إذ بلغ (0.110 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ (0.600 دينار) ثم يليه عام (2015) بسعر (0.510 دينار) . وهذا يعني ان القيمة السوقية لاسهم هذا المصرف في انخفاض مستمر خلال المدة الزمنية محل الدراسة ، وذلك نتيجة زيادة الاحتفاظ بالسيولة النقدية التي تؤثر في ربحية المصرف (تنخفض) ومن ثم تنخفض القيمة السوقية للاسهم لهذا المصرف .

ثانيا :- مصرف الائتمان العراقي

و من خلال الجدول(6) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية فإن اقل سعر اغلاق للاسهم في مصرف الائتمان العراقي كان في عام (2019) إذ بلغ (0.390 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ(1.050 دينار) ثم يليه عام (2016) بسعر (0.750 دينار) . وهنا نجد ان قيمة الانخفاض في سعر اغلاق الاسهم متفاوت بشكل كبير خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، وذلك نتيجة ايضا الزيادة الكبيرة والمبالغ فيها من قبل المصرف بالاحتفاظ بنسبة كبيرة من السيولة النقدية التي أثرت علي ربحية المصرف (تنخفض) ومن ثم انعكس ذلك في القيمة السوقية للاسهم العادية للمصرف بالسلب.

ثالثا :- مصرف الاتحاد العراقي

ومن خلال الجدول (6) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم في مصرف الاتحاد العراقي كان في الاعوام (2017) ، (2018) و (2019) إذ بلغ (0.290 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ(0.960 دينارًا) ثم يليه عام (2015) بسعر (0.690 دينارًا) . وهذا يعني ان القيمة السوقية لاسهم هذا المصرف في انخفاض مستمر خلال المدة الزمنية محل الدراسة ، على الرغم من احتفاظ المصرف بنسب سيولة منخفضة خلال فترات الدراسة ، الا ان هناك عوامل اخرى تسببت في ذلك كان أهمها عدم استقرار الاوضاع الاقتصادية والأمنية في البلاد خلال الفترة الاخيرة محل الدراسة (وخاصة عام 2019).

رابعا :- مصرف الخليج التجاري

يلاحظ من الجدول(6) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم العادية في مصرف الخليج التجاري كانت في عام (2019) إذ بلغ (0.160 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ(0.900 دينار) ثم يليه عام (2016) بسعر (0.510 دينار) . وهنا نجد ان قيمة الانخفاض في سعر اغلاق الاسهم متفاوتة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، وذلك نتيجة احتفاظ المصرف بنسب سيولة نقدية عالية والتي أثرت في ربحية المصرف ومن ثم تؤثر في القيمة السوقية للاسهم العادية بالانخفاض.

خامسا :- مصرف الموصل للتنمية والاستثمار

يتضح من خلال الجدول(6) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم العادية في مصرف الموصل للتنمية والاستثمار كانت في عام (2019) إذ بلغ (0.150 دينارًا) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ(0.730 دينارًا) ثم يليه عام (2016) بسعر (0.560 دينار) . وهذا الانخفاض في القيمة السوقية للاسهم لهذا المصرف نتيجة احتفاظه بنسب سيولة نقدية عالية .

سادسا :- المصرف الاهلي العراقي

ويتضح من خلال الجدول(6) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم العادية في مصرف الاهلي العراقي كان في عام (2019) إذ بلغ (0.380 دينارًا) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ(0.900 دينارًا) ثم يليه عام (2015) بسعر (0.550 دينار) . وهنا نجد ان قيمة الانخفاض في سعر اغلاق الأسهم متفاوتة خلال المدة الزمنية محل الدراسة ، وذلك نتيجة احتفاظ المصرف بنسب سيولة نقدية عالية وان كانت تنخفض خلال الفترات الاخيرة محل الدراسة ولكن بنسب ضئيلة مما انعكس علي ربحية المصرف ومن ثم على القيمة السوقية للاسهم العادية للمصرف.

سابعا :- المصرف التجاري العراقي

و يلاحظ من خلال الجدول(6) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم في المصرف التجاري العراقي كانت في عام (2015) إذ بلغ (0.410 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ(0.660 دينارًا) ثم يليه عام (2017) بسعر (0.490 دينارًا) . وهذا يعني ان القيمة السوقية لاسهم هذا المصرف في انخفاض مستمر خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، نظرا لاحتفاظ المصرف بنسب سيولة عالية خلال فترات الدراسة ، مما ينعكس على الربحية التي يحققها المصرف ومن ثم على القيمة السوقية للاسهم العادية.

ثامنا :- مصرف اشور الدولي للاستثمار

من خلال الجدول(6) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم العادية في مصرف اشور الدولي للاستثمار كان في عام (2019) إذ بلغ (0.210 دينار) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ(0.930 دينار) ، ثم يليه عام (2015) بسعر (0.430 دينار) . وهنا نجد ايضا ان قيمة الانخفاض في سعر اغلاق الاسهم مستمرة خلال الفترة الاخيرة محل الدراسة ، نتيجة احتفاظ المصرف بنسب سيولة نقدية عالية والتي أثرت في ربحية المصرف ومن ثم انعكس ذلك على القيمة السوقية للاسهم العادية للمصرف بالانخفاض.

تاسعا :- مصرف المنصور للإستثمار

نشاهد من خلال الجدول(6) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية يتضح ان اقل سعر اغلاق للاسهم العادية في مصرف المنصور للإستثمار كان في عام (2019) إذ بلغ (0.690 دينارًا) ، وان اعلى سعر كان في عام (2016) إذ بلغ(0.990 دينارًا) ثم يليه عام (2015) بسعر (0.870 دينارًا) . وهنا نجد ان قيمة الانخفاض في سعر اغلاق الأسهم متفاوتة خلال الفترة الزمنية على الرغم من الانخفاض الكبير في عام 2019 ، وذلك نتيجة احتفاظ المصرف بنسب سيولة نقدية ، مما انعكس علي ربحية المصرف ومن ثم في القيمة السوقية للاسهم العادية للمصرف.

عاشرا :- المصرف المتحد للاستثمار

يلاحظ من خلال الجدول (6) الخاص بتحليل القيمة السوقية للاسهم العادية ان اقل سعر اغلاق للاسهم في مصرف التجاري العراقي كانت في عام (2019) إذ بلغ (0.060 دينارًا) ، وان اعلى سعر كان في عام (2014) إذ بلغ(0.710 دينارًا) ثم يليه عام (2015) بسعر (0.370 دينارًا) . على الرغم من احتفاظ المصرف بنسب سيولة منخفضة خلال فترات الدراسة ، ولكن من ناحية يواجه هذا المصرف درجة عالية من المخاطر الائتمانية انعكست على قيمة الاسهم السوقية للمصرف .

بشكل عام وبناء على النتائج الواردة في الجدول (6) اتضح أن مصرف المنصور للإستثمار قد حقق أعلى متوسط للقيمة السوقية للسهم بسعر 0.838دينار / سهم ، ويعني هذا أن المصرف أمامه فرص استثمارية لزيادة الأرباح في المستقبل، يليه مصرف الائتمان العراقي بمتوسط 0.658دينار/ سهم ، ثم جاء في المركز الثالث المصرف الاهلي العراقي بمتوسط 0.523 دينار/ سهم ، وهكذا لباقي المصارف كما يتضح من الجدول (6). في المقابل حقق كل من المصرف

المتحد للإستثمار ، الشرق الأوسط ، الموصل للتنمية والاستثمار ، أشور الدولي للإستثمار أقل متوسطات للقيمة السوقية للاسهم العادية وهي على التوالي (0.303 دينار/ للسهم ، 0.363 دينار/ للسهم ، 0.368 دينار/ للسهم) ، ويرجع ذلك الى عدة أسباب منها الأزمة المالية في عام 2014 ، وايضا الركود الاقتصادي بسبب الهبوط المستمر لأسعار النفط وكذلك انخفاض مؤشرات الاقتصاد العراقي فضلا عن ضعف حركة السيولة داخل المصارف بسبب الاحتفاظ المفرط بالسيولة النقدية داخل المصرف مما يؤثر في ربحية المصرف ومن ثم تنخفض القيمة السوقية لأسهمها في السوق المالي.

المبحث الخامس:- تحليل البيانات واختبار الفرضيات

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة ومن اجل التحقق من فرضيات الدراسة قام الباحث بقياس اثر المتغيرات المستقلة { مخاطر الائتمان, ومخاطر السيولة , ومخاطر حجم المصرف } على المتغير المعتمد { القيمة السوقية للأسهم } وعليه سيتم استعمال أسلوب الدمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية والذي يسمى (Panel data) وهي البيانات التي تجمع ما بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية ،اذ ان البيانات المقطعية تمثل سلوك عدد معين من الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، .بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة. وعليه فان المقصود بـ (Panel data) هو المشاهدات المقطعية ، مثل(الدول، المدن ، الأسر, المصارف...) التي تم رصدها عبر مدة زمنية معينه وبصورة ادق هي دمج البيانات المقطعية مع الزمنية في آن واحد , ويتميز اسلوب (Panel data) عن الانحدار الاعتيادي بانه تأخذ في الاعتبار أثر تغير الزمن وأثر تغير الاختلاف بين الوحدات المقطعية على حد سواء ويتميز بميزات كثيرة من اهم هذه الميزات الآتي: (عطية ، 2016: 92).

1- تحتوي هذه البيانات على معلومات أكثر من المعلومات الموجودة في المقطعية أو الزمنية، لوحدها وعليه يمكن الحصول على تقديرات ذات ثقة اعلى وافضل ، كذلك فأن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية،

2- تتميز هذه البيانات عن غيرها بامتلاكها عدد أكبر من درجات الحرية و كذلك تكون اكثر كفاءة و أفضل.

3- ان استعمال هذه النماذج يمنع من ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity) الشائعة الظهور.

ولتوضيح هذه النماذج :

ليكن لدينا N من المقاطع العرضية مقاسة في T من الفترات الزمنية فان نموذج panel data يأخذ الشكل التالي:

$$Y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^{k} B_J X_{J\,(it)} + \epsilon_{it} \quad , \; i = 1, 2, \dots, N \quad , \quad t = 1, 2, \dots, T$$

اذ ان : Y_{it} هو متغير الاستجابة(المتغير المعتمد) عند المشاهدة i والفترة الزمنية t وان

$X_{J\,(it)}$ هو المتغير التفسيري J عند المشاهدة i والفترة الزمنية t وان K هو عدد المتغيرات التفسيرية او المستقلة.

$B_{0(i)}$ هي نقطة التقاطع في المشاهدة i

B_J هي ميل خط الانحدار للمتغير J وان ϵ_{it} هو الخطأ العشوائي عند المشاهدة i والفترة الزمنية t

وهناك ثلاثة نماذج رئيسية للبيانات الطولية وهي ،(العشعوش ،2017 : 63):

1- نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression model (PRM):

يعد من ابسط انواع نماذج ال (Panel data) اذ ان جميع المعاملات فيه تكون ثابتة ولجميع الفترات الزمنية اي ان $B_{0(i)}$ و B_J ثابتة لجميع الفترات الزمنية .

2- نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM):

يسمح هذا النموذج بدراسة تغير سلوك الوحدات عبر الزمن للبيانات المجمعة كما ويتم دراسة سلوك الوحدات والزمن باستخدام هذا النموذج من خلال العنصر الثابت في نموذج الانحدار.

3- نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM):

يستند هذا النموذج على افتراض مفاده ان المقطع الثابت لكل من البيانات الزمنية او المقطعية اوفي كليهما يتغير عشوائياً ضمن وسط حسابي ثابت.

اولا:- تقدير نموذج الانحدار (panel data) و اختبار فرضيات الدراسة :

من اجل ان نقوم باختبار فرضيات الدراسة الرئيسة التي تنص على :-

اولا:- لا توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين مخاطر الائتمان والقيمة السوقية للأسهم العادية.

ثانيا:- لا توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة والقيمة السوقية للأسهم العادية .

ثالثا:- **لا توجد علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية بين حجم المصرف والقيمة السوقية للأسهم العادية .**

وباستخدام نماذج البيانات الطولية الثلاثة (PRM) , (FEM) , (REM) وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول التالي :

جدول (7) نتائج تقدير اثر المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد

المتغيرات		لنموذج		
		PRM	FEM	REM
الحد الثابت	قيمة الثابت C	-1.7452	-1.9580	-1.9318
	قيمة t المحتسبة	6.44-	-10.54	-8.36
	القيمة الاحتمالية p	0.000	0.000	0.000
مخاطر الائتمان x_1	قيمة معامل x_1	0.4069-	-0.2656	-0.2811
	قيمة t المحتسبة	-1.41	-1.37	-1.45
	القيمة الاحتمالية p	0.161	0.178	0.152
مخاطر السيولة x_2	قيمة معامل x_1	0.4932	0.4943	0.4943
	قيمة t المحتسبة	3.59	5.39	5.41
	القيمة الاحتمالية p	0.001	0.000	0.000
تأثير الحجم x_3	قيمة معامل x_1	0.000001	0.000001	0.000001
	قيمة t المحتسبة	23.39	4.39	4.49
	القيمة الاحتمالية p	0.020	0.000	0.000
معامل التحديد R^2		0.24	0.73	0.47
قيمة D.W		0.892	2.29	1.69
قيمة F		5.88	10.23	16.46
احتمالية Fisher		0.001	0.000	0.000

المصدر: (من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 7).

نلاحظ من الجدول (36) ما يلي :

أ- نتائج نموذج الانحدار التجميعي (PRM):

نلاحظ من نموذج PRM المقدر في الجدول أعلاه بان قيمة الحد الثابت c للنموذج ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) وذلك كون القيمة الاحتمالية لاختبار(t)للحد الثابت والبالغ (0.000) كانت اقل من مستوى المعنوية(0.05) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت.

ولاختبار معنوية مخاطر الائتمان لتأثير في القيمة السوقية لأسهم المصارف محل الدراسة تم استخدام اختبار (t. test)، وأظهر التحليل عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر ألائتمانية في القيمة السوقية للأسهم ، حيث بلغت قيمة (t) 0.161 عند مستوى معنوي (0.05) وهي اكبر

(0.05) لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان في القيمة السوقية للاسهم العادية, ونرفض الفرضية البديلة وهذا ما يتفق مع الفرضية الرئيسة الاولى , كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت مخاطر الائتمان حدث انخفاض في القيمة السوقية للاسهم العادية.

لاختبار معنوية مخاطر السيولة لتأثير في القيمة السوقية لأسهم المصارف محل الدراسة تم استخدام اختبار (t. test)، واظهر التحليل وجود تأثير معنوي لمخاطر السيولة في القيمة السوقية للأسهم ، حيث بلغت قيمة (t) 0.001 عند مستوى معنوي (0.05)وهي اقل من (0.05) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة في القيمة السوقية للاسهم، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمخاطر السيولة في القيمة السوقية للاسهم, كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت مخاطر السيولة زادت القيمة السوقية للأسهم العادية.

ولاختبار معنوية حجم المصرف لتأثير في القيمة السوقية لأسهم المصارف عينة الدراسة تم استخدام اختبار(t. test)، واظهر التحليل وجود تأثير معنوي لحجم المصرف في القيمة السوقية للأسهم ، حيث بلغت قيمة (t) 0.020 عند مستوى معنوي (0.05)وهي اقل من (0.05). لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذو دلالة معنوية لحجم المصرف في القيمة السوقية للأسهم العادية, وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية لحجم المصرف والقيمة السوقية للأسهم العادية. ونلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد حجم المصرف زادت القيمة السوقية للأسهم العادية.

كذلك نلاحظ معنوية قيمة (F) المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لان القيمة الاحتمالية لها بلغت(0.001) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي , كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) قد بلغت (0.24) وهذا يعني إن قيمة ما يفسره النموذج قد بلغ (24%) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأ سهم إما النسبة المتبقية والبالغة (76%) فهي تعود إلى عوامل اخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي, وكما نلاحظ انه يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W= 0.892).

ب- نموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

نلاحظ من نموذج FEM المقدر في الجدول أعلاه بان قيمة الحد الثابت (c) للنموذج ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) وذلك كون القيمة الاحتمالية لاختبار (t)للحد الثابت والبالغ (0.000) كانت اقل من مستوى المعنوية(0.05) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت .

ولاختبار معنوية مخاطر الائتمان لتأثير في القيمة السوقية لأسهم المصارف محل الدراسة تم استخدام اختبار (t. test)، وأظهر التحليل عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر ألائتمانية في القيمة السوقية للأسهم ، حيث بلعت قيمة (p) 0.178 عند مستوى معنوي (0.05) وهي اكبر (0.05) لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان في القيمة السوقية للاسهم العادية, ونرفض الفرضية البديلة وهذا ما يتفق مع الفرضية الرئيسية الاولى , كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت مخاطر الائتمان حدث انخفاض في القيمة السوقية للاسهم العادية.

لاختبار معنوية مخاطر السيولة لتأثير في القيمة السوقية لأسهم المصارف محل الدراسة تم استخدام اختبار (t. test)، واظهر التحليل وجود تأثير معنوي لمخاطر السيولة في القيمة السوقية للأسهم ، حيث بلغت قيمة (p) 0.000 عند مستوى معنوي (0.05)وهي اقل من (0.05) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة في القيمة السوقية للاسهم، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمخاطر السيولة في القيمة السوقية للاسهم, كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت مخاطر السيولة زادت القيمة السوقية للأسهم العادية.

ولاختبار معنوية حجم المصرف لتأثير في القيمة السوقية لأسهم المصارف عينة الدراسة تم استخدام اختبار(t. test)، واظهر التحليل وجود تأثير معنوي لحجم المصرف في القيمة السوقية للأسهم ، حيث بلغت قيمة(p) 0.000 عند مستوى معنوي (0.05)وهي اقل من (0.05). لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذو دلالة معنوية لحجم المصرف في القيمة السوقية للأسهم العادية, وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية لحجم المصرف والقيمة السوقية للأسهم العادية. ونلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد حجم المصرف زادت القيمة السوقية للأسهم العادية.

كذلك نلاحظ معنوية قيمة (F) المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لان القيمة الاحتمالية لها بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي , كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) قد بلغت (0.73) وهذا يعني إن قيمة ما يفسره النموذج قد بلغ (73%) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأ سهم إما النسبة المتبقية والبالغة (27%) فهي تعود إلى عوامل اخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي, وكما نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W= 2.29) .

ج- التأثيرات العشوائية (REM):

نلاحظ من نموذج REM المقدر في الجدول أعلاه بان قيمة الحد الثابت (**c**) للنموذج ذات دلالة معنوية عند مستوى معنوية (0.05) وذلك كون القيمة الاحتمالية لاختبار(t) للحد الثابت والبالغ (0.000) كانت اقل من مستوى المعنوية(0.05) وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم معنوية الحد الثابت ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على معنوية الحد الثابت .

ولاختبار معنوية مخاطر الائتمان لتأثير في القيمة السوقية لأسهم المصارف محل الدراسة تم استخدام اختبار (t. test)، وأظهر التحليل عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر ألائتمانية في القيمة السوقية للأسهم ، حيث بلعت قيمة (p) 0.152 عند مستوى معنوي (0.05) وهي اكبر (0.05) ، لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود اثر ذو دلالة معنوية لمخاطر الائتمان في القيمة السوقية للاسهم العادية, ونرفض الفرضية البديلة وهذا ما يتفق مع الفرضية الرئيسية الاولى , كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة السالبة لا تتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت مخاطر الائتمان حدث انخفاض في القيمة السوقية للأسهم العادية.

لاختبار معنوية مخاطر السيولة لتأثير في القيمة السوقية لأسهم المصارف محل الدراسة تم استخدام اختبار (t. test)، واظهر التحليل وجود تأثير معنوي لمخاطر السيولة في القيمة السوقية للأسهم ، حيث بلغت قيمة (p) 0.000عند مستوى معنوي (0.05)وهي اقل من (0.05) لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذو دلالة معنوية لمخاطر السيولة في القيمة السوقية للاسهم، وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة أثر احصائية ذات دلالة معنوية لمخاطر السيولة في القيمة السوقية للاسهم, كذلك نلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زادت مخاطر السيولة زادت القيمة السوقية للأسهم العادية.

ولاختبار معنوية حجم المصرف لتأثير في القيمة السوقية لأسهم المصارف عينة الدراسة تم استخدام اختبار(t. test)، واظهر التحليل وجود تأثير معنوي لحجم المصرف في القيمة السوقية

للأسهم ، حيث بلغت قيمة (p) 0.000 عند مستوى معنوي (0.05)وهي اقل من (0.05). لذا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود اثر ذو دلالة معنوية لحجم المصرف في القيمة السوقية للأسهم العادية, وهذا ما لا يتفق مع الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية لحجم المصرف والقيمة السوقية للأسهم العادية. ونلاحظ ان اشارة المعلمة الموجبة يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما زاد حجم المصرف زادت القيمة السوقية للأسهم العادية.

كذلك نلاحظ معنوية قيمة (F) المحتسبة تحت مستوى معنوية(0.05) وذلك لان القيمة الاحتمالية لها بلغت(0.000) وهي اقل من (0.05) وهذا يعني إن النموذج المقدر ككل معنوي , كما ان قيمة معامل التحديد(R^2) قد بلغت (0.47) وهذا يعني إن قيمة ما يفسره النموذج قد بلغ (47%) من التغيرات الحاصلة في القيمة السوقية للأ سهم العادية إما النسبة المتبقية والبالغة (53%) فهي تعود إلى عوامل اخرى لم تؤخذ بالنموذج و موجودة ضمن الخطأ العشوائي, وكما نلاحظ انه لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء اذ ان قيمة (D.W=1.69) .

د- اختيار النموذج الملائم:

بعد ان تم ايجاد النماذج الثلاثة السابقة سنقوم بتحديد النموذج الأكثر ملاءمة من بينها اذ سنجري اختبارين وعلى مرحلتين ،تتضمن **المرحلة الأولى** المقارنة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة ايهما افضل ، فإذا ما دلت نتيجة الاختبار الاول الى ان النموذج التجميعي اكثر ملائمة للبيانات نتوقف عند هذه المرحلة ونعتبر النموذج التجميعي هو الأكثر ملائمة ، اما اذا أشارت النتائج لأفضلية او ملائمة نموذج التأثيرات الثابتة على النموذج التجميعي فأننا سننتقل **للمرحلة الثانية** او الى الاختبار الثاني وهو التفضيل او المقارنة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية . وسيتم تطبيق المرحلة الأولى او الاختبار الاول من التقييم بين النماذج باستخدام اختبار (F) المقيد الذي يأخذ الصيغة الرياضية الموضحة فيما يلي ،(شروقي، 2018: 83):

$$\boldsymbol{F = \frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PEM})/(N-1)}{(1-R^2_{FEM})/(NT-N-K)} \approx F(N-1, NT-N-K)}$$

اذ ان :

N : عدد المقاطع وهنا عدد المصارف

T : طول المدة الزمنية

K: عدد المتغيرات المستقلة

R^2_{FEM}**:** معامل التحديد (R^2) للنموذج غير المقيد(نموذج FEM)

R^2_{PEM} **:** معامل التحديد(R^2) للنموذج المقيد(نموذج PEM)

فإذا تم مقارنة قيمة (F) المحتسبة مع قيمة (F) الجدولية بمستوى معنوية (0.05) ودرجة حرية البسط $(N-1)$ والمقام$(NT-N-K)$ فإذا كانت نتيجة (F)المحتسبة اكبر من قيمة (F)الجدولية فأننا نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة اي ان النموذج الافضل هو نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والعكس صحيح.

فاذا ما تم رفض فرضية العدم فانه يتم تطبيق المرحلة الثانية (الاختبار الثاني) للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار (Housman), وحسب الفرضيات التالية:

H_0 **:** نموذج التأثيرات الثابتة افضل من نموذج التأثيرات العشوائية .

H_1 **:** نموذج التأثيرات العشوائية افضل من نموذج التأثيرات الثابتة.

اذ نقبل فرضية العدم اذا كانت القيمة الاحتمالية لإحصاءة لاختبار F (x^2) اقل من 0.05.

اذ قام الباحث بحساب قيمة (F)المحتسبة للجدول السابق وقد بلغت (8.87) وعند مقارنتها مع قيمة (F) الجدولية البالغة (2.01) نلاحظ انها اكبر منها اي ان نموذج التأثيرات الثابتةهو الافضل او الاكثر ملائمة في التقدير .

لذا سوف يتم تطبيق المرحلة الثانية للتفضيل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك باستخدام اختبار (Housman) وكما يلي:

وتم حساب قيمة اختبار Housman باستخدام برنامج Eviews.7 وكانت كما بالجدول التالي:

جدول (8) قيمة اختبار Housman

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f	Prob.
Cross-section random	2.213	3	0.529

المصدر: (من اعداد الباحث اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews.7).

نلاحظ ان القيمة الاحتمالية هي (0.529) وهي اكبر من 0.05 لذا نقبل فرضية العدم التي تنص على ان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل .

ثانيا : قياس العلاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة تم التوصل الى ان هناك علاقة انحدار قصيرة الامد معنوية بين{ **مؤشر مخاطر الائتمان (x_1), مؤشر مخاطر السيولة (x_2), مؤشر مخاطر حجم المصرف (x_3) }والمتغير المعتمد { القيمة السوقية للأسهم العادية (y)}** , ومن اجل معرفة هل ان هذه العلاقة زائفة ام لا؟, و ايضاً هل ان هذه العلاقة تعتبر توازنية وطويلة المدى بين هذه المتغيرات ام لا؟.

وعليه ولكي نحصل على هذه الاجابة فانه لابد من اجراء اختبارات الاستقرارية للسلاسل الزمنية المقطعية (panel data) **اولاً** ثم القيام باختبار التكامل المشترك **ثانياً**.

1- اختبار الاستقراريه لمتغيرات النموذج:

لكي يتم التأكد من استقرارية نماذج سلاسل ال (panel data) لمتغيرات الدراسة سوف نقوم باختبار جذر الوحدة الخاص بالسلاسل الزمنية المقطعية, ومن بينها الاختبارات الاتية :

أ- اختبار Levin , Lin ,Chu (LLC) : واساس هذا الاختبار هو اختبار DF اذ ينبثق منه وهذا الاختبار يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

ان بيانات الـ panel تحتوي على جذر وحدة : H_0

ان بيانات الـ panel لا تحتوي على جذر وحدة: H_1

ب- اختبار Pesaran ,Im و Shin (IPS) : وينطلق هذا الاختبار من نفس فرضيات LLC.

ج- اختبار Hadri : تم اقتراحه من قبل الجزائري" قدور حضري "سنة 2000 ، ويتميز هذا الاختبار عن غيره من الاختبارات بأن فرضية العدم و البديلة تكون عكس بقية الاختبارات السابقة لذا فإن نتيجته لا تظهر في برنامج (.Eviews) إلا بعد طلبها وسوف يتم استخدامه اذا لم تحسم النتيجة في الاختبارين السابقين.

اذ تم استعمال الاختبارات الاول والثاني اولا من اجل التحقق من استقرارية متغيرات الدراسة وتم التوصل الى النتائج الموضحة بالجدول الاتي:

جدول (9) نتائج اختبارات استقرارية متغيرات الدراسة

نوع الاختبار		LCC		IPS	
المتغيرات		الاحصائية المحسوبة	الاحتمالية p	الاحصائية المحسوبة	الاحتمالية p
القيمة السوقية للسهم	عند المستوى	-10.667	0.000	-3.333	0.000
مخاطر الائتمان LO	عند المستوى	-1.760	0.039	-1693	0.035
مخاطر السيولة LE	عند المستوى	-3.306	0.000	-2.129	0.011
مخاطر الحجم SIZE	عند المستوى	-13.605	0.000	-3.249	0.000

المصدر:(من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews. 7).

نلاحظ من الجدول السابق ان كل الاختبارات تؤكد استقرار كل المتغيرات في مستوياتها أي ان كل متغير مستقر عند الدرجة الاولى I(0), وتشير هذه النتيجة الى امكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. ونلاحظ من الجدول السابق ان اكثر الاختبارات تؤكد استقرار كل المتغيرات في مستوياتها .

2- اختبار التكامل المشترك:

بعد التأكد من استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات الدراسة ، وانها كل منها متكامل و من الدرجة نفسها، يتم اختبار وجود علاقة توازنيه بين هذه المتغيرات على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك، إذ تختلف هذه الأخيرة عن مثيلاتها في السلاسل الزمنية العادية، وتعرف علاقات التكامل المشترك من قبل Kao وPedroni باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل.

أ- اختبار Pedroni : اقترح هذا الاختبار سنة 1999 وطوره سنة 2004 إذ قسمه إلى سبعة (7) اختبارات جزئية لكشف واثبات فرضية التكامل المشترك، إذ يستدعي تطبيقها تقديرا مسبقا للعلاقة على المدى الطويل وتصاغ فرضيته على النحو التالي:

1- عدم وجود تكامل مشترك :H_0

2- وجود تكامل مشترك :H_1

ترفض فرضية العدم أو تقبل من خلال نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية، فا ذا تجاوز احتمال P(value) لكل اختبار 5% ترفض الفرضية الصفرية وبالتالي وجود تكامل مشترك والعكس صحيح.

ب- اختبار Kao : وهو الاختبار الذي قدمه kao عام 1999 لاختبار عدم التكامل المتزامن انطلاقا من اختبارات ديكي فولر الموسع ADF معتبرا اياها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة واستنتج هو أيضا أن إحصائيته تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر المركز. وتصاغ فرضيته على النحو التالي:

1- **عدم وجود تكامل مشترك :H_0**
2- **وجود تكامل مشترك :H_1**

ترفض فرضية العدم أو تقبل من خلال احتمال P(value) فاذا تجاوز(0.05)ترفض الفرضية الصفرية وبالتالي وجود تكامل مشترك ، والعكس صحيح.

تم اجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبارKao وكما موضح بالجدول التالي:

الجدول (10) نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

Kao Residual Cointegration Test
Series: LOGY X1 X2 X3
Date: 07/13/21 Time: 05:03
Sample: 2014 2019
Included observations: 60
Null Hypothesis: No cointegration
Trend assumption: No deterministic trend
User-specified lag length: 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

	t-Statistic	Prob.
ADF	-2.868117	0.0021
Residual variance	0.230828	
HAC variance	0.159752	

المصدر:(من اعداد الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج Eviews. 7).

يتبين من خلال الجدول(10) أن قيمة .prob اقل من 0.05 وعليه نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة اي وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل لأثر المتغيرات المستقلة على المتغير المعتمد كما ان علاقة الاثر قصيرة الأجل التي تم الحصول عليها ليست زائفة.

المبحث السادس :- الاستنتاجات والتوصيات

يتناول الباحث في هذا المبحث عرضاً لخلاصة النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية في ضوء أهداف وفروض الدراسة ونتائج التحليل الإحصائي فضلا عن صياغة مجموعة من التوصيات التي يمكن للمستثمرين الاستفادة منها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والقائمين على إدارة اهذه المصارف المدرجة في سوق الاوراق المالية العراقية .

اولاً :- الاستنتاجات :

1- عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر الائتمانية في القيمة السوقية لأسهم المصارف محل الدراسة، وهذا ما يتفق مع الفرضية الرئيسية الاولى للدراسة ، ولا يتفق مع النظرية الاقتصادية التي تنص على انه كلما ارتفعت المخاطر الائتمانية انخفضت الارباح وانعكس ذلك على انخفاض في القيمة السوقية للاسهم العادية للمصارف محل الدراسة .

2- وجود تأثير معنوي لمخاطر السيولة في القيمة السوقية للأ سهم العادية، وأن التغير في القيمة السوقية للأسهم يرجع إلى التغير في مخاطر السيولة التي تتعرض لها المصارف، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية أي كلما زادت مخاطر السيولة زادت القيمة السوقية للأسهم العادية للمصارف التجارية الخاصة.

3- وجود تأثير ايجابي معنوي لحجم المصرف في القيمة السوقية للأسهم العادية، وأن التغير في القيمة السوقية للأسهم يرجع إلى التغير في حجم المصارف ، وتعد المصارف كبيرة الحجم أكثر فعالية وأكثر تحقيقا للأرباح، وتعتمد على التنويع في خدماتها المصرفية المقدمة للزبائن، كما تعد أكثر منافسة من المصارف الصغيرة وتتعامل مع عدد كبير من الزبائن، مما ينعكس ذلك إيجابا على تجميعها للموارد من مختلف الأعوان الاقتصاديين وعلى القيمة السوقية للاسهم العادية للمصارف محل الدراسة .

4- كلما انخفض مستوى الائتمان الممنوح قل مستوى الأرباح في بعض المصارف عينة الدراسة أي وجود علاقة عكسية بين الائتمان الممنوح والارباح ومن ثم انخفاض القيمة السوقية للاسهم العادية كما بينه مصرف الائتمان العراقي ، ومصرف اشور الدولي للإستثمار.

5- أظهرت نتائج التحليل المالي ان مصرف المتحد للاستثمار يعاني في السنوات الأخيرة من نقص حاد في السيولة النقدية ، أي زيادة تعرضه لمخاطر السيولة ومن ثم إمكانية تعرضه للفشل او الإفلاس إذ يحتفظ برصيد نقدي اقل بكثير من الرصيد المقرر من قبل البنك المركزي العراقي .اما بقية المصارف في عينة الدراسة فكانت مخاطر السيولة منخفضة طول مدة الدراسة.

6- تباين في القيمة السوقية لأسهم المصارف التجارية عينة الدراسة إذ بدأت بالانخفاض التدريجي من سنة 2014 الى ان وصلت ادنى قيمة سوقية لها في نهاية مدة الدراسة في معظم المصارف محل الدراسة ، وذلك يرجع إلى لعدة أسباب أهمها الأزمة المالية في عام 2014 والركود الاقتصادي وكذلك انخفاض مؤشرات الاقتصاد فضلا عن ضعف حركة السيولة داخل المصارف عينة الدراسة ويرجع ذلك إلى الاحتفاظ المفرط بالسيولة النقدية.

7- إن إتباع المصارف التجارية الخاصة لأساليب علمية حديثة عند رسم السياسة الإقراضية يؤدي إلى تقليل مخاطر الائتمان، مثل مصرف الائتمان العراقي ومصرف اشور الدولي للإستثمار.

ثانيا :- التوصيات :

بناء على ما جاء بالدراسة واستنتاجاتها يمكن صياغة عدد من التوصيات يمكن أستفادة المعنين منها عند اتخاذ قرارات بمضمون ومحتوى هذه الدراسة وكما يلي :

1- على إدارة المصارف أن تعمل على وفق سياسة اقراضية معتدلة بحيث تحقق التوافق ما بين رغباتها في الحصول على العائد ومدى قدرتها على تحمل المخاطر المصاحبة له .

2- اتباع المصارف سياسة لاستثمار أموالها الفائضة من خلال إدارة السيولة المصرفية بما يساعدها في تحقيق الأرباح من هذه الأموال المستثمرة. أي تشجيع المصارف على ايجاد آليات جديدة وطرائق سليمة تمكنها من استغلال الودائع المتوافرة لديها بشكل أفضل بهدف تحقيق الأرباح

3- ضرورة مواصلة المصارف التجارية العراقية ومراعاة للمخاطر الائتمانية على كل المستويات ومراقبة شروط ومعايير منح الائتمان وادارة القروض المتعثرة ، ومراقبة وضبط هذه المخاطر والحد منها .

4- توفير السيولة الكافية للمصارف التجارية العراقية لديها دون أفراط أو تفريط وبشكل مستمر لمواجهة سحوبات ومتطلبات الزبائن وتوافقا مع التشريعات الصادرة عن البنك المركزي، وايضا استثمار السيولة الزائدة في مجال استثماري يدر ارباحًا مع مراعاة المخاطر المترتبة عن انخفاض السيولة النقدية ، وخصوصا أن هذه المصارف تعمل ضمن بيئة بعيدة عن التنبؤ الواضح .

5- على المستثمرين تقييم أوضاع المصارف الموجودة في السوق العراقية من حيث درجة العائد والمخاطرة والسيولة قبل اتخاذ قرار الاستثمار فيها .

6- ضرورة اهتمام المصارف التجارية الخاصة (عينة الدراسة) بتنويع تعاملها مع قطاعات اقتصادية مختلفة لغرض توزيع وتنويع و تقليل المخاطر التي تؤثر في القيمة السوقية للاسهم العادية .

المصادر

المصادر

اولا :- القران الكريم

ثانيا :- الكتب

1- العامري, محمد علي ابراهيم ,الادارة المالية المتقدمة ,الطبعة الاولى , اثراء للنشر والتوزيع, عمان ,الاردن ,(2010).

2- العصار, رشاد , دراسات تطبيقية في ادارة المصارف, دار صفاء للنشر والتوزيع , الاردن,(1991).

3- الكراسنة, ابراهيم ,اطر السياسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وادارة المخاطر ,صندوق النقد العربي , معهد السياسات الاقتصادية , ابوظبي ,الامارات العربية المتحدة , (2006).

4- الجوادي ,بلال كاظم , ادارة المخاطر في المصارف الاسلامية ,دراسة نظرية تحليلية ,سما الحكمة للنشر ,(2010).

5- الحسيني, فلاح. ولدوري, مؤيد ,ادارة البنوك ,مدخل كمي واستراتيجي معاصر ,الطبعة الاولى ,دار وائل للطباعة ولنشر ,عمان ,(2000) .

6- الشماع ,خليل محمد حسن , ادارة المصارف ,الطبعة الثانية , مطبعة الزهراء , بغداد ,(1995).

7- حشاد, نبيل، دليل إدارة المخاطر المصرفية، بيروت، اتحاد المصارف العربية،(2005) .

8- عثمان ,محمد داود, كتاب ادارة وتحليل الائتمان ومخاطرة ,الطبعة الاولى ,دار الفكر,(2013).

9- عقل، مفلح، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان,(2006)

10- هندي ,منير ابراهيم , ادارة البنوك التجارية , مدخل اتخاذ القرارات , الطبعة الثالثة , المكتب العربي الحديث ,(2000) .

11- هندي ، منير ابراهيم ،"اساسيات الاستثمار في الاوراق المالية " ، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية ،جلال حزن و شركاءه ، (1999).

ثالثا :- الرسائل والاطاريح

1- ابو رحمة ,سرين سميح , السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة, دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية, رسالة ماجستير ,غير منشورة ,(2009).

2- الأسدي، عبد الحسين، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة ماجستير، غير منشورة , جامعة كربلاء، (2005).

3- البراجنة ,امجد ابراهيم , اختبار العلاقة بين توزيع الارباح وكل من القيمة السوقية والدفترية للاسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية , رسالة ماجستير, غير منشورة ,الجامعة الاسلامية , غزة ,فلسطين ,(2009).

4- الخفاجي , حسنين حامد شاكر , قرارات التمويل وانعكاساتها في القيمة السوقية لمنشات الاعمال ,دراسة تطبيقية لعينة من الشركات قطاع الصناعة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , رسالة ماجستير ,غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء,(2018) .

5- الخفاجي ,مريم حفظي حمزة , تأثير المخاطر السوقية في التعثر بالسداد وبعض مؤشرات السيولة للمصارف , دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية العراقية, رسالة ماجستير ,غير منشورة ,كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء ,(2019) .

6- السبتي ,عبد العليم , مشكلة السيولة (دراسة تحليلية في مصرف الرافدين, رسالة ماجستير ,غير منشورة ,ادارة واقتصاد , ادارة اعمال , جامعة المستنصرية ,(1990).

7- الكحلوت ,خالد محمود ,مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في وترشيد قرار الائتمان : دراسة ميدانية على المصارف العامة في قطاع غزة ,رسالة ماجستير ,غير منشورة ,الجامعة الاسلامية ,فلسطين, (2005).

8- المرسومي , مروج طاهر هذال, , اثر مخاطر السيولة المصرفية وكفاية راس المال في اداء المصارف التجارية العراقية , دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية, اطروحة دكتوراه, غير منشورة ,(2017) .

9- المسوتي, ميساء, أثر التضخم على الأسعار السوقية للأسهم في المصارف , دراسة حالة أسهم بعض المصارف التجارية والإسلامية المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية , رسالة ماجستير , غير منشور , جامعة بلاد الشام للعلوم الشريعة,(2018) .

10- المطيري ,علي مانع صنيهيت شرار, دور المعلومات المحاسبية الالكترونية في تحسين قياس مخاطر الائتمان في البنوك الكويتية , دراسة ميدانية ,رسالة ماجستير, غير منشورة, قسم المحاسبة ,كلية الاعمال ,جامعة الشرق الاوسط ,(2012).

11- الموسوي ,احمد حسين احمد , تأثير الهيكل المالي في مخاطر السيولة , رسالة ماجستير ,غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء, (2016) .

12- المياح ,شيماء شاكر محمود , قياس متطلبات التمويل ودورها في تحسين القيمة السوقية للمصرف , دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , رسالة ماجستير , غير منشورة , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء,(2019) .

13- جميلة ,والي , إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية وفق متطلبات لجنة بازل, رسالة ماجستير ,غير منشور ,جامعة محمد بوضياف ,(2015).

14- حليمة, بن قرينة , دراسة اثر المؤشرات الاداء المالي على القيمة السوقية للسهم ,دراسة حالة بورصة قطر , رسالة ماجستير , غير منشورة , كلية العلوم الاقتصادية ,جامعة قاصدي مرياح ,فلسطين , (2016).

15- حمد ,عذراء خليفة , تأثير تركيبة الهيكل المالي في القيمة السوقية للمصارف العراقية الخاصة , دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , رسالة ماجستير ,غير منشورة, الكلية التقنية الادارية , جامعة بغداد ,(2018).

16- عبد الله ,هيثم يعقوب إسحاق , الرافعة الالية وأثرها على القيمة السوقية للشركات المساهمة, دراسة ميدانية لعينة من شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية , اطروحة دكتوراه , غير منشورة , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ,(2015) .

17- عطية ،عبد السلام ، اثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي ، دراسة قياسية لدول منظمة الاوابك ، رسالة ماجستير في الاقتصاد القياسي ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة – الجزائر ،(2016).

18- محمد , داود عثمان , اثر مخففات الائتمان على القيمة البنوك , دراسة تطبيقه على قطاع البنوك التجارية الاردنية باستخدام معادلة Tobin's Q, اطروحة دكتوراه ,(2008).

19- رباح ، محمد ابراهيم مجمد ، " اثر حجم البنك على الكفاءة المصرفية , دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة آل البيت,(2017) .

20- زيد ,ايمن , ادارة المخاطر الائتمانية في المصارف التجارية وفقا لمتطلبات لجنة بازل ,دراسة ميدانية على بعض المصارف الجزائرية ,رسالة ماجستير ,غير منشورة ,(2013) .

21- سعيد , عبد السلام لفتة , المخاطر الائتمانية واثرها في سياسات الاقراض , دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية , اطروحة دكتوراه ,غير منشورة ,كلية الادارة والاقتصاد ,جامعة كربلاء, (1996) .

22- وهبة ,مها مهند , فعالية معايير ادارة مخاطر السيولة المطبقة في المصارف الخاصة في سورية , رسالة ماجستير , غير منشورة , المعهد العالي لإدارة الاعمال ,سورية , (2014) .

23- نصر, خالد جمال , اثر الاعلان عن توزيعات الارباح وربحية الاسهم في القيمة السوقية لاسهم الشركات الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية , رسالة ماجستير ,جامعة العلوم التطبيقية الخاصة ,عمان الاردن ,(2015).

24- يعقوب ,فرح , إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي, دراسة عمل ةٌ لإدارة مخاطر السيولة في بنك بيمو السعودي الفرنسي , رسالة ماجستير , غير منشورة , الجامعة الافتراضيةٌ السورية,(2017).

رابعا :- النشرات والدوريات والمجلات

1- احمد, نضال رؤوف, دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثرها على كفاية راس المال في القطاع المصرفي , دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد(36), 2013 .

2- الحمداني , رافعة ابراهيم والجويجاني , اوس فخر الدين ايوب , تأثير السياسة النقدية في القيمة السوقية للاسهم والسندات , دراسة تحليلية من دول الخليج , مجلة تنمية الرافدين , المجلد (29), العدد(8).

3- الدعمي ,عباس كاظم و المرسومي , مروج طاهر هذال , تأثير مخاطر السيولة في الاداء المالي المصرفي , دراسة تطبيقية في عينة من المصارف الخاصة , مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء , المجلد (5), العدد(20), 2016 .

4- الكراسنة , ابراهيم ,مصدر سابق , ص119

5- الزبيدي , فراس خضير, العلاقة بين العائد والمخاطرة واثرهما على القيمة السوقية للاسهم , مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ,المجلد (16),العدد(2),2014.

6- الذبحاوي , حسن كريم حمزه , الكرعاوي , رسول رحمن, قياس مخاطر الائتمان لعينة من المصارف التجارية لمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ,مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية , المجلد (17), العدد (4),2017.

7- العشعوش ، ايمن ، اختبارات جذر الوحدة لبيانات panel(اختبارات الجيل الاول)، تطبيق عملي على عينة من الدول النامية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد.(39)، العدد.(5) ،2017 .

8- بن ساحة , علي , قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة الجزائرية في ظل التحرير المالي , مجلة الواحات للبحوث والدراسات , العدد(18) , 2013 .

9- حسين ,سطم صالح والتميمي , عباس حميد يحيى , تأثير جودة الابلاغ المالي في القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة التراث الجامعة , العدد(20), 2016 .

10- حسن ،سعد قيس ،الافصاح النوعي في المصارف التجارية وأثره على قيمة الأسهم السوقية ـ دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ،المجلد (15) .العدد(48)،2019.

11- حمد , خلف محمد و ناجي ,احمد فريد , مخاطر السيولة واثرها على ربحية المصارف التجارية , دراسة تطبيقية لعينة من المصارف التجارية في العراق , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد(52), 2017 .

12- حمودي , مروان عبد الرسول و صبري ,بسام امين , تحليل الاسهم العادية واثرها في القيمة السوقية , دراسة تطبيقية على الشركات القطاع المصرفي المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (16),العدد(49), 2020 .

13- حميدي , كرار سليم عبد الزهرة , اثر التدفق النقدي على قيمة الشركة , مجلة المثنى للعلوم الادارة والاقتصادية , المجلد (3), العدد(7), 2014 .

14- زياد , هدى سلمان , تأثير جودة الارباح على القيمة الحقيقية للاسهم وقيمة الشركة , دراسة تحليلية لعينة من الشركات الصناعية العراقية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , المجلد (29), العدد(1),2016 .

15- سعيد ,حمزه عمي , دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة , مجلة الواحة للبحوث والدراسات , المجلد (7) العدد (2),2014 .

16- سمحان , حسين محمد حسين , اثر حجم المصارف الاسلامية ومخاطر عملياتها على ربحية اصحاب حسابات الاستثمار المطلقة , دراسات ,مجلة علوم الشريعة والقانون , المجلد (45), العدد(1), 2018 .

17- صادق ،زهور عبد السلام ،العلاقة بين توزيع الارباح والقيمة السوقية للسهم واثرها في تحديد قيمة الشركة ـ بحث تطبيقي في عينة من المصارف المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ،مجلة مركز دراسات الكوفة ، العدد(50)،2018.

18- عبد الحميد , عبد العزيز شويش وحسن سعد قيس , الافصاح النوعي في المصارف التجارية واثره على القيمة الاسهم السوقية , دراسة تطبيقية في لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (15), العدد(48), 2019 .

19- عبد الستار , رجاء رشيد , تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد(31), 2012 .

20- عبد الصاحب , ايفان سمير , تأثير التغير في المبيعات في القيمة السوقية للاسهم , دراسة تحليلية لعينة من الشركات المدرجة في مؤشر (Dow Jones), المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , المجلد (18) ,العدد(66), 2020 .

21- عبد السادة ,ميثاق هاتف وناظم ,الهام وسعيد ,بلال نوري , تقييم الاداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية , دراسة مقارنة بين مصارف عراقية واردنية , مجلة جامعة كربلاء العلمية , المجلد (6), العدد(1) ,2008.

22- عزيزة ,بن سمينة, ادارة مخاطر الائتمان في البنوك التجاري ,مجلة العلوم الانسانية , العدد(12),2011.

23- عكور , سامر محمد , اثر خصائص الشركة وادارة الارباح على القيمة السوقية دليل في الشركات الصناعية والخدمية المدرجة في سوق عمان المالي , مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية , المجلد (26) ,العدد(2) ,2018 .

24- عنانزه ,عز الدين نايف وعثمان ,محمود داود , تقييم مدى كفاءة ادارة مخاطر الائتمان في البنوك الاسلامية الاردنية , مجلة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة البصرة , المجلد (6), العدد(12), 2014 .

25- غالي , بتول علي عبد , دور التحليل المالي في تعزيز العلاقة بين توزيعات الارباح والقيمة السوقية للسهم في المصارف التجارية, دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (7), العدد(3), 2017 .

26- عمر و فروحات ،الفاروق زرقون، حدة ،ادارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية- دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة (2011- 2016), مجلة الباحث ,المجلد (18), العدد(1) ,2018 .

27- كاظم ,حسين جواد و الياسين ,احمد عبد الكريم , محددات القيمة السوقية للاسهم , دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة العلوم الاقتصادية , جامعة البصرة , المجلد (15), العدد(58), 2020 .

28- كريم , عقيل دخيل , قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المالي للمصارف العراقية, دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية , مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (9), العدد(1),2019 .

29- محسن , بن سليم , الاساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة , مقاربة السيولة المعرضة للخطر , مجلة الاقتصاد والمالية , العدد(3) ,2016 .

30- مشكور , سعود جايد وصادق ,زهور عبد السلام , العلاقة بين سياسات توزيع الارباح والقيمة السوقية للسهم واثرهما على حجم التداول , دراسة لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة الدنانير , العدد(25), 2019 .

31- يوسف , مروة عبدالله , اثر الكلف الوقاية في تعظيم القيم السوقية للاسهم العادية , دراسة تطبيقية لعينة الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية , مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية , المجلد (1), العدد(49),2018 .

خامساً :- التقارير

1. التقارير السنوية البنك المركزي العراقي دائرة الاحصاء والابحاث (2014- 2019).
2. التقارير السنوية عن حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية (2014-2019).
3. التقارير المالية السنوية لمصرف الشرق الاوسط (2014-2019).
4. التقارير المالية السنوية لمصرف الائتمان العراقي(2014- 2019).
5. التقارير المالية السنوية لمصرف الاتحاد العراقي (2014- 2019) .
6. التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري (2014- 2019).
7. التقارير المالية السنوية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار (2014- 2019).
8. التقارير المالية السنوية لمصرف الاهلي العراقي (2014-2019) .
9. التقارير المالية السنوية لمصرف التجاري العراقي (2014- 2019).
10. التقارير المالية السنوية لمصرف اشور الدولي للاستثمار (2014- 2019) .

11. التقارير المالية السنوية لمصرف المنصور للاستثمار (2014- 2019) .
12. التقارير المالية السنوية لمصرف المتحد للاستثمار (2014- 2019).

المصادر الاجنبية

سادسا :- الكتب

1- Brigham, E.F and J.F Houston, " Majamenen Keuangan". Jakarta , Erlangga,1999.
2- Brigham, Eugene F. and et. al. "Financial Management :Theory And Practice", U.S.A., The Dryden Press, 1999.
3- Casu, B., Girardone, C. and P. Molyneyx, " Introduction to Banking". FT Prentice Hall, Pearson Education (CGM),(2006).
4- Dlabay , Lesr & Burrow jamesl,(business finance), Thomson south-western,2008 .
5- Gestel, T. V., & Baesens, B. "Credit Risk Management Basic Concepts" . New York: Oxford University Press Inc , (2008).
6- Hanmanth, N.,Mustari & Shivagji, Waghamare," Risk Management In Banks", First Edition, Solapur, Maharashtra, India,2014.
7- Hempel George H. & Simonson Donald G. & Coleman Alan B, "Bank Management: Text & Cases"4th Ed., New York: John Wiley & Sons, Ice, 1998.
8- Howells , Peter , Bain , Keith, " Financial Markets & Institutions ", 5th ed. , prentice Hall , 2007 .
9- Hull, J." Risk Management and Financial Institutions", (2nd ed.). Boston: Pearson Education,(2010).
10- Jan Schildbach , Large or small ," How to measure bank size", DB Research Management, Frankfurt ,Germany ,2017.
11- Joseph, C, "Credit Risk Analysis, Portfolio Credit Mitigation" 1st Ed, Mc Graw-Hill, New Delh,(2006).

12- Jones, Judith H. & Bergin L.;"the management of corporate Risk",1Edition ,oceean House of London ,1998.

13- Keegan, Mary. " Management of Risk: Principles and Concepts, the Orange Book, Working Papers, (2004).

14- Koch W. Timothy & Macdonald S. Scott," Bank Management", 5th edition, Thomson, South-Western, 2005.

15- Koch ،Timothy W. & Macdonald ،S. Scott،" Bank Management" ،4th ed. ،2000.

16- Saunders, Anthony and Cornett, Marcia Millon , "Financial Institutions Management: A Risk Management Approach", 5th Ed. New York: McGraw-Hill,(2007).

17- Schonbucher, P.J. " Credit derivatives pring models: Models Pricing and Implementation", (Fifth Edition), John Wiley and Sons Ltd,(2003).

18- Shen, Chung-Hua, Chen, Yi-Kai, Kao, Lan-Feng, Yeh, Chuan-Yi," Bank Liquidity Risk And Performance",2009.

19- Song, Q. H., & Li, Z. H." Financial Risk Management" . Beijing: China Financial Publishing House, (2008).

20- Teka, B. The Credit Risk Management Skills Shortage in Nelson Mandela Bay Metro pole . Port Elizabeth: Nelson Mandela Metropolitan University (NMMU) Business School, (2012).

21- Van, Horne James C. & Wachowicz, John M," Fundamentals of Financial Management", 13th ed, UK : Prentice, Hall, 2009.

22- Weston, J.F. and Brigham, B, "Essential of Managerial Finance", 10th Ed. The Dryden Press, New York,1993.

23- Wild, John J. " Financial Accounting , Information for Decisions " 2th ed – McGraw , Hill , Irwin- , 2003.

24- Wild, John J. " Financial Accounting : Information for Decisions " 8th ed – McGraw , Hill , Irwin, 2017.

سابعا :- الرسائل والاطاريح الاجنبية

1- **Ali, Habiba Ahmed , "The effect of exchange rate volatility on the market value of listed commercial banks in kenya", unpublished master thesis, university of nairobi,nairobi, Kenya,2017.**

2- **Aronkumar, Rakha, "Risk Management in Commercial Banks: A Case Study of Public and Private Sector Banks in India", Master Thesis, unpublished, University of Mysore, 2018.**

3- **Cornett, Marcia Mellon, MC Knott, Jimmy John, "Performance changes about bank mergers: Revenue improvements versus cost revision", PhD thesis, Southern Illinois University Carbondale, 2006.**

4- **Davis, E. Philip, "Liquidity Management in Banking Crises", Master Thesis, unpublished, Brunel University West London, 2003 (WWW. Ephilipdavis. Com).**

5- **Gross, S," Banks and Shareholder Value, An Overview of Bank Valuation and Empirical Evidence on Shareholder Value for Banks", Unpublished Dissertation, Deutscher Universitats-Verlag, Germany,2006.**

6- **Khatywa, Thembalethu," Mathematical Models of Credit Management and Credit Derivatives", A thesis in the Department of Mathematics and Applied Mathematics ,University of the Western Cape ,December ,2009.**

7- **Kiranga, Paul Wangoy, "The Relationship Between Intrinsic Values and Market Values of Companies Listed on the Nairobi Stock Exchange", Master Thesis, unpublished, College of Business Administration, University of Nairobi, 2013.**

8- **Ongera, Esther Nyamusi ,"The Impact of Shareholding by Shareholders prior to the Initial Public Offering on the Market Values of Companies Listed on the Nairobi Stock Exchange",**

Master Thesis, Unpublished, College of Business Administration, University of Nairobi, 2014.

9- Shikoku, Lauren, Unpublished thesis," Management of Liquidity Risk by Zimbabwean Commercial Banks", School of Business and Economic Sciences, Nelson Mandela Metropolitan University, 2012.

10- Zhao, Xiuzhu." Credit Risk Management in Major British Banks", Unpublished Thesis, The University of Nottingham, UK,.2007.

11- Zidane , Khaled." Impact of Credit Risk Policies on Profitability of Commercial Banking Sector in Palestine" , PhD thesis,2014.

ثامنا :- النشرات والدوريات الاجنبية

1- Abdellahi, Sayed Amin and Mashkani, Abolfazl Jannati and Hosseini, Seyed Hasan," The effect of credit risk, market risk, and liquidity risk on financial performance indicators of the listed banks on Tehran Stock Exchange" , American J. Finance and Accounting, Vol. 5, No. 1, 2017.

2- AbuZaid, BNA, Molino, Philip, Al Fayoumi, Nidal," Market Value, Book Value, and Earnings": Is Bank Efficiency a Missing Link, Journal of Management Finance, Vol. 35, No. 2, 2009.

3- Adam . M; Safitri . R ; Wahyudi.T , " Effect of company size, liquidity and operational efficiency on bank profitability with problem credit risk as a moderating variable at commercial banks that are listed on the Indonesia Stock Exchange", Journal Perspektif Pembiayaan dan Pembangunan Daerah, Vol. 6. No.3,2018.

4- Aiyar, S., C. Calomiris, and T. Wieladek, "Does Macro-Prudential Regulation Leak? Evidence from a UK Policy Experiment," Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 46, No. s1, 2014.

5- Aiyar, S., C. Calomiris, and T. Wieladek, "Does Macro-Prudential Regulation Leak? Evidence from a UK Policy Experiment," Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 46, No. 1, 2014.

6- Aladwan , M. S ," The Impact of Bank Size on Profitability "an Empirical Study on Listed Jordanian Commercial Banks " , European Scientific Journal December , vol.11, No.34,2015.

7- Altahtamouni, Farouq Rafiq, Alslehat, Zaher Abdelfattah, "The Impact of Accounting Indicators and Growth on the Market Value", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences , Vol. 4 , No.2 , 2014.

8- Badawi, Ahmad," Effect of Credit Risk, Liquidity Risk, and Market Risk Banking to Profitability Bank, Study on Devised Banks in Indonesia Stock Exchange" , European Journal of Business and Management, Vol.9, No.29, 2017.

9- Baele, L., O. De Jonghe, and R. Vander Vennet ,"Does the stock market value bank diversification?" Journal of Banking & Finance, Vol. 31, No. 7,2007.

10- Banulescu, G.D.; Dumitrescu, E.I, " Which are the SIFIs? A Component Expected Shortfall approach to systemic risk". Journal of Banking & Finance. Vol. 50,2015.

11- Barakat, A. and K. Hosseini, "Bank Governance, Regulation, Supervision, and Risk Reporting: Evidence from Disclosure of Operational Risks in European Banks", International Review of Financial Analysis,VOL.30 ,2013.

12- **Begley, T.A., A. Purnanandam, and K. Zheng, " The strategic under-reporting of bank risk ",The Review of Financial Studies ,VOL.30, NO.10 ,2017.**

13- **Beltratti, A., and R. Stulz, "The credit crisis around the globe: why did some banks perform better", Journal of Financial Economics, Vol. 105, No. 1, 2012.**

14- **Beltratti, A., and R. Stulz, "The credit crisis around the globe: why did some banks perform better?" Journal of Financial Economics, Vol. 105, No. 1,2012.**

15- **Demirgüç-Kunt, A., and H. Huizinga, "Bank activity and funding strategies: The impact on risk and returns", Journal of Financial Economics, Vol. 98, No. 3, 2010.**

16- **DeYoung, R., and G. Torna, "Nontraditional banking activities and bank failures during the financial crisis", Journal of Financial Intermediation, Vol. 22, No. 3,2013 .**

17- **Drehmann, M., and N. Tarashev , "Measuring the systemic importance of interconnected banks," Journal of Financial Intermediation, Vol. 22, No. 4,2013.**

18- **Drehmann, Mathias and Nikolaou, Kleopatra , Funding liquidity risk: Definition and measurement , The study was conducted at the European Central Bank between June 2005 and October 2008 ,Journal of Banking & Finance ,VOL. 37,2013 .**

19- **D'Souzas. C.s & Lais A. (2004). Does diversification improve bank efficiency? Journal of Financial Services Research ,VOL.12,NO.12 ,2004.**

20- **Enzo. S, Salvatore. P, "How to measure bank credit risk disclosure? Testing a new methodological approach based on a content analysis framework", Journal of Banking Regulation, https://doi.org/10.1057/s41261-020- 00129 – X,2020.**

21- hukwuogor-Ndus C. & Wetmores J," Comparative Performance Evaluation of Small Medium and Large US Commercial Banks. Publishing Company" Business Perspectives", Banks and Systems International Research Journal , VOL.23,2006.

22- Jianxu Liu, Quanrui Song, Yang Qi, “Measuring Systemic Risk in Global Financial Markets and Its Application in Predicting Trading Decisions”, Sustainability Journal, Volume 12, 2020.

23- Lind, Hans and Nordlund Universitet, "The concept of market value in thin markets and its implications for international accounting rules (IFRS)", Journal of Property Investment & Finance, VOL.37, NO.3, 2019.

24- Marsha,Nadya,Murtaqi,Isrochmani ,"The effect of financial rate on firm value in the food and beverage sector", Journal Of Business And Management, VOL.6, NO.2 , 2017.

25- Moeljadi ,"factors affecting firm value: theoretical study on public manufacturing firms in Indonesia", South East Asia Journal Of Contempory Business, Economics and Law, VOL.5, NO.2 ,(2014).

26- Mourhij, Mounzer, "The Impact of Liquidity and Profitability on the Safety of Syrian Private Commercial Banks", Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. 33, No. 6, 2017.

27- Scannella, E., and S. Polizzi , " Market risk disclosure in banking: An empirical analysis on four global systemically important European banks " , Journal of Banking Regulation, VOL.19,NO.2, 2018.

28- Scannella, E., and S. Polizzi , " Market risk disclosure in banking: An empirical analysis on four global systemically important European banks " . Journal of Banking Regulation, VOL.19,NO.2, 2018.

29- **Setiabudi , Andy , Agustia , Dian ," Fundamental Factor of Firm due to the Firm Value" , Journal of Basic and Applied Scientific Research , Basic. Appl. Sci. Res. ,VOL. 2,NO.12, 2012.**

30- **Subramaniam, V,A . Murugesu ,Tharshiga ," Impact of Earning Per Share (EPS) On Share Price(Listed Manufacturing Companies in Sri Lanka)" International Journal of innovative Research & Studies , 2016 .**

31- **Sucuahi, W. & Cambarihan, JM. "The Impact of Profitability on the Fixed Value of Diversified Firms in the Philippines". Accounting and Finance Research,2016.**

32- **Sucuahi, William, Cambarihan, Jay Mark, "The Impact of Profitability on Diversified Corporate Value in the Philippines", Journal of Accounting and Financial Research, Vol. 5, NO.2, 2016.**

33- **Waithaka, S. M., Ngugi, J. K. Aiyabei, J. K. Itunga and P. Kirago, " Effects of dividend policy on share prices A case of companies in Nairobi Securities Exchange", Prime Journal of Business Administration and Management (BAM), Vol.2, NO.8, 2012.**

34- **Westgaard, S., & Wijst, N," Default Probabilities in a Corporate Bank Portfolio: A Logistic Model Approach", European Journal of Operational Research, VOL.35,2001.**

35- **Zadeh, Farahnaz Orojali and Eskandari, Alireza," Firm Size As Company's Characteristic and Level of Risk Disclosure", International Journal of Business and Social Science, Vol. 3, No. 17, 2012.**

تاسعا :- شبكة المعلومات الدولية

1- مروان النحلة , قياس وتحليل ادارة المخاطر المالية ,22 شباط ,2010 .

2- حدوش شروق ,ادارة المخاطر المالية ,2020 https://elearn.univ-tlemcen.dz

3- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS), (2013), "Global systemically important banks: updated assessment methodology and the higher loss absorbency requirement," https://www.bis.org/publ/bcbs255.htm

عاشرا:- المؤتمرات العالمية

1- ألهاشمي والجبوري ،ليلى عبد الكريم ، جمال هداش ، مؤشرات كفاءة الادارة المصرفية واثرها على القيمة السوقية للمصارف ـ دراسة تحليلية لعدد من المصارف الحكومية والاهلية في العراق ، بحث مقدم للمشاركة في المؤتمر العالمي الدولي لجمعية ادارة الاعمال العراقية ، 2017 .

2- Allen . Jason and Liu .Ying, " Efficiency and Economies of Scale of Large Canadian Bank of Canada" . Working Paper 2005- 136 Canada, 2005.

3- Ssempebwa& Ronald Kibuuka. Project Risk Management, Atlanta International University, Conference Paper ,November, 2013.

ملحق رقم (1) قيم متغيرات الدراسة

أ- قيم مخاطر الائتمان

المصرف	2014		2015		2016		2017		2018		2019	
	مخصص الديون	الائتمان النقدي	مخصص الديون	الائتمان النقدي	مخصص الديون	الائتمان النقدي	مخصص الديون	الائتمان النقدي	مخصص الديون	الائتمان النقدي	مخصص الديون	الائتمان النقدي
الشرق الاوسط	10428	350372	10428	149924	4240	126346	5032	116308	9469	111061	9469	111061
الائتمان العراقي	58338	75228	68338	68636	——	555906	——	362393	——	354823	——	——
الاتحاد العراقي	49467	504361	16555	352813	53468	478306	54389	431608	10129	296705	91714	287665
الخليج التجاري	32896	288100	43041	310868	39041	318487	40705	204274	43858	171492	84294	144623
الموصل للتنمية	4155	165163	10621	356906	11436	393431	12060	451580	16060	161580	13155	165163
الاهلي العراقي	14167	165477	19651	184042	24333	124683	25114	134356	11286	168964	——	76828
التجاري العراقي	9970	16982	9835	20334	10289	19267	9903	20353	11446	26150	10987	19297
اشور الدولي	13084	85073	23512	28440	26185	27589	45587	47875	13898	14798	5624	8983
المنصور للاستثمار	8344	109505	11814	109505	7427	114534	6606	116742	5444	110730	——	109127
المتحد للاستثمار	21121	429494	34992	32422	53447	323328	58487	272651	123407	398961	66487	329052

ب- قيم مخاطر السيولة

- **الموجودات المتداولة**

العام / المصرف	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الشرق الاوسط	463241	456091	426489	420690	303250	359489
الائتمان العراقي	291084.56	484561.71	596326.70	382184.25	464681.35	309105.84
الاتحاد العراقي	187033.08	158906.93	193339.35	106093.02	73098.60	38629.92
الخليج التجاري	355760.25	375758.46	262738.56	134687.15	185595.41	232990.10
الموصل للتنمية	51435	63903.75	131756.07	122455.89	133419.16	68252.89
الاهلي العراقي	332125.56	362295.12	422166	372022	55079.76	333568.22
التجاري العراقي	210922.8	2476091.12	212704.23	154235.12	372378.88	321009.56
اشور الدولي	202809.42	301520.74	315580.861	291040.40	315997.40	109517.40
المنصور للاستثمار	1159870876.11	818605327.28	607225113.84	1199356786.74	1224971809.32	1032412071.60
المتحد للاستثمار	6458.64	75262.83	30779.98	49188.72	17227.96	7295.88

- **المطلوبات المتداولة**

العام / المصرف	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الشرق الاوسط	683076	675123	656850	509539	570747	534626
الائتمان العراقي	191503	316707	335015	218391	167755	153784
الاتحاد العراقي	359679	369551	429643	321494	365493	321916
الخليج التجاري	474347	487998	469176	207211	241033	274106
الموصل للتنمية	102870	85205	135831	131673	136142	133829
الاهلي العراقي	283868	274466	351805	265730	245269	311746
التجاري العراقي	121220	140687	164887	148303	136904	136021
اشور الدولي	125191	181639	166974	148490	189220	101405
المنصور للاستثمار	1083991473	787120507	601212984	1175839987	1249971234	992703915
المتحد للاستثمار	161466	259527	279818	409906	430699	182397

Abstract

The main idea of this study is to shed light on the banking risks of credit risk, liquidity risk, affect the market value of common stocks, and the amount of potential losses that can be directed by private commercial banks, which is used as a tool for measuring and controlling risk The ultimate goal of banks is to increase profits and reduce losses, and the banks managements are full responsibility for control risks, and in order to achieve the objectives of the study, a hypothetical scheme has been constructed that determines the nature of the relationship between the independent variables, the dependent variable, the market value for common stocks. Identification of weaknesses and strengths in aspects of The impact and extent of its reflection on the market value for common stocks.

In a study the analytical side, the researcher relied on a set of annual financial reports published for a group of banks listed on the Iraq Stock Exchange, annual reports on trading in the market, and annual statistical bulletins issued by the Central Bank of Iraq, which were selected depending on the availability of data for the period of study. (2014-2019) The study included a sample of (10) banks.

In this study, a set of financial and statistical methods and indicators were used to achieve the objectives of the study, Like using the(panel data), the coefficient of determination (R2), the arithmetic mean, and my tests (T) and (F), using (Eviews) and (Microsoft Excel) programs.

The study reached a set of conclusions, the most important of which are: The existence of a statistically significant relationship and influence between credit and liquidity risk on the market value of shares. And the most important recommendations reached by the study, which investors can benefit from when making their investment decisions, and that bank management work according to a moderate loan policy, as well as investors must evaluate the conditions of banks in the Iraqi market in terms of the degree of return, risk and liquidity before making the decision to invest in them.

Key terms / impact size ,credit risk, liquidity risk, market value of shares.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Albasrah

Faculty of Administration and Economics

Department of Banking and Financial Sciences

The impact of Size, credit and liquidity risk on the market value for common stocks

An analytical study of a sample of Iraqi private commercial banks for the period from (2014-2019)

By

Adel Hamid Abed Jubouri

To the Council of the College of Administration and Economics ,Basra university, in Partial Fulfillment of the Requirements for Master's degree in Finance and Banking

Supervised by

Prof. Abdel Reda Farag Badrawi

2021 **1443**